تداعيات جائحة كورونا على
الاقتصاد والمالية العامة في مصر
(دراسة تحليلية)

الدكتور
كمال الدين حسين محمد حسين
مدرس المالية العامة والتشريعات المالية والاقتصادية
بكلية الحقوق - جامعة أسيوط

الملخص:

فرضت جائحة كورونا على الدول المختلفة اتخاذ عدة إجراءات بهدف حماية الصحة العامة والحد من انتشار الوباء، مثل تقييد بعض الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق وتقييد السفر والتجارة، ولقد أثرت هذه الإجراءات على الاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى انخفاض الإنتاج والاستهلاك وانخفاض الدخول وارتفاع مستويات البطالة والفقر، الأمر الذي فرض على الدول المختلفة ضرورة التدخل من خلال حزم إنقاذ مالية واقتصادية لإنعاش الاقتصاد ودعم القطاعات والفئات الأشد تأثراً بالأزمة، ولقد فرضت تلك الأزمة بطبيعة الحال تحديات كبيرة على الاقتصاد المصري، شأنه شأن باقي اقتصادات العالم، حيث أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي المصري، وأثرت بالسلب على معظم القطاعات الاقتصادية المصرية، وعلى معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية المصرية كذلك، كما أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة، وفي الوقت نفسه زيادة النفقات العامة، مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة المصرية، فلذلك حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على تداعيات تلك الجائحة على الاقتصاد العالمي، وتحليل تداعياتها على الاقتصاد المصري، وكذلك على المالية العامة المصرية، واستعراض السياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها مصر لمواجهة الجائحة، وتقييم دور تلك السياسات في الحد من تداعياتها.

مقدمة

منذ ظهور فيروس كورونا في الصين في أواخر عام ٢٠١٩ والعالم يعاني من حالة من التخبط والإرتباك الشديد، فقد وضع الوباء دول العالم أمام متناقضين: فمن جانب فرض الانتشار الواسع والسريع للوباء على الدول اتخاذ تدابير احترازية كإغلاق الأسواق، وتقييد الأنشطة الاقتصادية، وتقييد التجمع والسفر، بهدف حماية الصحة العامة، ومن جانب آخر فرضت متطلبات حماية الاقتصاد والحفاظ على المكتسبات الاقتصادية فتح النشاط الاقتصادي وتشغيل المصانع والأسواق وإزالة قيود السفر والتجارة.

وأمام ضغوط حماية صحة وسلامة المواطنين، اضطرت معظم دول العالم للجوء إلى فرض عدة تدابير تقيدية للاقتصاد، وقد أدت هذه التدابير إلى حدوث العديد من الاختلالات الاقتصادية تمثلت بشكل أساسي في حدوث تعطل كبير في الإنتاج، وتراجع الطلب على السلع المختلفة، وهو ما نتج عنه ركود اقتصادي كبير أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج العالمي، كما أفضت الجائحة أدت الجائحة إلى زيادة معدل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات البطالة، كما كان للجائحة تأثير كبير على الاقتصاد والمالية العامة المصريين، إذ أدت إلى انخفاض معدل النموالاقتصادي المصري وإلى زيادة العجز الكلي للموازنة العامة المصرية.

أهمية البحث:

لقد فرضت جائحة كورونا على دول العالم اتخاذ إجراءات وتدابير تتناقض مع قيم العولمة والانفتاح الاقتصادي التي تقوم عليها الاقتصادات المختلفة في الوقت الراهن، ووضعت العالم أمام تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، وبالرغم من أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت التداعيات الاقتصادية لتلك الجائحة، إلا إن معظم تلك الدراسات انصبت على دراسة تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي، وقليل منها فقط الذي تناول تداعياتها على بعض الجوانب الاقتصادية في مصر دون الحديث عن تداعياتها على المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري، كما أن الدراسات السابقة لم يتناول أي منها تداعيات تلك الجائحة على المالية العامة المصرية، لذلك تكمن أهمية هذا البحث في شموله وعدم اقتصاره على تحليل

تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي، بل وتحليل تداعياتها على الاقتصاد المصري، وكذلك على المالية العامة المصرية، وتعرضه لتقييم السياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها مصر لمواجهة الجائحة، ومدى نجاعة تلك السياسات.

ومما يزيد من أهمية هذا البحث كذلك أنه كان متأنياً إلى حد ما، وأتى بعد وضوح الرؤية حول الآثار الفعلية للجائحة، والتي ظهرت من خلال التقارير والبيانات الإحصائية النهائية الصادرة عن المؤسسات وعن المؤسسات المحلية المصرية، لذلك فقد كان هذا البحث بمثابة تحليل واقعي للأثر الفعلي للجائحة، وليس محاولة لتحليل الآثار المحتملة لها كما هو الحال في كثير من الدراسات السابقة، والتي اضطر بعضها إلى وضع عدة سيناريوهات، بعضها متفائل وبعضها متشائم، محاولاً تحليل تداعيات الجائحة في كل احتمال من الاحتمالين، واعتمد بعضها الآخر على التوقعات الأولية المسبقة للمؤسسات الدولية، والتى اختلفت في كثير من الأحيان عن التقديرات الفعلية الواردة في التقارير النهائية لتلك المؤسسات.

هدف البحث:

لقد تطلبت الأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا بذل جهود متوازية ومتزامنة لإنقاذ الاقتصاد، وحماية الدخول، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة، والفئات والقطاعات الاقتصادية الأشد تضرراً، من خلال تقديم العديد من المحفزات المالية والاقتصادية، ويتمثل هدف هذا البحث في الوقوف على مدى الضرر الذي ألحقته الجائحة بالاقتصاد العالمي، والاقتصاد والمالية العامة المصريين، ومدى نجاعة وكفاية السياسات والتدابير التي اتخذتها مصر للحد من تداعيات الجائحة وحماية الاقتصاد المصري، ومدى الحاجة إلى استمرار أو إلغاء أو تعديل تلك السياسات في الفترة المقبلة.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث بشكل أساسي على منهجين علميين: أحدهما المنهج الإحصائي، وذلك من خلال استعراض العديد من التقارير والنشرات الإحصائية العالمية والمصرية للوقوف

على آخر التطورات الاقتصادية والمالية ومقارنة مستواها قبل وبعد تفشي الجائحة، وثانيهما المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل تطور الإحصائيات والمتغيرات الاقتصادية والمالية لاستنتاج تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي، والاقتصاد والمالية العامة في مصر.

خطة البحث:

لمحاولة الإلمام بكافة جوانب البحث تم تقسيمه إلى أربعة فصول هي:

– الفصل الأول: تطورات جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، وقد تناولنا فيه تعريف الجائحة، وتوضيح أسباب خطورتها الاقتصادية، وتحليل تداعياتها على الاقتصاد العالمي.

– الفصل الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، وقد تناولنا فيه تحليل تداعيات الجائحة على أهم القطاعات الاقتصادية المصرية كالقطاع الصناعي والقطاع السياحي وقطاع النقل، وكذلك تحليل تداعياتها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المصرية كمعدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، وحالة ميزان المدفوعات.

– الفصل الثالث: تداعيات جائحة كورونا على المالية العامة المصرية، وقد تناولنا فيه تحليل تداعيات الجائحة على حجم الإيرادات العامة المصرية، وعلى حجم النفقات العامة المصرية، ومن ثم تأثيرها على المؤشرات الأساسية في الموازنة العامة المصرية، كمؤشر العجز/الفائض الكلي، ومؤشر العجز/الفائض الأولي، ومؤشر دين أجهزة الموازنة العامة.

– الفصل الرابع: السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها مصر لمواجهة جائحة كورونا، وقد تناولنا فيه الإطار العام الذي وضعته مصر للتعامل اقتصاديا ومالياً مع الجائحة، والسياسات والإجراءات المالية التي اتخذتها مصر في إطار التعامل معها، وكذلك السياسات والإجراءات النقدية والمصرفية التي اتخذها البنك المركزي المصري للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل

الفصل الأول

تطورات جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

لقد أرهقت جائحة كورونا الدول المختلفة، فبالإضافة إلى الأضرار الصحية والنفسية التي سببتها تلك الجائحة، فقد ألحقت أيضاً أضراراً بالغة بالجوانب الاقتصادية والمالية، وأدت إلى تعثر خطط التنمية وتردي معدلات النمو الاقتصادي، وأدت إلى تدهور الدخول وانخفاض مستويات المعيشة، وزيادة معدلات الفقر، وانخفاض مستوى الأمن الغذائي في الكثير من دول العالم، وفي هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على تعريف الجائحة، والوقوف على آخر تطوراتها، وتحليل تداعياتها على الاقتصاد العالمي، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول

تعريف جائحة كورونا وأسباب خطورتها الاقتصادية

لقد استطاع فيروس كورونا المستجد (covid-19) أن يفرض نفسه على معارف الناس بشكل كبير، حتى أصبح عامة الناس يعرف الكثير عنه وعن آثاره، ومع ذلك مازال الفيروس يتطور ويتحور ويقدم لنا سلالات جديدة منه، ومازالت آثاره الاقتصادية تتفاقم مع مرور الوقت، لذلك نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على تعريف جائحة كورونا، والوقوف على آخر تطوراتها، ثم تسليط الضوء على أسباب خطورتها الاقتصادية.

المطلب الأول

التعريف بجائحة كورونا وتطوراتها

فيروس كورونا المستجد (COVID-19) هو فيروس جديد ضمن فصيلة كبيرة من الفيروسات تسمى الفيروسات التاجية (كورونا)، وهي فيروسات حيوانية المنشأ – أي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان – وتصيب الجهاز التنفسي، وتتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد خطورة مثل متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم "سارس" و متلازمة الشرق الأوسط التنفسية "ميرس"، وتشمل علامات العدوى الشائعة لفيروس كورونا (COVID-19)،

الأعراض التنفسية والحمى والسعال وصعوبات التنفس، وفي بعض الحالات قد تسبب العدوى الوفاة، لاسيما مع من يعانون من أمراض مزمنة، وكبار السن، وذوي المناعة المنخفضة[١].

ولقد ظهر فيروس كورونا المستجد (covid-19) للمرة الأولى في مدينة ووهان عاصمة إقليم هوبي بوسط الصين أواخر عام ٢٠١٩م[٢]، ثم انتشر سريعاً بين المقاطعات الصينية، ثم تسلل بعدها إلى دول أسيوية أخرى، ثم إلى باقى دول العالم[٣]، وقد اتخذت غالبية الدول في بداية الأمر سياسات تحوطية في المطارات للقادمين من الصين لمنع دخول الفيروس إلى أراضيها، ولكن مع سهولة وسرعة انتشار الوباء أصبحت التدابير الاحترازية تطبق على جميع المسافرين من وإلى أي دولة حول العالم[٤]، ومع استمرار الأزمة فرضت الدول إجراءات

---

(١) الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية www.who.int

(٢) فيروس كورونا المستجد ليس الوباء الوحيد الذي استشرى في العالم في السنوات الأخيرة، ولكنه الأخطر والأوسع انتشاراً، فقبل وباء كورونا أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ خمس مرات في آخر ١٠ سنوات، ففي عام ٢٠٠٩ اجتاح العالم وباء انفلوانزا الخنازير، وفي عام ٢٠١٤ وباء شلل الأطفال، وفي العام نفسه وباء إيبولا في غرب أفريقيا، وفيروس زيكا في ٢٠١٥، ثم عودة إيبولا في الكونغو الديمقراطية في ٢٠١٩، راجع د/ البشير البونجي: الأبعاد السسيو اقتصادية لفيروس كورونا على النظام العالمي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد ٢٠، يوليو ٢٠٢٠، ص٣٥

(٣) المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية: فيروس كورونا المستجد(covid-19)، سلسلة الثقافة الصحية (١٣٤)، الكويت، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٢٠م، ص ٤٣

– نافذ أبو حسنة: كورونا والنظام الدولي: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣، عدد ٤٩٩، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ١٤٢

(٤) د/ الوليد أحمد طلحة: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، أبريل ٢٠٢٠، ص ٥

احترازية كالتباعد الاجتماعي وتقييد السفر والانتقال وإغلاق المؤسسات، بهدف الحد من الانتشار الواسع للوباء[١]، وهو ما أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي[٢].

وفي ١١ مارس ٢٠٢٠ أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا المستجد (covid-19) أصبح جائحة يستدعى إعلان حالة الطوارئ العالمية، ويعني مصطلح الجائحة في نظر المنظمة الانتشار العالمي لوباء جديد[٣]، ولا شك أن استخدام المجتمع الدولي لفظ "الجائحة" (Pandemic) وليس لفظ "وباء" (Epidemic) للتعبير عن الأزمة له دلالة لغوية ورمزية عميقة، ويمكن الوقوف على عظم تلك الدلالة بالرجوع للمعنى اللغوي للفظ الجائحة، حيث إن لفظ "جائح" هو اسم فاعل من الفعل "جاح" والذي يعني أهلك واستأصل، ومصدره "جوح" و"جياح" ويعني هلاك، و"الجائحة" هي المصيبة التي تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله[٤]، ومن هنا فإن قصد المجتمع الدولي من استخدام لفظ "الجائحة" الهدف منه أن يستدعي للأذهان حجم الخسائر المحتملة والتكلفة الواسعة للأزمة، والتي لن تقتصر على الخسائر الصحية، بل ستطول شتى جوانب الحياة، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية[٥].

---

(١) د/ هبة الباز: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالي في مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط بجمهورية مصر العربية، المجلد ٢٩، العدد ١، الشتاء والربيع ٢٠٢١، ص ٤

(٢) د/ صقر حمد الجيباني: تأثير تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد(covid-19) على الاقتصاد العالمي، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد رقم٣٢، أبريل ٢٠٢٠، ص٩٨

(٣) الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية www.who.int

(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤،ص١٤٥

(٥) د/ السيد على أبو فرحة: السياسة الأفريقية تحت وطأة جائحة كورونا نحو مزيد من الارتباك والتعقيد، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي،العدد٤٥، يوليو٢٠٢٠، ص٣٦

وفيما يتعلق بآخر تطورات الجائحة، فقد وصل عدد المصابين بالوباء حتى الآن[١] إلى ما يزيد عن ٢٩٣ مليون مصاب، وبلغ عدد الوفيات نحو ٥.٥ مليون حالة وفاة[٢]، ولا شك أن تلك الأعداد الضخمة من الإصابات والوفيات تؤكد مدى فجاعة الجائحة، ومدى ما أحدثته من تأثيرات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وما يمكن أن تحدثه آثار إضافية في المستقبل.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول التي سجلت إصابات بالفيروس، تلتها الهند، ثم البرازيل، ثم بريطانيا، ثم روسيا، ويبين الجدول التالي أعداد الإصابات والوفيات بالفيروس وحالات الشفاء منه على مستوى العالم، وفي أكثر الدول التي انتشر فيها الوباء.

جدول رقم (١) أعداد الإصابات والوفيات بالفيروس وحالات الشفاء منه

البلد	إصابات	وفيات	معافى
العالم	٢٩٣,٠٣٧,٨٥٥	٥,٤٦٧,٢٠٩	٢٥٥,٤٦٦,٣٣٣
الولايات المتحدة	٥٧,١٣١,١٨٧	٨٤٨,٨٨٥	٤١,٧٢٢,٤٦٨
الهند	٣٤,٩٦٠,٢٦١	٤٨٢,٠١٧	٣٤,٣٠٦,٤١٤
البرازيل	٢٢,٣٠٥,٠٧٨	٦١٩,٢٤٥	٢١,٥٦٧,٨٤٥
بريطانيا	١٣,٤٢٢,٨١٥	١٤٨,٨٩٣	١٠,٤٦٠,٦٥٩
روسيا	١٠,٥٧٠,٢١٢	٣١٢,١٨٧	٩,٥٧٥,١٤٧

المصدر : www.worldometers.info

ورغم أن تلك الدول هي التي ابتليت بأكبر عدد من الإصابات بالفيروس، إلا أن ذلك لا يعني أن بقية الدول لم تعان من الوباء، بل إن هذا الوباء بث الرعب في نفوس الجميع،

(١) آخر تحديث لإحصائيات الجائحة قام به الباحث قبل نشر هذا البحث مباشرة، وتحديداً في ٤ يناير ٢٠٢٢، ومازالت أعداد الضحايا (المصابين والمتوفين) تتزايد يوماً بعد يوم.

(2) www.worldometers.info

وعانت كل الدول من تداعياته، فلم تسلم منه دولة، بل يمكن القول أن هناك بعض الدول التي يقترب فيها عدد الإصابات بشدة من الدول الخمس المذكورة سابقاً، كفرنسا التي بلغ عدد الإصابات فيها ما يزيد عن ١٠.٣ مليون إصابة وعدد الوفيات ما يزيد عن ١٢٤ ألف وفاة، وتركيا التي تجاوزت الإصابات فيها ٩.٥ مليون إصابة وتجاوزت الوفيات فيها ٨٢ ألف وفاة، وكذلك ألمانيا وأسبانيا وإيطاليا، وغيرهم الكثير.

المطلب الثاني

أسباب الخطورة الاقتصادية لجائحة كورونا

من الملفت للنظر، أن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا لا ترجع في الأساس لأسباب اقتصادية كالأزمات الاقتصادية العالمية السابقة لها، وإنما هي أزمة مستوردة من القطاع الصحي[١]، فقد ظهرت تجلياتها نظراً للتدابير الصحية التي اتخذتها الدول لكبح الانتشار السريع للوباء، وكذلك الأعباء المالية التي تحملتها الحكومات لتقديم الرعاية الصحية للمصابين وتقديم برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي[٢].

وبالرغم من أن هناك العديد من الأمراض والأوبئة التي انتشرت قبل (covid-19) والتي قد تكون أشد فتكاً منه، إلا إن (covid-19) تسبب في حدوث حالة من الذعر والقلق بين السكان والمسؤولين في مختلف أنحاء العالم، نظراً للخطورة الاقتصادية التي يتسم بها هذا الوباء، والتي تكمن فيما يلي[٣]:

---

(١) أحمد فاروق غنيم: كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مجلد ٣٦، عدد ٢، يوليو ٢٠٢٠، ص ٢٢٤

(٢) معمر بو نوار: التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩: الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد ٢، عدد ٢ (عدد خاص)، ٢٠٢٠، ، ص ٦٧

(٣) تم استنتاج مخاطر الوباء من خلال العديد من المصادر منها:

أولاً: سهولة وسرعة انتشاره، حيث ينتشر بالاختلاط والتنفس، وهي أمور أساسية لحياة البشر، لذلك فقد انتشرت الجائحة بسرعة مذهلة في كل دول العالم[١]، وجدت الدول نفسها أمام تحد كبير، فهي ملزمة أن تزاوج بين متناقضين، فمن جانب ملزمة بالعمل على الحد من انتشار العدوى بين مواطنيها من خلال الإجراءات التقييدية، ومن جانب آخر ملزمة بأن تحافظ على النشاط الاقتصادي[٢].

ثانياً: خطورة الإصابة به، فهو يعرض المصاب لحدوث الالتهاب الرئوي مما يؤدي إلى قصور في وظائف أعضاء الجسم، وقد يؤدي إلى الوفاة، وقد تسبب الفيروس بالفعل في وفاة ما يربو عن ٥.٤ مليون إنسان حتى الآن، فضلاً عن استمرار الفيروس في التطور والتحور، وهو ما أدى إلى إفراز سلالات جديدة بدأت في الانتشار في أماكن جغرافية مختلفة، وقد أدى ظهور تلك السلالات الجديدة إلى اضطرار بعض الدول للعودة إلى غلق الاقتصاد مرة أخرى كلما ظهرت بوادر سلالة خطرة[٣].

ثالثاً: تشابه أعراضه مع أعراض نزلات البرد العادية، ومن ثم قد يتصور بعض المصابين به أنهم يعانون من نزلات البرد ولا يأخذون الاحتياطات اللازمة، مما يسرع من انتشار العدوى، كما قد يعتقد بعض من يعانون من نزلات البرد أنهم مصابون بالفيروس بمجرد ظهور بعض

– منظمة الصحة العالمية: الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩) للعاملين في المجال التوعوي في المجتمع، بدون تاريخ، ص ٧ – ١١

– المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية: فيروس كورونا المستجد (covid–19)، مرجع سابق، ص ٤٥ – ٤٩

(1) World Bank Group: Global Economic Prospects Report, JUNE 2020, P.3

(٢) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد – ١٩، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١١٩

(٣)المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): متابعة آثار كوفيد–١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع الصحة)، سلسلة رأي في خبر، العدد ٢٨، بتاريخ ٢٠٢١/١/٦، ص ١٠

الأعراض، فيلتزمون بإجراءات الحجر بغير داعٍ، كما يحتمل أن يصاب بعض الناس بالعدوى دون أن تظهر عليهم أي أعراض، ودون أن يشعروا بالمرض، وهو ما يجعلهم مصدراً صامتاً للعدوى.

رابعاً: عدم وجود نطاق مكاني أو زماني محدد للوباء، فلم يتمكن المجتمع الدولى السيطرة عليه في بؤرته الأولى والحيلولة دون انتقاله إلى باقي دول العالم[١]، وإنما تمكن الفيروس من الانتشار على نطاق واسع، ومن هنا فإن هذا الوباء يختلف عن باقي الأوبئة التي أصابت العالم على مر التاريخ، والتي انحصر تفشيها في نطاق جغرافي محدد، لذلك لم تترك نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا في وقت قصير[٢]، كما أن هذا الوباء ليس له إطار زمنى واضح من المحتمل أن ينتهي خلاله، بل أثبت أنه غير قابل للسيطرة عليه من حيث المكان أو الزمان[٣].

خامساً: بالرغم من تعدد اللقاحات المنتجة للوقاية من الفيروس في الآونة الأخيرة، وقوة الشركات المنتجة لها، إلا أن هذه اللقاحات مازالت كميتها محدودة[٤]، وهو ما أدى إلى اشتداد

([1]) Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Centre for Economic Policy Research, London, 2020, p. 14

([٢]) د/ الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص ٥

([٣]) ميلود بن خيرة، سعيدة طيب: أثر جائحة فيروس كورونا (covid -19) على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد ٢، عدد ٢، (عدد خاص ٢٠٢٠)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص١١

([٤]) حتى شهر يوليو ٢٠٢١، حصل قرابة ٤٠% من سكان الاقتصادات المتقدمة على جرعات اللقاح الكاملة، مقارنة بقرابة ١٥% في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وأقل من ٥% في البلدان منخفضة الدخل، راجع تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، عدد يوليو ٢٠٢١، ص ٣

حدة تنافس الدول لأسبقية الوصول إليها، رغم عدم وجود إجماع حول مدى فاعليتها، خاصة في ظل التحور المستمر للفيروس[١].

وقد عظمت العوامل السابقة من الخطورة الاقتصادية للجائحة، حيث فرضت على الدول المختلفة اتخاذ إجراءات احترازية، مثل التباعد الاجتماعي ومنع التجمعات وتقييد السفر والتنقل وإغلاق المنشآت التجارية والصناعية، وغيرها من الإجراءات التقييدية التي تتناقض مع قيم العولمة والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة الدولية التي تقوم عليها معظم الاقتصادات في الوقت الراهن[٢]، حيث تفاجأت كل دول العالم ومجتمعاتها بمتغيرات اقتصادية عاصفة وعميقة[٣]، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية حقيقية في كل دول العالم[٤] ، هددت حياة ومعيشة مئات الملايين من البشر[٥]، وهو ما سنسلط عليه الضوء بشكل أكثر تفصيلاً في المبحث التالي.

---

(١) المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES): متابعة آثار كوفيد – ١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع الصحة)، مرجع سابق، ص ١٠

(٢) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة فايروس كورونا: العولمة ودور جديد للدولة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلووم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، عدد ٢، مجلد ٣، جوان/يونيو ٢٠٢٠، ص ٢٣٣

(٣) د/ مصطفى عبد العزيز مرسي: العالم العربي في زمن الكورونا: التحديات ومدى الاستجابات، مجلة شؤون عربية، تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠، ص ١٢٣

(٤) د/ عثمان محمد عثمان: وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مجلد ٢٨، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠، ص ٣ – ٤

(٥) لونا أبو سويرح: العرب وكورنا: إدارة أزمة أم أزمة إدارة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٩٦، مجلد ٤٣، يونيو ٢٠٢٠، ص ٧

المبحث الثاني

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

نظراً للترابط الشديد بين اقتصاديات ودول العالم، فقد تجاوزت أزمة فيروس كورونا نطاق الدول المنفردة، وأصبحت بحق أزمة عالمية[١]، وهو ما حدا بالمؤسسات الدولية إطلاق تحذيرات شديدة اللهجة عن الأثر السلبي الكبير للجائحة على الاقتصاد العالمي، فقد وصفت مديرة إدارة البحوث بصندوق النقد الدولى أزمة كورونا بأنها أخطر من كل الأزمات الاقتصادية السابقة، لأن الأزمات السابقة رغم عمقها وحدتها ظلت محصورة في أجزاء أصغر من العالم، ولأول مرة منذ أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ يصيب الركود كلاً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على حد سواء[٢]، وسنحاول في هذا المبحث تحليل تداعيات تلك الجائحة على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

تداعيات الجائحة على أهم قطاعات الاقتصاد العالمي

غالباً ما تكون الآثار والعواقب الاقتصادية للأوبئة في المدى القصير غير موزعة بشكل متكافئ بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو انطبق بالفعل على جائحة كورونا، فبينما استفادت بعض القطاعات مثل شركات الأدوية والشركات التي تنتج المستلزمات اللازمة لمجابهة الجائحة، والشركات العاملة في قطاعي التجارة الإلكترونية والبيع بالتجزئة للمواد الغذائية، إلا إنه في المقابل تسببت الجائحة في معاناة معظم القطاعات الاقتصادية الأخري

---

(١) ميلود بن خيرة، سعيدة طيب: المرجع السابق، ص ١٠

(٢) غيتا غوبيناث (مدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي): الإغلاق العام الكبير بعدسة عالمية، مقال بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٠، متاح على الموقع الرسمي للصندوقwww.imf.org

وتحملها تكاليف باهظة[١]، أما في المدى المتوسط والطويل فمن المتوقع أن تمتد أضرار الجائحة إلى كل القطاعات بلا استثناء[٢].

أولاً: تداعيات الجائحة على القطاع الصناعي

لقد أثرت الجائحة على القطاع الصناعي العالمي من خلال ثلاثة مداخل رئيسية هي:

الأول: مدخل تعطل سلاسل التوريد العالمية، فمن المعلوم أن أي خلل يصيب سلاسل التوريد العالمية من شأنه أن يصيب قطاعات الصناعات التحويلية في الدول التي تعتمد في عملياتها التصنيعية على المنتجات الوسيطة والمستوردة، كما ستتأثر أيضاً الدول التي تعتمد في استهلاكها على المنتجات النهائية المستوردة[٣]، وقد أدى تفشى الوباء في الدول الصناعية الكبرى كالصين واليابان وكوريا الجنوبية إلى عرقلة سلاسل التوريد العالمية في العديد من السلع المصنعة، مما تسبب في عطل الإمدادات المباشرة اللازمة للقطاع الصناعي[٤]، ونظراً لأن سلاسل التوريد العالمية تساهم في تمكين المستهلكين من الاستفادة من ميزة السلع الرخيصة التي يتم الحصول عليها من جميع أنحاء العالم، كما أنها تمكن الشركات من الاستفادة من تقليل التكاليف، فقد أدى انقطاع هذه السلاسل إلى صعوبة وزيادة تكلفة الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة[٥].

---

(١) د/ أحمد مهدي بلوافي: تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد ١٣، أغسطس ٢٠٢٠، ص ٣١

(٢) د/ صقر حمد الجيباني: المرجع السابق، ص ١١١

(٣) د/ هبة الباز: المرجع السابق، ص ٤ – ٥

(4) Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Op.Cit, p. 16

(٥) د/ مغاوري شلبي على: تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، يصدرها المعهد القومي للتخطيط بجمهورة مصر العربية، مجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠، ص ٢٣٣

الثانى: مدخل تراجع الطلب المحلي والعالمي على منتجات القطاع الصناعي، فبالرغم من استثناء المصانع في كثير من الدول من عمليات الإغلاق، إلا إن تعسر عملية تصريف المنتجات داخلياً وخارجياً كان لها دور كبير في انخفاض حجم الإنتاج الصناعي، حيث توقفت بعض المصانع عن العمل نظراً لعدم قدرة الطلب على مجاراة المعروض منها[١]، ومن ثم فقد انخفضت إيرادات المصانع مع بقاء تكلفة التشغيل كما هي، الأمر الذي أدى إلى تكبدها خسائر كبيرة[٢]، وكان من أسرع وأكبر الصناعات التي تضررت بسبب الجائحة قطاع صناعة السيارات، حيث أغلقت مصانع السيارات في جميع أنحاء العالم، وأعلنت عن تعليق الإنتاج مؤقتاً لتطهير المرافق ومنع انتشار الوباء[٣].

الثالث: مدخل تراجع تدفقات الاستثمار في القطاع الصناعي[٤]، فنتيجة للصعوبات التي فرضتها الجائحة على الأسواق والتمويل، فضلاً عن حالة الريبة وعدم اليقين التي بثتها الجائحة في نفوس المستثمرين، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار في معظم القطاعات، ومنها بالطبع القطاع الصناعي.

لذلك فقد أثرت الجائحة بالسلب على القطاع الصناعي العالمي – لاسيما في بداية الأزمة – حيث أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن قطاع الصناعة التحويلية العالمي شهد انكماشاً حاداً في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، إلا أن التراجع لم يستمر طويلاً، وشهدت الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة تعافياً متزامناً على شكل حرف (V) في النصف الثاني من العام، ويرجع التعافي السريع لهذا القطاع إلى استئناف الإنتاج

---

(١) معمر بو نوار: المرجع السابق، ص ٦٨

(٢) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٥

(3)Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Op.Cit, p. 21

(٤) د. مغاوري شلبي على: المرجع السابق، ص ٢٤١

عقب الإغلاقات، بالإضافة إلى تحرر الطلب المكبوت عقب إرخاء قيود الإغلاق، وزيادة الطلب على المنتجات اللازمة لتسهيل العمل من المنزل ومعدات الوقاية[١].

ثانياً: تداعيات الجائحة على قطاع الخدمات:

لقد وجهت جائحة كورونا ضربة قوية على نحو غير مسبوق لقطاع الخدمات بشكل عام، فعلى عكس الأزمات الاقتصادية المعتادة، والتي كان يقع الأثر الأكبر فيها على قطاع الصناعة التحويلية نتيجة لانخفاض الاستثمار، بينما يكون الأثر على قطاع الخدمات منخفضاً نسبياً لأن الطلب الاستهلاكي يكون أقل تأثراً، فإن جائحة كورونا كان لها تأثير مختلف على قطاع الخدمات، ففي شهور ذروة الإغلاق كان انكماش قطاع الخدمات أكبر حتى من انكماش قطاع الصناعة التحويلية، ودون فرق في ذلك بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة[٢].

ويعزى ذلك إلى تأثير الجائحة بشكل مباشر على عدد من الخدمات المهمة، كخدمات السياحة والنقل اللتان تضررتا بشدة من الجائحة[٣]، حيثرتشير بيانات ميزان المدفوعات عن النصف الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انهيار صافي إيرادات السياحة والسفر في البلدان التي تتطلع فيها هذه القطاعات بدور مهم[٤]، ومن المتوقع كذلك أن يستمر تراجع تجارة الخدمات عبر الحدود (النقل والسياحة) في عام ٢٠٢١، وذلك إلى حين إحكام السيطرة على الجائحة في جميع أنحاء العالم[٥]، وفيما يلي مزيد من التوضيح حول تداعيات الجائحة على قطاعي النقل والسياحة العالميين باعتبارهما من أهم القطاعات الخدمية.

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢١، ص ٢٤

(٢) غيتا غوبيناث (مدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي): الإغلاق العام الكبير بعدسة عالمية، مقال بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٠،متاح على الموقع الرسمي للصندوق www.imf.org

(٣) د/ هبة الباز: المرجع السابق، ص٦

(٤) صندوق التقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ١٧

(٥) صندوق التقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢١، ص ١٤

١ – تداعيات الجائحة على قطاع النقل:

ينقسم قطاع النقل إلى ثلاثة قطاعات فرعية، هي قطاعات النقل الجوي، والنقل البحري، والنقل البري، وقد تأثرت القطاعات الثلاث بدرجات متفاوتة من تداعيات جائحة كورونا.

أ – تداعيات الجائحة على قطاع النقل الجوي:

لقد ألحقت جائحة كورونا أضراراً بالغة بقطاع النقل الجوي[١]، حيث حالت عملية إغلاق الحدود والمطارات دون استمرارية تشغيله[٢]، كما أن توقف القطاع السياحي وانكماشه فاقم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع[٣]، لذلك يمكن القول أن هذا القطاع تلقى الضربة الكبرى بين غيره من قطاعات النقل الأخرى[٤].

فوفقاً لإحصائيات الاتحاد الدولي للنقل الجوي تكبد قطاع النقل الجوي خسائر بلغت نحو ١٣٧.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بسبب تداعيات جائحة كورونا، وبلغت نحو ٥١.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تستمر الخسائر لتصل إلى نحو ١١.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، كما أشار التقارير إلى أن الجائحة تسببت في إفلاس عدة شركات طيران من بينها "فلاي بي" في بريطانيا، و"فيرجن" في أستراليا، و"أفيانكا" في كولومبيا، بالإضافة إلى "لاتام" التي تعد أكبر شركة طيران في أميركا الجنوبية[٥].

---

(١) غازي دحمان: النظام الدولي ما بعد كورونا هل تعاد هندسته، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠، ص ٦٤

(٢) د/ صقر حمد الجيباني: المرجع السابق، ص ١١١

(٣) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٤

(٤) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا): تقرير بعنوان "أثر جائحة كوفيد-١٩ على النقل في المنطقة العربية"، ديسمبر ٢٠٢٠، ص٣، متاح على الموقع الرسمي للاسكوا: www.unescwa.org

(5) International Air Transport Association: Annual Review 2021, Boston, USA, October 2021, P. 17, at www.iata.org

ب – تداعيات الجائحة على قطاع النقل البحري:

يعتبر النقل البحري ركيزة التجارة العالمية، حيث يتم نقل ما يزيد عن ٨٠% من حجم التجارة العالمية وأكثر من ٧٠% من قيمتها عبر الشحن البحري، وبالرغم من أن جائحة كورونا أبرزت الأهمية الحاسمة لضمان استمرارية عمل هذا القطاع الحيوي، لما لعبه من دور حاسم في مواجهة الجائحة من خلال ضمان استمراية وصول السلع الأساسية، واستدامة التدفقات التجارية[١]، إلا إن الجائحة أضرت به كذلك، من خلال انخفاض الطلب على الاستهلاك، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وفرض قيود على حركة الركاب عبر الحدود.

وقد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن النقل البحري إلى أن جائحة كورونا أحدثت اضطراباً في النقل البحري، وإن كانت عاقبته أقل ضرراً مما كان يخشى حدوثه في بداية الأزمة، فقد تسببت الصدمة التي حدثت في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ في انكماش التجارة البحرية بنسبة ٣.٨% في عام ٢٠٢٠، رغم ما شهده قطاع النقل البحري من انتعاش نسبي في النصف الثاني من ذلك العام، وتوقع التقرير أن يستعيد قطاع النقل البحري عافيته في عام ٢٠٢١ بالتزامن مع انتعاش تجارة البضائع وانتعاش الإنتاج العالمي لتزداد التجارة البحرية بنسبة ٤.٣%[٢].

جـ – تداعيات الجائحة على قطاع النقل البري:

لقد أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على قطاع النقل البري أيضاً، فجراء الالتزام بحظر التجوال، والقيود المفروضة على النقل العام والخاص، شهدت مدن العالم انخفاضاً كبيرا في الحركة المرورية، وتعرض النقل المشترك لانخفاض ملحوظ في كل من العرض والطلب،

---

(١) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا): آثار جائحة كوفيد-١٩ على النقل في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٢

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): تقرير استعراض النقل البحري ٢٠٢١، ص ٣، متاح على الموقع الرسمي للأونكتاد: www.unctad.org

مما أثر سلباً على مقدمي الخدمات وعلى الركاب، خاصة الفئات التي لا بديل لها عن النقل المشترك[١].

٢ – تداعيات الجائحة على قطاع السياحة:

لقد فرضت جائحة كورونا تحديات كبيرة على قطاع السياحة[٢]، حيث أعلنت منظمة السياحة العالمية (التابعة للأمم المتحدة) أن الجائحة أدت تقريباً إلى توقف السياحة العالمية تماما لبعض الوقت، وحسب تقديرات المنظمة انخفض عدد السياح بنسبة ٧٢% في الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٢٠ بسبب قيود السفر والإجراءات التي اتخذتها الدول لاحتواء الجائحة، وهو ما ساهم في حدوث أسوأ عام مسجل في تاريخ السياحة، فقد انخفض عدد السياح بمقدار ٩٠٠ مليون سائح بين يناير وأكتوبر من عام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩، الأمر الذي أدى إلى حدوث خسارة قدرها ٩٣٥ مليار دولار أمريكي في عائدات الصادرات من السياحة الدولية، أي أكثر من ١٠ أضعاف الخسارة التي حدثت في عام ٢٠٠٩ بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية[٣].

وغني عن الذكر التأكيد على أن الآثار السلبية للجائحة على قطاع السياحة ستمتد كذلك إلى كثير من المجالات ذات الصلة المباشرة به، مثل: شركات الطيران والفنادق والمطاعم

---

(١) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا): أثر جائحة كوفيد-١٩ على النقل في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص٤

(٢) جواد الحمد: أزمة كورونا والعالم العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٢٤، عدد ٩٢، الأردن، صيف ٢٠٢٠، ص ٨٥

(3) World Tourism Organization (UNWTO): Report Entitled "Tourism Back to 1990 Levels as Arrivals Fall by More than 70%", Madrid, Spain, 17 December 2020, P.1, Available at www.unwto.org

ووكالات السفر ومراكز التسوق، كما ستشمل الآثار كذلك خسارة الكثير من فرص العمل التي كان يتيحها القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به[١].

ومما يزيد من خطورة الموقف أنه ليس من المتوقع أن يسترد قطاع السياحة عافيته في المدى القريب[٢]، حيث تتوقع منظمة السياحة العالمية أن تستمر هذه الخسائر مما سيؤدي إلى عودة السياحة العالمية إلى مستويات ما قبل ٣٠ عام[٣]، وحتى لو بدأ القطاع باسترداد عافيته فلن يصل في المدى القريب إلى مستوى ما كان عليه قبل الأزمة، نظراً للانطباع السلبي حول المرض الذي سيطر على السياح العالميين[٤].

ثالثاً: تداعيات الجائحة على قطاع التجارة

يعتبر قطاع التجارة (بشقيها الداخلية والخارجية) من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً من جائحة كورونا، فقد أدت الجائحة إلى إغلاق المنشآت التجارية، وفرض قيود على الانتقال والتجمع، وأحدثت اضراباً في العرض والطلب، وهو ما كان له أثر سلبي على الحركة التجارية.

١ – تداعيات الجائحة على قطاع التجارة الداخلية: لمواجهة تفشي فيروس كورونا اضطرت السلطات في الدول المختلفة إلى إغلاق المنشآت والمحلات التجارية، أو تقيدها بضوابط وقتية واحترازية، لتقليل الاحتكاك المباشر بين الجمهور، ولقد أدى ذلك إلى تراجع كبير في حركة التجارة الداخلية على مستوى العالم[٥].

---

(١) أيمن نور الدين عمر: كورونا وأزمات الاقتصادات الدولية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣، العدد ٤٩٩، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ١٢٠

(٢) د/ الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص١١

(3) World Tourism Organization (UNWTO): Report Entitled “Tourism Back to 1990 Levels as Arrivals Fall by More than 70%”, Op.Cit, p.1

(٤) د/ الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص١١

(٥) غازي دحمان: المرجع السابق، ص ٥٧

فقد سببت الجائحة صدمة للطلب والعرض في آن واحد[١]، الأمر الذي يصعب على الدول التعامل معه، لأنه يتطلب اتخاذ اجراءات وسياسات اقتصادية لتنشيط كل من الجانبين معاً، وهو ما يثقل كاهل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية بحجم وتكلفة السياسات والإجراءات الواجب اتباعها للخروج من الأزمة وعودة النشاط الاقتصادي لطبيعته[٢].

فمن جانب سببت الجائحة صدمة قوية للطلب الكلي العالمي[٣]، حيث انخفض الطلب الكلي بشكل كبير على كثير من السلع بسبب غلق المؤسسات الإنتاجية والتجارية من جانب، وبسبب انخفاض القوة الشرائية نظراً لتعليق ممارسة النشاط الاقتصادي من جانب آخر[٤]، أضف إلى ذلك سبباً آخر يتعلق بالجانب النفسي، إذ يميل الأفراد في أوقات الأزمات لاتباع سلوك الانتظار والترقب، وهو ما يدفعهم إلى تأجيل قرارات الشراء والاستثمار خوفاً من المستقبل[٥]، ورغم أن انخفاض الطلب شمل معظم السلع، إلا إن هناك بعض السلع التي ارتفع الطلب عليها في الأزمة، كالسلع الاستهلاكية الأساسية بسبب حالة الهلع التي أصابت المستهلكين مما دفعهم إلى التوسع في شرائها خشية اختفائها من الأسواق، والمستلزمات المرتبطة بمكافحة الوباء كأغطية الوجه والمعقمات وبعض الأدوية[٦].

---

(١) د/ أحمد مهدي بلوافي: المرجع السابق، ص ٣١

(٢) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٥

(٣) مجموعة البنك الدولي: تقرير بعنوان "حماية الإنسان والاقتصاد – استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، ٢٠٢٠، ص٩

(٤) معمر بو نوار: المرجع السابق، ص٦٩

(5) Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Op.Cit, p. 16

(٦) د/ الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص9

ومن جانب آخر سببت الجائحة صدمة للعرض العالمي كذلك[١]، من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (العمل ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الإنتاجية طيلة فترة تفشي الوباء بسبب السياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المتبعة من جانب الدول[٢].

٢ – تداعيات الجائحة على قطاع التجارة الخارجية: يعد قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات تضرراً بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث أصيبت حركة التجارة العالمية بالشلل خلال فترة وجيزة من تفشي الوباء، بسبب إجراءات الحجر الصحي والقيود الصارمة التي فرضت على السفر والعبور، مما أدى إلى تعثر انتقال السلع بين المصدرين والمستوردين[٣]، فضلاً عن انخفاض الطلب وتراجع النشاط الاقتصادي واضطرابات سلاسل التوريد العالمية[٤]، وهو ما أدى إلى تراجع التجارة الدولية بنحو ٣% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، ثم تراجعت بصورة أكبر خلال الربع الثاني من العام ذاته بنحو ١٨.٥%[٥].

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فقد انكمشت التجارة العالمية بشكل كبير في عام ٢٠٢٠، بشكل أكثر حدة من الانكماش المسجل خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وقد أرجع الصندوق ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الطلب النهائي من جانب المستهلكين والشركات

([1]) Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Op.Cit, p. 14

([٢]) د/ الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص9

([٣]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): تقرير بعنوان "تداعيات كوفيد-١٩ على القارة السمراء"، أبريل ٢٠٢٠، ص ٣٠

([4]) Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Op.Cit, p. 20

([٥]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري، سلسلة بارومتر الأعمال، العدد ٥٥، يونيو ٢٠٢٠، ص ٣

في ظل حالة الهبوط الاقتصادي التي يشهدها العالم[1]، ويوضح الجدول التالي تطور نمو التجارة العالمية في ظل الجائحة.

جدول رقم (٢) تطور نمو التجارة العالمية في ظل جائحة كورونا (التغير % مالم يذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	توقعات	
			٢٠٢١	٢٠٢٢
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)	٠.٩	٨.٥-	٨.٤	٦.٥
واردات الاقتصادات المتقدمة	١.٧	٩.١-	٩.١	٦.٤
واردات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١.٠-	٨.٦-	٩.٠	٧.٤
صادرات الاقتصادات المتقدمة	١.٣	٩.٥-	٧.٩	٦.٤
صادرات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠.٥	٥.٧-	٧.٦	٦.٠
قيمة الصادرات العالمية (السلع والخدمات) بالمليار دولار	٢٤,٦١٢	٢٢,٠٦٢	٢٥,٦٣٦	٢٧,٤٢١

المصدر: صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢١، ص١٤١

(1) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ١٦

ويوضح الجدول السابق أن كافة مؤشرات التجارة العالمية قد انخفضت في عام ٢٠٢٠ بسبب تداعيات الجائحة، حيث انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ٨.٥%، وانخفضت قيمة الواردات والصادرات العالمية سواء بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، أم اقتصادات الأسواق الصاعدة، أم الاقتصادات النامية، كما تشير البيانات إلى بدأ تعافي التجارة العالمية وعودتها إلى مستويات ما قبل الجائحة بداية من عام ٢٠٢١.

رابعاً: تداعيات الجائحة على القطاع النقدي والمصرفي

لقد أدت الجائحة إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام، وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمتها السوقية، نتيجة لتأثر جانب العرض والطلب وتأثر حركة التجارة الدولية سلباً، لذلك فقد اضطرت السلطات النقدية في معظم الدول لدعم عملاتها، لاسيما في ظل لجوء مواطنيها لشراء الذهب والعملات الصعبة، وهو ما أدى إلى سحب جزء من الرصيد النقدي الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنوك المركزية في تلك الدول، كما أدى قيام البنوك المركزية بتوفير السيولة النقدية للأسواق ودعم المشروعات المتعثرة إلى مزيد من الانخفاض في الاحتياطات النقدية[١].

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، تجدر الإشارة إلى أن أزمة كورونا تختلف عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ فيما يخص هذا القطاع، فأزمة ٢٠٠٨ انطلقت شرارتها من القطاع المالي والمصرفي الأمريكي، مما جعل القطاع المالي والمصرفي على المستوى العالمي أكثر القطاعات تأثراً في المرحلة الأولى من مراحل الأزمة، بينما أزمة كورونا كان منشؤها خارجياً، حيث نشأت في القطاع الصحي، ثم امتدت إلى باقي القطاعات الاقتصادية، ومنها بطبيعة الحال القطاع المصرفي، لذلك فإن تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع كان في المرحلة الأولى أخف بكثير مما كان عليه الوضع إبان الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨[٢]، بل يذهب البعض إلى القول بأن القطاع المصرفي بعد أن كان جزءاً من المشكلة في أزمة ٢٠٠٨،

(١) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٢) د/ أحمد مهدي بلوافي: المرجع السابق، ص ٤٦

أضحى إحدى آليات الحل في الأزمة الحالية، لقيامه بدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في غالبية الدول[١].

ومع ذلك فإن القطاع المصرفي لم يسلم من تداعيات الجائحة، فبالرغم من أنه استطاع أن يحقق استقرار نسبي في بداية ٢٠٢٠، إلا إن الوضع بدأ يتغير بعد ذلك، حيث شهدت أسعار أسهم المصارف انخفاضاً حاداً في أسواق المال العالمية، وتأثرت أرباحها بالسلب[٢]، وهو الأمر الذي حذر الباحثين من تجاهله، فالقطاع المصرفي متمثلاً في البنوك المركزية والبنوك التجارية يقوم بمهمة توفير السيولة اللازمة للخروج من الأزمة، ولكن قد تنقلب الأحوال، ويتعرض القطاع المصرفي ذاته لمشكلات عميقة، ويصبح هو الضحية وليس المنقذ[٣]، إذ يمكن أن تلحق الجائحة أضراراً أعمق بهذا القطاع، وبالتالي تفقده قدرته على دعم النشاط الاقتصادي، من خلال عدة مداخل تتمثل فيما يلي[٤]:

١ – انخفاض حجم الودائع ومصادر التمويل الأخري، وذلك بسبب ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الرواتب وتدني الدخول، وانخفاض أرباح الشركات والمشروعات، لذلك من المتوقع أن تشهد الساحة المصرفية تنافساً شديداً بسبب انخفاض حجم الموارد المالية السائلة.

٢ – احتمالية تعسر العملاء وعدم قدرتهم على سداد القروض المسحوبة من البنوك بسبب تداعيات الجائحة، وهو الأمر الذي سيؤثر سلبياً على أصول القطاع المصرفي[٥].

([1]) World Economic Forum (WEF): Impact of COVID-19 on the Global Financial System, Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems, Switzerland, May 8th, 2020, p. 5.

([٢]) د/ أحمد مهدي بلوافي: المرجع السابق، ص ٤٦

([٣]) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٥

([٤]) د/ أحمد مهدي بلوافي: المرجع السابق، ص ٤٩ – ٥٠

([5]) Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Op.Cit, p. 18

٣ – حالة الضبابية وعدم اليقين التي أصابت النشاط الاقتصادي سوف تؤدي إلى ترقب المستثمرين وتأخير قرارات الطلب على القروض من القطاع المصرفي، مما سيؤثر على نشاط المصارف، ومن ثم على قدرتها في استغلال أصولها.

خامساً: تداعيات الجائحة على أسواق الأوراق المالية

من المسلم به أن أسواق المال أكثر عرضة للتأثر بالأحداث والأزمات، لأنها قائمة على عنصر الطمأنينة والثقة، والتي تفتقد عادة في ظل الأحداث الكبرى[١]، ولذلك فقد كان للأسواق المالية ردات فعل قوية تجاه الأوبئة السابقة، من حيث التسبب في عدم اليقين من قبل المستثمرين وانتشار الهلع والذعر، مما يؤدي إلى البيع الواسع لأصول المخاطرة والهروب إلى الملازات الآمنة، وتتوقف مدى قوة رد الفعل على شدة الوباء ومدته[٢].

لذلك فقد أثرت جائحة كورونا بشكل بالغ على أسواق رأس المال العالمية[٣]، فمع نهاية فبراير ٢٠٢٠ كانت الأنباء عن بدء انتشار الفيروس بشكل واسع بمثابة قوة مدمرة ضربت الأسواق المالية، فبمجرد شعور المستثمرين بخطورة فيروس كورونا واحتمالية تحوله لجائحة عالمية، حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم، وزادت مستويات الخسائر في أغلب الأسواق العالمية مع تصاعد أعداد المصابين والوفيات [٤]، وفي مارس ٢٠٢٠ كان العزوف عن المخاطر قد بلغ مدى لم يشهده العالم منذ أوج الأزمة المالية العالمية، فقد دفعت حالة الهلع التي أصابت المستثمرين إلى الرغبة في التخلص من الأوراق المالية عالية المخاطر من أجل

---

(١) أيمن نور الدين عمر: المرجع السابق، ص ١٢٠

(٢) د/ صقر حمد الجيباني: المرجع السابق، ص ١١٠

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): دراسة بعنوان "تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، ٢٠٢٠، ص ٢١

(٤) صندوق النقد الدولي: ملخص واف لتقرير الاستقرار المالي العالمي، عدد إبريل ٢٠٢٠، متاح على الموقع الرسمي للصندوق: www.imf.org

البحث عن ملاذات آمنة كالذهب[١]، وهو ما أدى إلى تكبد الشركات خسائر فادحة في رأس المال السوقي[٢]، وقد عانت الأصول الخطرة من انخفاضات تعادل أو تزيد على نصف الانخفاضات التي حدثت في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وقد تحمل الكثير من أسواق الأسهم – في الاقتصادات الكبيرة والصغيرة على السواء – انخفاضات بنسبة ٣٠% أو أكثر في فترة القاع[٣].

فعلى سبيل المثال شهد مؤشر "داو جونز" الصناعي ومؤشر "فوتسي" في لندن أكبر انخفاضات فصلية منذ عام ١٩٨٧، حيث انخفضا بنسبة ٢٣% و٢٥% على الترتيب، وخسر مؤشر "ستاندرد آند بورز٥٠٠" ٢٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ وهو الأسوأ له منذ عام ٢٠٠٨، وعلى مستوى باقي دول العالم تراجعت العديد من مؤشرات الأسهم بأكثر من ٢٠% من قيمتها في الربع الأول من عام ٢٠٢٠[٤]، ومع تفاقم الأزمة قامت بعض الدول بإغلاق أسواقها المالية مؤقتاً للسيطرة على أجواء الريبة والخوف التي أصابت المستثمرين، خاصة مع قلة الطلب على الشراء، وقامت دول أخرى بتقييد التداول خشية الانخفاضات الحادة، كما قامت بعض الدول بضخ أموال لإنعاش الأسواق وتنشيط التداول بها ودعمها[٥].

ولقد كان تأثير الأزمة أكثر قسوة على الأسواق المالية في الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث بدأت التدفقات الرأسمالية تخرج بالتوالي من تلك الأسواق[٦]، إذ شهدت تدفقات خارجة لرؤوس الأموال بشكل غير مسبوق من حيث الحجم والسرعة في شهري

---

(1) World Bank Group: Global Economic Prospects Report, JUNE 2020, P.3

(٢) جواد الحمد: المرجع السابق، ص ٨٥

(٣) توبياس أدريان، وفابينيو ناتالوتشي: أزمة كوفيد–١٩ تهديد للاستقرار المالي، مقال منشور بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٠ على موقع صندوق النقد الدولي، www.imf.org

(٤) مقال بعنوان " فيروس كورونا: خسائر تاريخية في أسواق الأسهم العالمية مع انتشار الوباء" متاح بتاريخ ١ أبريل ٢٠٢٠ على الموقع التالي: www.bbc.com

(٥) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٤

(٦) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢١، ص ٨١

مارس وإبريل من عام ٢٠٢٠[١]، وهو ما أنشأ طلباً هائلاً على السيولة، مع نقص حاد في السيولة لدى الأسواق الصاعدة[٢].

المطلب الثاني

تداعيات جائحة كورونا على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي

انعكس تأثير الجائحة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة على المؤشرات الأساسية للاقتصاد العالمي، فانخفض معدل النمو الاقتصادي، وتدنت مستويات المعيشة، وزادت أعداد الفقراء، وارتفعت مستويات البطالة، وانخفضت مؤشرات الأمن الغذائي، وهو ما سنسلط عليه الضوء في النقاط التالية:

أولاً: تداعيات الجائحة على معدل نمو الناتج العالمي بالرغم من أن معدل نمو الناتج العالمي قد شهد تباطؤاً في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات التي كانت تواجهه[٣]، إلا أن جائحة كورونا كان لها أثر كبير في تعميق المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي[٤]، فلقد أدت الجائحة إلى حدوث العديد من الاختلالات الاقتصادية العالمية تمثلت بشكل أساسي في حدوث تعطل كبير في الإنتاج وإغلاق الأسواق التجارية وتراجع الطلب على السلع المختلفة[٥]، وهو ما نتج عنه حدوث ركود وانكماش اقتصادي كبير[١]، وأدى إلى تراجع

([1]) World Bank Group: Global Economic Prospects Report, JUNE 2020, P.3

([٢]) صندوق النقد الدولي: ملخص واف لتقرير الاستقرار المالي العالمي، عدد إبريل ٢٠٢٠، متاح على الموقع الرسمي للصندوق: www.imf.org

([٣]) تمثلت أهم تلك التحديات في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المخاطر الجيوسياسية، وتقلب الأوضاع في بعض دول العالم، راجع: أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٤، د/الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص٦

([٤]) د/ هبة الباز: المرجع السابق، ص ٢

([٥]) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير: مرجع سابق، ص ١١٨

حجم الناتج العالمي[٢]، وقد شمل الركود كلاً من الاقتصادات الصناعية، نتيجة إجراءات التباعد وقيود الإغلاق وانحسار الصادرات، والاقتصادات الخدمية بسبب تراجع الطلب على الخدمات بمختلف قطاعاتها بما في ذلك السياحة والنقل[٣].

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى انكمش الناتج العالمي في عام ٢٠٢٠، حيث سجل معدل نمو قدره (-٣.٣%) مقارنة بمعدل نمو قدره (٢.٨%) في عام ٢٠١٩[٤]، ويعزى انخفاض نمو الناتج العالمي إلى تراجع نمو أهم الاقتصادات على مستوى العالم في عام ٢٠٢٠ بسبب تداعيات الجائحة، كالاقتصاد الأمريكي الذي نما بمعدل (-٣.٥%)، واقتصاد منطقة اليورو بمعدل (-٦.٥%)، واليابان بمعدل (-٤.٧%)، والمملكة المتحدة بمعدل (-٩.٨%)، فضلاً عن انخفاضات متباينة في باقي دول العالم، على النحو المبين في الجدول التالي:

)[1](World Bank Group: Global Economic Prospects Report, JUNE 2020, P.3

(٢) مؤسسة التمويل الدولية: التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص ٨

(٣) سامح راشد: انكشاف العولمة .. عالم ما بعد كورونا، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠، ص ٦٩

(٤) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢١، ص ٩

جدول رقم (٣) معدلات نمو الناتج العالمي وأهم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة (التغير %)

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	توقعات	
			٢٠٢١	٢٠٢٢
الناتج العالمي	٢.٨	– ٣.٣	٦.٠	٤.٩
الاقتصادات المتقدمة	١.٦	– ٤.٦	٥.٦	٤.٤
الولايات المتحدة	٢.٢	– ٣.٥	٧.٠	٤.٩
منطقة اليورو	١.٣	– ٦.٥	٤.٦	٤.٣
ألمانيا	٠.٦	–٤.٨	٣.٦	٤.١
فرنسا	١.٨	–٨.٠	٥.٨	٤.٢
إيطاليا	٠.٣	–٨.٩	٤.٩	٤.٢
أسبانيا	٢.٠	–١٠.٨	٦.٢	٥.٨
اليابان	٠.٠	– ٤.٧	٢.٨	٣.٠
المملكة المتحدة	١.٤	– ٩.٨	٧.٠	٤.٨
كندا	١.٩	– ٥.٣	٦.٣	٤.٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣.٧	– ٢.١	٦.٣	٥.٢
الصين	٦.٠	٢.٣	٨.١	٥.٧
الهند	٤.٠	– ٧.٣	٩.٥	٨.٥
روسيا	٢.٠	– ٣.٠	٤.٤	٣.١
البرازيل	١.٤	–٤.١	٥.٣	١.٩
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١.٤	– ٢.٦	٤.٠	٣.٧

المصدر: صندوق النقد الدولي: تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي(يوليو ٢٠٢١) ص٨

ويتبين من الجدول السابق تراجع النمو الاقتصادي في أهم الاقتصادات المتقدمة، والاقتصادات الصاعدة، والاقتصادات النامية، وبالرغم من توقعات صندوق النقد الدولي ببدأ

تعافي الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢١، إلا إنه لا يزال الاقتصاد العالمي عرضة للانتكاسة في مسيرة صعوده الطويلة نحو العودة إلى مستويات النشاط في مرحلة ما قبل الجائحة، ويتوقف ذلك على تطورات الجائحة، وكذلك طبيعة السياسات المتبعة لمواجهتها، وتكلفة تصحيح الأوضاع التي تفرضها على الاقتصاد[١]، كما أن العودة إلى الحياة الاقتصادية الطبيعية بعد السيطرة على الجائحة لن يقضي على الأزمة الاقتصادية بشكل فوري، بل ستكون العودة إلى المستويات الطبيعية بطيئة وصعبة نظراً للأضرار الوخيمة التي سببتها الجائحة[٢].

لذلك من المتوقع ألا تقتصر الآثار السلبية للجائحة على المدى القصير، بل ستترك ندوباً غائرة على الاقتصاديات في المدى المتوسط من جراء عمق الركود والحاجة إلى تغيير هيكلي مما يخلف تأثيرات دائمة على الناتج الممكن[٣]، وتتضمن هذه التأثيرات تكاليف التكيف والإنعكاسات على انتاجية الشركات التي تمكنت من البقاء في ظل جهودها لتعزيز أمان أماكن العمل، وتداعيات الصدمة المتمثلة في إفلاس الشركات، والعمليات المكلفة لإعادة توزيع الموارد على القطاعات[٤].

كما يتوقع أن تغير الأزمة من نمط الحياة الاقتصادية، سواء أكان في طرق الإنتاج، أم في المنتجات نفسها، وفي عادات المستهلكين، وفي نموذج العمل المتبع، كما إنها ستغير من القدرة على تحمل نسب المخاطرة لدى الأفراد والمنشآت، بل وستغير أوجه الإنفاق والأولويات[٥].

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٧

(٢) معمر بو نوار: المرجع السابق، ص٧١

(٣) د/ عثمان محمد عثمان: المرجع السابق، ص ٦ – ٧

(٤) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠، ص س

(٥) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٥

ثانياً: تداعيات الجائحة على مؤشر الفقر:

لقد أدت جائحة كورونا إلى حدوث انتكاسة حادة للتحسن الذي كان متوقعاً لمتوسط مستويات المعيشة عبر كل مجموعات البلدان، كما أدت إلى زيادة عدم المساواة، فالأفراد الذين يعتمدون على العمل بأجر يومي ولا تغطيهم شبكة الأمان الرسمية تعرضوا لخسائر مفاجئة في الدخل بسبب القيود التي فرضتها الجائحة[١]، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فقد تسببت الجائحة في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على حد سواء.

جدول رقم (٤) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (التغير السنوي%)

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	توقعات	
			٢٠٢١	٢٠٢٢
الاقتصادات المتقدمة	١.٢	٥.١-	٤.٨	٣.٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٢.٣	٣.٥-	٥.٣	٣.٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٢.٤	٣.٤-	٥.٩	٤.١
البلدان النامية منخفضة الدخل	٢.٩	٢.٢-	٢.٠	٣.٠

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إبريل ٢٠٢١، ص ١٢٨

كما ألحقت الجائحة أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً في العالم، وأدت إلى سقوط ملايين من الناس في براثن الفقر[٢]، فبعد عقود من التقدم المضطرد في الحد من أعداد الفقراء المتقعين[٣]،

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٧

(2) World Bank Group: Global Economic Prospects Report, JUNE 2020, P.5

(٣) يقاس مستوى الفقر المدقع بعدد من يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولاراً للفرد يومياً

أدت الجائحة إلى حدوث انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المتقع[١]، ووفقاً لتوقعات مجموعة البنك الدولي أفضت الجائحة إلى سقوط ٨٨ مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع، ليرتفع عدد الفقراء من ٦١٤.٧ مليون شخص إلى ٧٠٢.٨ مليون شخص في عام ٢٠٢٠[٢]، ويوضح الشكل البياني التالي تطور أعداد الفقراء على مستوى العالم.

الشكل البياني رقم (١) تطور أعداد الفقراء على مستوى العالم

المصدر : https://blogs.worldbank.org

وتتوقع مجموعة البنك الدولي أن تكون أكبر شريحة من "الفقراء الجدد" في جنوب آسيا، تليها مباشرة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، كما أن كثيراً من هؤلاء "الفقراء الجدد" يشتغلون على الأرجح في قطاع الخدمات غير الرسمية، والإنشاءات والصناعات التحويلية، وهي القطاعات التي تأثر فيها النشاط الاقتصادي بشدة بسبب تداعيات الجائحة[٣].

---

(١) مدونات البنك الدولي: استعراض حصاد عام ٢٠٢٠، متاح بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٠ على الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org

(2) World bank group: poverty and shared prosperity Report, 2020, P.34

(٣) مجموعة البنك الدولي: استعراض حصاد عام ٢٠٢٠، متاح بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٠ على الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org

ثالثاً: تداعيات الجائحة على مؤشر الأمن الغذائي

لقد أثارت جائحة كورونا قلقاً بشأن الأمن الغذائي[١]، حيث أدت إلى ظهور بعض الإضطرابات الناجمة بشكل كبير عن مشاكل لوجستية وصعوبات في تشغيل سلاسل الإمداد الغذائي في بعض الأسواق[٢]، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والذرة، فقد ارتفعت الأسعار العالمية للسلع الأولية الغذائية بنسبة ٤٠% في عام ٢٠٢١ مقارنة بما كانت عليه في شهر يناير ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ذلك فقد كان للجائحة تأثير بالغ على سبل كسب العيش، كما أسفرت عن إلغاء الكثير من الوظائف، وتقليص مستويات الدخل، وبالتالي جعلت المزيد من الناس غير قادرين على شراء الطعام لأسرهم[٣].

ومن جانب آخر فقد أدت حالة الترقب والقلق التي نتجت عن تفشي وباء كورونا ولجوء الدول إلى حظر التجول وتقييد الانتقال إلى قيام المستهلكين بالمبالغة في تخزين بعض السلع الغذائية الأساسية خشية اختفائها من السوق[٤]، الأمر الذي أدى إلى نقص شديد في المعروض من هذه السلع في بعض الحالات، وهو ما دفع الدول إلى منع تصدير بعض السلع الغذائية الأساسية أو اشتراط الحصول على موافقات من الجهات المختصة قبل تصديرها بهدف تأمين حاجة المواطنين منها[٥]، فقد أشارت مجموعة البنك الدولي إلى أن قيام الدول بتقليص صادرات المواد الغذائية لإبقاء الأسعار المحلية تحت السيطرة، سيؤدي إلى تعطل سلاسل التوريد

---

(١) د/ علي زين العابدين: سلسلة التوريد المحلية والتجارة الداخلية في مصر في ظل جائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠، ص ٢٠١

(٢) منظمة الأغذية والزراعة(FAO): مرض فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١

(٣) مجموعة البنك الدولي: انعدام الأمن الغذائي: كيف يدعم البنك الدولي الأشخاص المعرضين للخطر اليوم وفي المستقبل، مقال متاح بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥ على الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: www.albankaldawli.org

(٤) د/ علي زين العابدين: المرجع السابق، ص ١٩٧

(٥) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٣

العالمية، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وهو ما سيترتب عليه عواقب مدمرة للفقراء[١].

ووفقاً لتقارير البنك الدولي فقد أدت التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا إلى زيادة كبيرة في مستوى انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأشد فقراً، حيث أدت الجائحة إلى سقوط ما يصل إلى ٩٦ مليون شخص آخر في براثن انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام ٢٠٢٠ في ٥٤ بلداً، يضاف هذا العدد إلى ١٣٧ مليون شخص كانوا يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية عام ٢٠١٩، وبالتالي يصبح العدد الإجمالي ٢٣٣ مليون شخص، وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن هذا العدد قد يرتفع ليصل إلى نحو ٣٣٠ مليون شخص في عام ٢٠٢١[٢].

وهكذا فإن جائحة كورونا تهدد بمحو عقود من التقدم المحرز تجاه الحد من ظاهرة نقص التغذية حول العالم، مما يمثل خطراً على تحقيق ثاني أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة الذي يدعو إلى القضاء التام على ظاهرة نقص التغذية بحلول عام ٢٠٣٠[٣]، لذلك فد دعت مجموعة البنك الدولي لحماية سلاسل التوريد والإنتاج لدفع التهديدات المحدقة بالأمن الغذائي، من خلال الحفاظ على "قنوات خضراء" مفتوحة لنقل الغذاء، إلى جانب تطبيق حلول أخرى مثل تحسين تخزين المواد الغذائية بالمزارع، وإيجاد سبل مبتكرة لمساعدة الشركات الزراعية في تغطية تكاليف السلامة المرتفعة والتقيد بالإجراءات الصحية[٤].

---

(١) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص ١٤

(٢) مجموعة البنك الدولي: الاستجابة لارتفاع صارخ في انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأشد فقراً، مقال متاح بتاريخ ٢٠٢١/٢/١١ على الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org

(٣) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢١، ص ٣١

(٤) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص١٢

رابعاً: تداعيات الجائحة على مؤشر البطالة

لقد تأثر سوق العمل بشدة خلال أزمة كورونا[١]، فنظراً للتأثير الكبير للجائحة على قطاعي السياحة والنقل، فقد تأثرت القوى العاملة في هذين القطاعين بشكل بالغ، وفقد معظم العاملين فيهما وظائفهم، غير أن الأثر لم يقتصر على هذين القطاعين، وامتد ليشمل العاملين في مجالات العمل الأخرى التي تأثرت لاحقاً بتداعيات الجائحة[٢]، فقد فقدت العمالة الحرة وعمال الأجر اليومي والعمالة المؤقتة والوظائف غير الرسمية وظائفهم بسبب ركود النشاط الاقتصادي، مما زاد من حدة البطالة إلى مستوى غير مسبوق[٣]، لذلك فقد تطلبت طبيعة الأزمة ضرورة تدخل الحكومات بشكل سريع وفعال من أجل حماية الوظائف[٤]، فوضعت الدول حزم تحفيز تشتمل على ضمانات للتشغيل، ودعم الرواتب، وتمويل رأس المال العامل[٥].

إلا إنه بالرغم من الدعم الاستثنائي الذي قدمته الحكومات للحد من تداعيات الجائحة على التوظيف، فقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن العالم قد خسر في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ما يقرب من ٥,٤% من عدد ساعات العمل المتحققة في الربع الأخير من عام

---

(١) منظمة العمل الدولية: الدليل الإرشادي للسلامة والصحة المهنيتين وتأمين بيئة العمل بخصوص الوقاية والتعايش مع فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) في بيئة العمل، مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، الطبعة الأولى باللغة العربية، ٢٠٢٠، ص ٩

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): دراسة بعنوان "تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، مرجع سابق، ص٧

(٢) د/ الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص١٣

(٣) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٤

(٤) منظمة العمل الدولية: تقرير بعنوان "لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية ... اتجاهات عام ٢٠٢١"، ص ١، متاح على الموقع الرسمي للمنظمة، www.ilo.org

(٥) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص١٢

٢٠١٩[١]، كما أشارت المنظمة إلى أن عام ٢٠٢٠ شهد خسارة ٢٥٥ مليون عامل بدوام كامل ما يقدر بذهاء ٨.٨% من إجمالي ساعات العمل، وبالمقارنة مع عام ٢٠١٩ انخفض إجمالي الوظائف المتاحة بمقدار ١١٤ مليون وظيفة، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات المنظمة بأن العالم لولا الجائحة كان سيستحدث ما يقدر بنحو ٣٠ مليون وظيفة جديدة في عام ٢٠٢٠، فإن الجائحة تكون قد أدت إلى فقدان ١٤٤ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالتوقعات قبل الجائحة، كما تسببت الموجات المتكررة من الجائحة في استمرار تسجيل ارتفاع في خسائر ساعات العمل في عام ٢٠٢١، مما أدى إلى نقص في إجمالي ساعات العمل بنسبة ٤.٨% في الربع الأول، أي ما يعادل ١٤٠ مليون وظيفة بدوام كامل، وقد انخفض المعدل قليلاً إلى ٤.٤% في الربع الثاني، أي ما يعادل ١٢٧ مليون وظيفة بدوام كامل[٢].

(1)International Labour Organization (ILO): Report entitled “COVID-19 and the world of work. Fifth edition, Updated estimates and analysis”, ILO Monitor, June 30, 2020, P.6.

(٢) منظمة العمل الدولية: تقرير بعنوان "لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية ....اتجاهات عام ٢٠٢١"، مرجع سابق، ص ١

الفصل الثاني

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري

مع ظهور فيروس كورونا عالمياً، بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ بعض التدابير الاحترازية، وكانت البداية مع بدء سلطات الحجر الصحي في مطار القاهرة بفحص القادمين من الصين تحديداً، وذلك في أواخر شهر يناير ٢٠٢٠، ثم بدأت السلطات المصرية بفحص كافة القادمين من الخارج، ومع استمرار الإنتشار الواسع للوباء قامت مصر بتعليق رحلات الطيرات بدءاً من يوم ١٩ مارس ٢٠٢٠[١]، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع ظهور الفيروس في مصر، حيث تم رصد أول إصابة بفيروس كورونا بين المصريين يوم ٤ مارس ٢٠٢٠، وتبع ذلك زيادة مستمرة في عدد الإصابات، حيث بلغت ٦٤٨ إصابة في نهاية شهر مارس، ثم تضاعف إجمالي عدد الإصابات خلال شهر إبريل ٧ مرات تقريباً ليبلغ ٤٨٠٠ إصابة، ثم نما إلى ١٩٤٣٠ إصابة بنهاية مايو ٢٠٢٠[٢].

وحتى الآن[٣] بلغ عدد الإصابات بالفيروس في مصر (٣٩١,١١٥) إصابة، وبلغ عدد الوفيات (٢١,٩٠٩) حالة وفاة، وبلغ إجمالي المتعافين (٣٢٥,٣٦٤) متعاف، ولقد احتلت مصر المركز (٧٨) في عدد المصابين بالفيروس من بين ٢٢٣ منطقة ودولة حول العالم، بينما احتلت المركز (١٠) في نسبة الوفيات من إجمالي عدد المصابين بنسبة (٥.٧%)،

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): تقرير بعنوان "تداعيات كوفيد-١٩ على القارة السمراء"، أبريل ٢٠٢٠، ص ٢٦

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دراسة بعنوان "فيروس كورونا في مصر (دراسة استكشافية)"، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٤

(٣) آخر تحديث لإحصائيات الجائحة في مصر قام به الباحث قبل الإنتهاء من هذا البحث مباشرة، وتحديداً في ٧ يناير ٢٠٢٢

واحتلت المركز (١٦٧) في نسبة التعافي والتي بلغت (٨٤.٤%)، واحتلت المركز (١٨٠) من حيث إجمالي الإصابات بها لكل مليون نسمة بمعدل (٢٩٢٢ إصابة لكل مليون نسمة)[١].

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من التحفظات على مستوى دقة البيانات الرسمية المصرية حول عدد المصابين والوفيات بالفيروس، لأن البيانات المعلنة أقل من البيانات الحقيقية بكثير، وقد أقرت وزارة الصحة ذاتها بأن عدد المصابين المعلن عنه يتراوح بين (١٠ – ١٥%) من إجمالي المصابين في مصر، ويرجع انخفاض الأعداد الرسمية عن الواقع إلى عدة أسباب من أهمها: محدودية إجراء المسحات (PCR)، واتجاه غالبية المواطنين للاعتماد على نتائج التحاليل والأشعة والكشف لإثبات إيجابية الحالة أكثر من الاعتماد على إجراء المسحات، فضلاً عن قيام الأسر بالعزل وتلقي العلاج بنفسها أو بالمتابعة مع طبيب خاص دون إخطار وزارة الصحة[٢].

ولاشك أن جائحة كورونا كان لها تأثير كبير على الاقتصاد المصري[٣]، فبالرغم من أن العالم أجمع يشترك في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية للجائحة، إلا أن طبيعة ومستوى تأثر كل دولة مرتبط بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات، وكذلك طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تبنتها لمواجهة الأزمة، ومدى سرعة التعافي منها.

وقد انقسمت آثار الجائحة على الاقتصاد المصري مابين الآثار الخارجية والآثار الداخلية، وتتمثل الآثار الخارجية للجائحة على الاقتصاد المصري في الآثار المرتبطة بالعلاقات التجارية والاقتصادية المباشرة بين مصر وأهم الشركاء التجاريين الخارجيين، مثل

---

(١) الموقع الرسمي الخاص بجائحة كورونا في مصر www.care.gov.eg

(٢)المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): متابعة آثار كوفيد–١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع الصحة)، سلسلة رأي في خبر، العدد٢٨، بتاريخ ٢٠٢١/١/٦، ص٣

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): دراسة بعنوان "تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد االمصري، ٢٠٢٠، ص ٢

تراجع معدلات السياحة، وانخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الآثار الداخلية فتتمثل في الآثار الناتجة عن انتشار الوباء داخل مصر، وهو ما فرض على الحكومة اتخاذ اجراءات احترازية لكبح تفشي الفيروس ومحاولة السيطرة علية، ولقد أعاقت تلك العوامل بشقيها الداخلية والخارجية التقدم الاقتصادي القوي الذي حققته مصر خلال العام الماضي[١]، حيث أعاقت النشاط الاقتصادي وأدت إلى تراجع الطلب المحلي، وانخفاض حجم الإيرادات العامة وزيادة حجم الإنفاق العام في ذات الوقت، وقد بدأت تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته من الربع الثالث (يناير/مارس) من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ثم تفاقمت خلال الربع الرابع (أبريل/يونيو) مع اشتداد الأزمة وتشديد الإجراءات الاحترازية وإجراءات الإغلاق[٢]،

وبالرغم من تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري إلا إن مصر تعد من البلدان القليلة التي استطاعت أن تحقق معدل نمو موجب في عام الصدمة الأولى للجائحة (٢٠٢٠)، وذلك بفضل الاستجابة السريعة للحكومة والسياسات الحذرة التي انتهجتها، والفترة القصيرة من الإغلاق العام، وتنوع الاقتصاد المصري نسسبياً[٣]، لذلك سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري من خلال المبحثين التاليين.

([1])Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Juny 2020, P. ٢

([٢]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري، سلسلة بارومتر الأعمال، العدد ٥٦، ٢٠٢٠، ص ٣

([٣]) صندوق النقد الدولي: مقال بعنوان "مصر تتغلب على صدمة كوفيد وتواصل النمو، متاح بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١ على الموقع الرسمي للصندوق: www.imf.org

المبحث الأول

تداعيات الجائحة على أهم قطاعات الاقتصاد المصري

بالرغم من أن هناك بعض القطاعات القليلة التي استفادت من الظروف التي خلقتها الجائحة، كقطاع الأدوية والمستلزمات الطبية، وقطاع الخدمات الالكترونية، إلا أن غالبية القطاعات الاقتصادية الأخري تأثرت سلبياً بشكل مباشر وغير مباشر من التحديات التي فرضتها الجائحة[١]، وفي هذا المبحث سنتناول أهم قطاعات الاقتصاد المصري التي تضررت من الجائحة وتحليل تداعيات الجائحة على تلك القطاعات.

أولاً: تداعيات الجائحة على القطاع الصناعي المصري

يؤدي القطاع الصناعي دور مهم في الاقتصاد المصري، وقد أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على هذا القطاع، حيث فرضت العديد من الصعوبات الجديدة عليه بجانب الصعوبات التي كان يواجهها من قبل[٢]، فلقد أدت الجائحة إلى حدوث اختلال في سلاسل التوريد وسلاسل

([1]) International Food Policy Research Institute and Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: COVID-19 and the Egyptian Economy, From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households, November 2020, P.6

([٢]) من الأسباب التي عظمت من الأثر السلبي لجائحة كورونا على القطاع الصناعي المصري ما كان يواجهه هذا القطاع من صعوبات وتحديات قبل الجائحة، وفي مقدمة هذه التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي ارتفاع معدل استنفاد الموارد الطبيعية، وضعف صافي الادخار، وتفاقم الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج القومي، وعدم استدامة واستقرار الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية، هذا، بالإضافة للتحديات على مستوى القطاع الصناعي ذاته كانخفاض معدل نمو إنتاجية عنصر العمل في القطاع الصناعي المصري وهو ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في الصناعات التحويلية، واعتماد الصناعة المصرية بشكل مفرط على مستلزمات الإنتاج المستوردة، وانخفاض نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمارات مقارنة بقطاعات أخرى، ووجود بعض المشكلات التي أدت إلى رفع تكلفة وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المصرية، للمزيد حول هذه التحديات راجع، د/ مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ٢٣٧-٢٣٩

القيمة التي تربط القطاع الصناعي بالسوقين العالمي والمحلي[١]، ونظراً لأن القطاع الصناعي المصري يعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج التي يستوردها من الخارج، لذلك فإن انقطاع سلاسل التوريد قد أثر بشكل كبير على المشروعات الصناعية في مصر[٢]، حيث أصبحت الصناعات المصرية غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية والدولية[٣].

كما أن الإجراءات الاحترازية وعملية الإغلاق الجزئي التي فرضتها الحكومة المصرية للحد من انتشار الوباء ساهمت في تراجع نشاط وإنتاجية المصانع[٤]، وكذلك تراجع الطلب بسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي سيطرت على المستهلكين والمستثمرين، وهو ما أدى إلى زيادة معاناة القطاع الصناعي[٥].

---

(١) د/ سحر عبود، د/ أسماء المليجي: دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، يصدرها المعهد القومي للتخطيط بجمهورية مصر العربية، المجلد ٢٨، العدد ٢، الصيف والخريف، ٢٠٢٠، ص ١٢

(2)Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Op.Cit, P. 4

(٣) د/ سماح سيد أحمد المرسي: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأفريقي، مجلة قراءات تنموية، يصدرها المنتدى الإسلامي، العدد ٤٥، يوليو ٢٠٢٠، ص ٧٦

(4) International Food Policy Research Institute and Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: COVID-19 and the Egyptian Economy, Op.Cit,P.٥

(٥) د/ مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ٢٤٢

وتحت تأثير العوامل السابقة انخفض الرقم القياسي الشهري للصناعات التحويلية والاستخراجية[1] في مصر بداية من شهر فبراير ٢٠٢٠ واستمر في الإنخفاض حتى وصل إلى أقل مستوى في مايو ٢٠٢٠ على النحو الموضح في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (٢) الرقم القياسي الشهري للصناعات التحويلية والاستخراجية

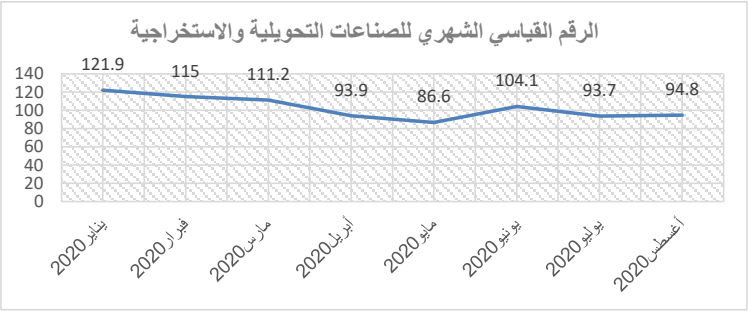

المصدر:النشرة المعلوماتية الشهرية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،العدد (١٠٤)، أكتوبر ٢٠٢٠ ، ص٣

وقد أشارت دراسة حول تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر إلى أن الجائحة أدت إلى تراجع أداء القطاع الصناعي المصري بنسبة (٢٥,٤%)، وشمل التراجع كافة القطاعات الصناعية المصرية، والتي يأتي في مقدمتها قطاعات صناعة الأثاث والذي تراجع بنسبة (٢٨.٠%)، والصناعات الجلدية (٢٧,٢%)،والصناعات النسيجية (٢٦,١%)، والصناعات الغذائية (٢٢,٨%)، والصناعات الهندسية (٢١,٣%)، والصناعات الكيماوية

(١) الرقم القياسي الشهري للصناعات التحويلية والاستخراجية هو مؤشر قصير المدى يظهر التغيرات التي تحدث في قيم إنتاج الصناعات التحويلية والاستخراجية خلال شهر مقارنة بشهر سنة الأساس (٢٠١٣/٢٠١٢)، راجع تعريفات النشرة المعلوماتية الشهرية التي يصددرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(١٨,٨%)، ثم باقي القطاعات (١٧,٣%)[١]، كما أشارت الدراسة إلى أن مؤشر أثر الجائحة على القطاع الصناعي المصري بلغ (٠,٤١٣)[٢]، ويوضح الشكل البياني التالي تأثير الجائحة على أداء القطاع الصناعي المصري.

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة المصرية: دراسة حول مؤشر تأثير جائحة كورونا على قطاع الصناعة في مصر، سلسة مؤشرات قطاع الصناعة، الإصدار الأول، أغسطس ٢٠٢٠، ص ٥، متاح في مارس ٢٠٢١ على الموقع الرسمي للمنظمة: www.unido.org

(٢) تتراوح قيمة المؤشر بين بين (٠,٠) و (١,٠) ويتم قراءتها على النحو التالي:

– إذا كانت قيمة المؤشر بين (٠,٠) وأقل من (٠,٥) فهذا يعني أن الشركات العاملة في القطاع الصناعي قد تراجع أداؤها نتيجة جائحة كورونا مقارنة بأدائها قبل الجائحة، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من (٠,٠) كلما أشار ذلك إلى الانخفاض في أداء غالبية الشركات، وإذا وصل إلى (٠,٠) فهذا يعني أن كافة المصانع تعرضت لتراجع في الأداء. بينما كلما اقتربت قيمة المؤشر من (٠,٥) فهذا يعني أن عدد محدود من الشركات قد انخفض أداؤها نتيجة الجائحة.

– إذا كانت قيمة المؤشر بين (٠,٥) و (١,٠) فهذا يعني أن غالبية المصانع قد تحسن أداؤها خلال جائحة كورونا مقارنة بأدائها قبل الجائحة، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من (١,٠) كلما أشار هذا إلى الزيادة الكبيرة في عدد الشركات الصناعية التي تحسن أداؤها، وإذا وصل إلى (١,٠) فهذا يعني أن كافة المصانع قد تحسن أداؤها خلال الجائحة مقارنة بالأداء خلال الفترة قبل الجائحة.

– إذا كانت قيمة المؤشر تساوي (٠,٥) فهذا يعني أن أداء المصانع لم يتأثر بالسلب أو الإيجاب نتيجة جائحة كورونا على الإطلاق مقارنة بأدائها قبل الجائحة.

الشكل البياني رقم (٣) مؤشر تأثير الجائحة على أداء القطاع الصناعي المصري

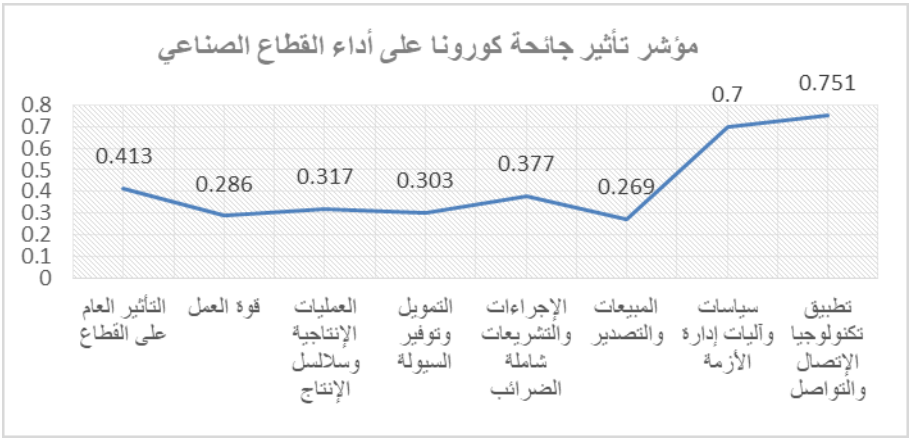

المصدر: (UNIDO) مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، أغسطس ٢٠٢٠، ص ٤

وبتحليل الرسم البياني السابق يتضح أن المحور الأكثر تضرراً هو محور المبيعات المحلية والتصدير، حيث بلغت قيمة المؤشر الخاص به (٠,٢٦٩)، وذلك نتيجة التراجع الكبير للمبيعات سواء أكان للسوق المحلي أم لأسواق التصدير مع انخفاض أعداد الطلبيات الشهرية لدى غالبية الشركات والتباطؤ الشديد داخل الشركات لتجهيز الطلبيات نتيجة التوقفات وعدم انتظام العمالة وانخفاض ساعات العمل، فضلاً عن صعوبة توافر خطوط شحن سواء أكان لتصدير المنتج النهائي أم لاستيراد الخامات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الشحن[١]، وقد أدى تضرر هذا المحور إلى انخفاض السيولة النقدية للشركات العاملة في القطاع الصناعي[٢]، حيث عانت من انخفاض كبير للغاية في مؤشر التمويل وتوفير السيولة، وذلك بسبب التراجع الملحوظ في قدرة الشركات على توفير الاستثمارات اللازمة للتوسعات الانتاجية من ناحية، وانخفاض القدرة على توفير التمويل للحصول على الخامات بشكل عام

(١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، المرجع السابق، ص ١٠

(٢) د/ مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ٢٣٣

والخامات المستوردة بشكل خاص[١]، الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبة في قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، ودفعها لتقليص قوة العمل وتحجيم العمليات الإنتاجية[٢].

كما انخفض مؤشر العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد الخاص بالقطاع الصناعي المصري عند قيمة (٠,٣١٧) نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات التوقفات التي شهدها الاقتصاد خلال المراحل الأولى من تطبيق سياسات السلامة والإجراءات الاحترازية لمواجهة الجائحة، وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار الخامات سواء أكانت محلية أم مستوردة لدى غالبية الشركات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج، وهو ما انعكس في انخفاض كبير في كميات الإنتاج، ومن ثم كميات البيع[٣]، ويوضح الشكل البياني التالي تأثير الجائحة على العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد للقطاع الصناعي المصري.

الشكل البياني رقم (٤) مؤشر تأثير الجائحة على العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد

المصدر: (UNIDO) مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، أغسطس ٢٠٢٠، ص ٧

(١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، المرجع السابق، ص ٨

(٢) د/ مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ٢٣٣

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، المرجع السابق، ص ٧

ولقد أثرت الجائحة بالسلب على شركات القطاع الصناعي بمختلف أحجامها، ومع ذلك لوحظ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تأثرا بالأزمة خاصة فيما يتعلق بتوفير السيولة وضمان استمرارية قوة العمل، وذلك نظراً لضعف قدرتها على المقاومة[١]، وأن كانت الشركات الكبرى قد عانت بشكل واضح أيضاً فيما يتعلق بالمبيعات والتصدير[٢].

كما أن الجائحة أثرت بالسلب على الشركات المصدرة وغير المصدرة، إلا أن الغالبية العظمى من الشركات التي تعمل بقطاع التصدير واجهت انخفاضاً كبيرا في مبيعاتها التي تقل بشكل كبير عن متوسط أداء المبيعات للقطاع الصناعي ككل، وعلى الجانب الآخر يقل مستوى التأثير السلبي للشركات التي لا تتعامل في التصدير[٣].

ثانياً: تداعيات الجائحة على قطاع النقل المصري

يعد قطاع النقل أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو الشريان الذي يتواصل من خلاله الأفراد داخلياً وخارجياً، ويتم من خلاله الربط بين الانتاج والاستهلاك، وتتدفق من خلاله السلع والخدمات، لذلك تشكل تكلفة النقل والتوريد عنصراً مهماً في قرار الإنتاج والاستثمار، وتعتبر جاهزية وكفاءة خدمات قطاع النقل محوراً رئيسياً في تنافسية أي اقتصاد وقدرته على تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية[٤]، كما يعد قطاع النقل من أكثر القطاعات تضررا من جائحة كورونا على مستوى

---

(١) د/ سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠، ص ٤٠٩

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، المرجع السابق، ص ٤

(٣) المرجع السابق مباشرة، ص ٥

(٤) المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES): رأي في أزمة قطاع النقل، سلسلة رأي في خبر، العدد ١٩، بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٤، ص ٣

العالم، وذلك بسبب التدابير التي اتخذتها الدول لمجابهة الانتشار السريع للفيروس، والتي من أهمها فرض قيود على حركة السفر والانتقال بين الدول[١].

ولذلك لم يكن قطاع النقل المصري بعيداً عن تداعيات تلك الجائحة، فقد عانى قطاع النقل الجوي في مصر من الآثار السلبية للأزمة [٢]، إذ انخفض عدد رحلات الطيران بشكل بالغ، ليصل إلى نحو ٢,٤ ألف رحلة في أبريل ونحو ٢,٧ ألف رحلة في مايو من عام ٢٠٢٠، مقابل نحو ٢٦,٩ ألف رحلة في أبريل ونحو ٢٢,٦ ألف رحلة في مايو من عام ٢٠١٩، كما انخفض عدد ركاب الطائرات بشكل كبير جداً ليصل إلى نحو ٣٠ ألف راكب في أبريل ونحو ١٠٠ ألف راكب في مايو من عام ٢٠٢٠، مقابل نحو ٣ مليون راكب في أبريل ونحو ٢,٤ مليون راكب في مايو من عام ٢٠١٩، كما انخفضت كميات البضائع المنقولة بالطائرات لتصل إلى نحو ١٧,١ ألف طن في أبريل ونحو ١٥ ألف طن في مايو من عام ٢٠٢٠، مقابل نحو ٢٤,٣ ألف طن في أبريل ونحو ٢٤ ألف طن في مايو من عام ٢٠١٩[٣]، وعلى الرغم من تحسن الوضع نسبياً في الأشهر التالية وتزايد عدد رحلات الطيران وأعداد الركاب، إلا إنها لا تزال أدنى بكثير من مستوياتها السابقة على حدوث الأزمة[٤].

كما شمل التأثير السلبي للجائحة حركة النقل البحري كذلك، فقد انخفض عدد ركاب النقل البحري ليصل إلى نحو ٤,٢ ألف راكب في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ١٠٤,١ ألف راكب في الربع الأول من ذات العام، ونحو ١٦٥ ألف راكب في الربع الثاني من عام ٢٠١٩، وفيما يتعلق بالنقل البحري للبضائع فقد انخفضت كمية البضائع المنقولة بحراً

---

(١) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٦ – ٢٢٧

(2)Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Op.Cit, P. ٥

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد رقم (١٠١)، يوليو ٢٠٢٠، ص ٧-٨

(٤) د/ هبة الباز: المرجع السابق، ص ١٢

لتصل إلى نحو ٣٩,٢ مليون طن في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مقابل نحو ٣٩ مليون طن في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، ونحو ٤٣,٣ مليون طن في الربع الثاني من عام ٢٠١٩[١].

كما تراجعت أعداد السفن العابرة في قناة السويس لتصل إلى ١٣٨١ سفينة في يونيو ٢٠٢٠ (٣٩٩ ناقلة بترول + ٩٨٢ سفينة أخرى)، مقابل ١٤٧٦ سفينة في يونيو ٢٠١٩ (٣٨٨ ناقلة بترول + ١٠٨٨ سفينة أخرى)، وانخفضت حمولات تلك السفن لتصل إلى نحو ٨٤,٢ مليون طن في يونيو ٢٠٢٠، مقابل نحو ٩٨,٢ مليون طن في يونيو ٢٠١٩، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عائدات قناة السويس إلى ٦,٥ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٧,٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩ و ٨,٦ مليار جنيه في مايو ٢٠١٩[٢].

وقد امتدت الآثار السلبية للجائحة لتشمل قطاع النقل البري كذلك بما في ذلك سيارات الأجرة وشركات النقل بالحافلات والمترو والسكك الحديدية[٣]، فعلى سبيل المثال انخفض عدد ركاب السكك الحديدية إلى نحو ٨.٩ مليون راكب في مايو ونحو ١١.٩ مليون راكب في يونيو من عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٣.٤ مليون راكب في مايو ونحو ٢٤.٨ مليون راكب في يونيو من عام ٢٠١٩، كما انخفضت كمية البضائع المنقولة بالسكك الحديدية في مايو ٢٠٢٠ لتسجل نحو ٣٣٠.٧ ألف طن مقابل نحو ٣٨٨ ألف طن في مايو ٢٠١٩، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض إيرادات السكك الحديدية بشكل كبير، حيث سجلت نحو ٨٩.٩ مليون جنيه في مايو ونحو ١٢٣.٨ مليون جنيه في يونيو من عام ٢٠٢٠، مقابل نحو ١٩٠.٢ مليون جنيه في مايو ونحو ٢٢٠.٧ مليون جنيه في يونيو ٢٠١٩[٤].

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد رقم (١٠٤)، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٧

(٢)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية،العدد(١٠١)، يوليو٢٠٢٠،ص٤

(3)Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Op.Cit, P. ٥

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد (١٠١)، يوليو ٢٠٢٠، ص ٨ – ٩

ولقد أدت التداعيات السلبية للجائحة على قطاع النقل إلى تراجع فائض ميزان النقل في ميزان المدفوعات المصري بمقدار (١.٠ مليار دولار) في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ليسجل نحو (٥.٨ مليار دولار) مقابل نحو (٦.٨ مليار دولار) في العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩[١].

ثالثاً: تداعيات الجائحة على قطاع السياحة المصري

يعتبر القطاع السياحي أحد أهم قطاعات الاقتصاد المصري، نظراً لتداخل وتشابك أنشطته مع العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وما يوفره من دخل بالعملات الأجنبيه، وما له من قدره على تعزيز التنمية الاقتصادية[٢]، وقد كان القطاع السياحي المصري يسهم قبل أزمة كورونا بنحو ٤% من الناتج المحلي، ويوفر ١٠% من فرص العمل، ويسهم بنحو ١٢% من الناتج المحلي من الدخل بعملات أجنبية[٣].

ولقد ألحقت جائحة كورونا ضررا بالغاً بقطاع السياحة المصري[٤]، وقد كان الأثر شديداً في الأجل القصير على وجه خاص، نظراً لحالة الارتباك التي سادت القطاع، والخسائر التي تكبدها مقدمي الخدمة نتيجة إلغاء الحجوزات من الفنادق[٥]، ويرصد الجدول التالي تأثير

---

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٥

(٢) د/ سلوى مرسي، د/ زينب الصادي: تداعيات جائحة كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠، ص ٣٠٠

(٣) صندوق النقد الدولي: مقال بعنوان "مصر تتغلب على صدمة كوفيد وتواصل النمو، متاح بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١ على الموقع الرسمي للصندوق، www.imf.org

(4)Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Op.Cit, P. ٥

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري: دراسة بعنوان "تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري،مرجع سابق،ص٧

(٥) د/ الوليد أحمد طلحة: المرجع السابق، ص ٢٦

الجائحة على القطاع السياحي المصري من خلال المقارنة بين أعداد السياح الوافدين إلى مصر على أساس شهري بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

الجدول رقم (٥) تطور العدد الشهري للسياح الوافدين إلى مصر (بالألف سائح)

الشهور	٢٠١٩	٢٠٢٠	معدل التغير (%)
يناير	٨٦١	٩٤٥	١٠
فبراير	٨٨٥	٩٤٢	٦
مارس	١٠٩٧	٣٩٨	-٦٤
أبريل	١٢٢٠	١	-١٠٠
مايو	٩٣٢	٢	-١٠٠
يونيو	١٠٨٣	٤	-١٠٠
يوليو	١٢٢٥	٨٩	-٩٣
أغسطس	١٢٢١	٢٢٣	-٨٢

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية: متابعة آثار كوفيد ١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع السياحة)، ص ٤

ويشير الجدول السابق إلى تحقيق معدل تغير موجب في أعداد السائحين في بداية عام ٢٠٢٠ وعلى وجه التحديد في شهري يناير وفبراير، وهو ما كان ينبئ بعام مزدهر لقطاع السياحة في مصر[١]، ولكن مع بدأ انتشار فيروس كورونا عالمياً وبدأ ظهور حالات إصابة في مصر انخفضت أعداد السائحين الوافدين إلى مصر، وتحديداً بداية من شهر مارس ٢٠٢٠، واستمر الانخفاض حتى وصل إلى توقف وفود السياح بشكل كامل تقريبا في شهور أبريل ومايو ويونيو، ثم بدأ يظهر بعض التحسن في شهري يوليو وأغسطس من ذات العام.

(١) المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): متابعة آثار كوفيد ١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع السياحة)، سلسلة رأي في خبر، العدد ٢٥، بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦، ص٤

ونتيجة لذلك فقد أدت الجائحة إلى تراجع متحصلات ميزان السفر(الإيرادات السياحية) في ميزان المدفوعات المصري بمعدل ٢١.٦% في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتسجل نحو ٩.٩ مليار دولار بما يمثل نحو ٢.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة بنحو ١٢.٦ مليار دولار بما يمثل نحو ٤.٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ويعد هذا التراجع نتيجة أساسية لتراجع عدد الليالي السياحية والتي بلغت نحو ١٠٣.١ مليون ليلة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ١٣١.٥ مليون ليلة في عام ٢٠١٩/٢٠١٨[١].

وقد شهد الربع الرابع (أبريل/يونيو) من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ أعلى معدل تراجع في الإيرادات السياحية بسبب إغلاق الحدود ووقف حركة الطيران العالمية للحد من انتشار فيروس كورونا، حيث تراجعت قيمة بند المتحصلات الخدمية عن السياحة والسفر في ميزان المدفوعات المصري لتصل إلى نحو ٣٠٥ مليون دولار في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ٢.٣ مليار دولار في الربع الثالث، ونحو ٣.٠ مليار دولار في الربع الثاني، ونحو ٤.٢ مليار دولار في الربع الأول من ذات العام[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن متحصلات ميزان السفر والسياحة قد بدأت في التحسن من بداية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، فقد بلغت قيمة هذه المتحصلات نحو ٨٠١ مليون دولار في الربع الأول، وزادت إلى نحو ٩٨٧ مليون دولار في الربع الثاني، ثم زادت إلى نحو ١.٣ مليار دولار في الربع الثالث[٣]، إلا إن هذا التحسن كان دون المستوى، فمازالت قيمة هذه المتحصلات بعيدة عن مستوياتها قبل الجائحة.

ولقد أدى تراجع متحصلات ميزان السفر والسياحة في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى تراجع فائض هذا الميزان بمعدل ٣١.٣% ليقتصر على نحو ٦.٦ مليار دولار مقابل نحو ٩.٧ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تراجع فائض

---

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٧٥

(٢)وزارة المالية المصرية:التقرير المالي الشهري، يوليو٢٠٢١، مجلد ١٦، عدد ٩، ص٦٧

(٣) المرجع السابق مباشرة، نفس الصفحة

الميزان الخدمي ككل بمعدل ٣١.٢% ليسجل نحو ٩.٠ مليار دولار مقابل نحو ١٣.٠ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث ساهم التراجع في فائض ميزان السفر والسياحة بنسبة ٧٤.٣% من إجمالي التراجع في فائض الميزان الخدمي[١].

رابعا: تداعيات الجائحة على سوق الأوراق المالية في مصر

ذكرنا عند الحديث عن تداعيات جائحة كورونا على أسواق الأوراق المالية في العالم أن الأزمة الاقتصادية التي سببتها الجائحة أضرت بمعظم أسواق المال العالمية، فقد كان للبورصات العالمية ردات فعل قوية على حالة الريبة وعدم اليقين التي بثتها الجائحة في نفوس المستثمرين، ولم تكن البورصة المصرية بعيدة عن تداعيات هذه الجائحة، فقد سجل المؤشر الرئيسي EGX30 تراجعاً بنسبة (٢٢.٣٢%) بنهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، كما تراجع مؤشر EGX30 USD بمقدار (٢١.٥٣%)، وحقق رأس المال السوقي انخفاضاً بنسبة (٨.٣%) ليسجل نحو (٦٥٠ مليار جنيه) في عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو (٧٠٩ مليار جنيه) في عام ٢٠١٩[٢].

ومع ذلك فقد شهدت بعض مؤشرات البورصة المصرية تحسناً في أدائها في عام ٢٠٢٠ رغم التحديات التي فرضتها الجائحة، ومن ضمنها مؤشر EGX70 والذي صعد بنسبة (٦٩%)، ومؤشر EGX100 والذي صعد أيضاً بنسبة (٤١.٣٤%)، كما حقق رأس المال السوقي للسندات قفزة هائلة بنسبة (٦٧.٦%) ليصل إلى نحو (١,٦١٤ مليار جنيه) مقابل (٩٧٩ مليار جنيه) في عام ٢٠١٩، كما ارتفعت قيم التداول بنسبة (٦٨.٢%)، كما نجحت البورصة المصرية في جذب (٢٨,٣٦٨) مستثمر جديد بنهاية العام ٢٠٢٠[٣].

ويعود تحسن بعض مؤشرات البورصة المصرية وتمكنها من تحقيق استقرار وثبات نسبي بالرغم تداعيات الجائحة إلى الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد المصري في الآونة

---

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٧٤

(٢) البورصة المصرية: التقرير السنوي ٢٠٢٠، صفحات ٨٦ ، ٨٧

(٣) البورصة المصرية: التقرير السنوي ٢٠٢٠، صفحات ٨٤-٨٨-٨٩-٩٢

الأخيرة، والتي مكنته من الوقوف علي أرض صلبه في مواجهة الأزمات، فضلاً عن الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها لدعم البورصة من قبل الأطراف المعنية، وتتمثل أهم تلك الإجراءات فيما يلي[١]:

١ – الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها البورصة لضمان استمرارية العمل، مثل إلزام السماسرة بعدم الحضور لتجنب التجمع، والسماح لشركات السمسرة بتلقى أوامر العملاء الكترونياً، وتطوير أنظمة الكترونية لربط قطاعات البورصة وتمكين موظفي البورصة من ممارسة عملهم عن بعد.

٢ – الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والقطاع المصرفي في مجال سوق الأوراق المالية والتي يأتي على رأسها مبادرة رئيس الجمهورية بتخصيص ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزي لدعم استقرار التداولات في البورصة المصرية، وقيام لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي بخفض أسعار العائد أكثر من مرة خلال العام ٢٠٢٠، وتخفيض ضريبة الدمغة على المقيمين إلى (٠.٥ في الألف) وعلى غير المقيمين إلى (١.٢٥ في الألف) بدلاً من (١.٥ في الألف) في الحالتين، وتأجيل العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية، وتوحيد وتخفيض ضريبة توزيعات الأرباح النقدية للشركات المقيدة في البورصة إلى (٥%) مقارنة بنسبة (١٠%) على توزيعات الشركات غير المقيدة في البورصة، فضلاً عن قيام البنك الأهلي وبنك مصر بزيادة استثماراتهما في البورصة.

٣ – الإجراءات التي اتخذتها البورصة المصرية لتنشيط السيولة في السوق وجذب المستثمرين وضمان استمرارية العمل، حيث قامت الهيئة العامة للرقابة المالية – باعتبارها الهيئة المشرفة على القطاع المالي غير المصرفي في مصر بما في ذلك سوق رأس المال، والبورصة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق – بعدة إجراءات للتخفيف من حدة الأزمة المالية الناشئة عن جائحة كورونا، كتبسيط اجراءات

(١) المرجع السابق مباشرة، صفحات ١٧-٢١-٢٢

شراء أسهم الخزينة، وإلغاء الإيقاف المؤقت للتداولات على المؤشر العام في حالة الصعود واقتصاره على الهبوط فقط، بالإضافة إلى إعفاء الشركات الصغيرة بشكل استثنائي من بعض المصروفات الإدارية، وتأجيل العديد من الإخطارات الإدارية والموافقات بما في ذلك تمديد الموعد النهائي لتقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية[١].

ولا شك أن تلك الإجراءات قد ساهمت في الحفاظ على استقرار نسبي في البورصة المصرية وحمايتها من الانهيار تحت ضغوط التداعيات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا.

خامساً: تداعيات الجائحة على تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

تعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي بجمهورية مصر العربية[٢]، ولقد شهدت قيمة هذه التحويلات نمواً متواتراً في الأعوام الأخيرة[٣]، وأصبحت تمثل مابين (٩ – ١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتضاهي قيمة إيرادات السياحة وقناة السويس مجتمعين، بل تمثل من ٤ إلى ٥ أضعاف كل من إيرادات قناة السويس والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها تقارب إجمالي قيمة الصادرات المصرية[٤].

---

(١) الهيئة العامة للرقابة المالية، والمركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة: تقرير بعنوان "رسم ملامح الاستدامة المالية في زمن كورونا: ملاحظات عملية للشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي المصري"، ص ٣، متاح بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ على الموقع التالي: www.baseera.com.eg

(٢) د/ سالي فريد: تداعيات جائحة كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد ٢٨،العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠،ص ١٦٤

(٣) د/ فادية عبد السلام: تداعيات جائحة كورونا على تحويلات العاملين المصريين في الخارج، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد ٢٨،العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠،ص ١٢٥

(٤) د/ عبلة عبد اللطيف وآخرون: تحليل قطاعي لتداعيات كوفيد – ١٩ على الاقتصاد المصري،الجزء الأول،المركز المصري للدراسات الاقتصادية،القاهرة،أبريل ٢٠٢٠،ص٧

ولقد توقعت بعض الدراسات التي أجريت في بداية أزمة كورونا انخفاض قيمة تحويلات المصريين العاملين في الخارج بسبب تداعيات الجائحة[١]، حيث أدت الجائحة إلى انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تضرر دول مجلس التعاون الخليجي، كما أصيب الاتحاد الأوربي بحالة من الكساد الاقتصادي من جرائها، وهما أكبر مصدرين للتحويلات في العالم العربي[٢]، وقد تباينت تقديرات هذه الدراسات بين انخفاض هذه التحويلات من ١٠% إلى ١٥%[٣].

إلا إن الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية المصرية أشارت إلى ارتفاع قيمة هذه التحويلات رغم تداعيات الجائحة، فبحسب التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل (١٠.٤%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، لتسجل نحو ٢٧.٨ مليار دولار مقابل ٢٥.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وقد تركز الارتفاع في التحويلات الواردة من كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة[٤]، وبالرغم من ارتفاع قيمة تحويلات المصريين العاملين في الخارج في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، إلا إن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى (٧.٧%) مقابل (٨.٣%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨[٥]، ويوضح الشكل البياني التالي تطور قيمة تحويلات العاملين المصريين بالخارج.

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري: دراسة بعنوان "تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، مرجع سابق، ص ١٤، و د/فادية عبد السلام: المرجع السابق، ص ١٣١، و د/ منصور لطيف: المرجع السابق، ص ٦٩، و د/ سالي فريد: المرجع السابق، ص ١٧٠

(٢) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٧

(٣) د/عبلة عبد اللطيف وآخرون: تحليل قطاعي لتداعيات كوفيد – ١٩ على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٧

(٤) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٧٧

(٥) المرجع السابق مباشرة، ص ٧٢

الشكل البياني رقم (٥) تطور قيمة تحويلات العاملين المصريين بالخارج

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٧

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في ارتفاع أو انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج، من أهمها التغير السنوي في أسعار البترول (كمؤشر على الأداء الاقتصادي لدول الخليج العربي)، واستقرار مؤشرات أداء الاقتصاد المحلي ومن أهمها استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، وتوفير أوعية ادخارية ذات عائد متميز، بالإضافة إلى تكلفة التحويلات[١]، ولما كان المؤثر الخارجي المرتبط بأسعار البترول كمؤشر للأداء الاقتصادي لدول الخليج قد شهد انخفاضاً ملحوظاً مع تداعيات جائحة كورونا، فبالتالي نرى أن الزيادة في قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالرغم من تداعيات الجائحة مرجعها العوامل المرتبطة بأداء لاقتصاد المصري واستقرار سعر صرف الجنيه والعوامل المحلية الأخرى.

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٧

المبحث الثاني

تداعيات الجائحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري

لقد فرضت جائحة كورونا تحدياً إضافياً للتحديات العديدة التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري، وزاد من صعوبة الموقف توقيت الجائحة ذاته، والذي أتى بعد سنوات صعبة بذلت فيها مصر جهودا كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها اقتصادها منذ عقود[١]، حيث كانت مصر قبل الجائحة على مشارف انطلاقة اقتصادية كبيرة، وقد ظهرت معالم تلك الإنطلاقة في تحسن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ حققت مصر معدل نمو بلغ (٥.٦%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وانخفض عجز الموازنة من ١٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل إلى ٨.١% عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وانخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من ١٠٨% في ٢٠١٧/٢٠١٦ لتصل إلى ٩٠.٢% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨[٢]، وزاد صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى نحو ٤٤.٥ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٩[٣].

إلا إن التداعيات التي فرضتها الجائحة على الاقتصاد المصري، كان لها مردود سلبي كبير، حيث أثرت بقوة على نشاط القطاعين الحكومي والخاص، وعلى الصناعات والعاملين في القطاع غير الرسمي[٤]، وهو ما أثر بالسلب على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري.

أولاً: تداعيات الجائحة على معدل نمو الاقتصاد المصري :

منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت فيه مصر عام ٢٠١٦ والاقتصاد المصري يحقق معدلات نمو متميزة[١]، حيث بلغ معدل نموه (٥.٦%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨،

---

(١) د/ سحر عبود، د/ أسماء المليجي: التداعيات المحتملة لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف، ٢٠٢١، ص ٨١

(٢)وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص٣٤-٦٩

(٣) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم(٢٩٦)،نوفمبر ٢٠٢١،ص٦١

(٤) د/ مغاوري شلبي: المرجع السابق، ص ٢٣٩ – ٢٤٠

وهو من أعلى معدلات النمو المحققة على مستوى العالم بعد الهند (٧.٣%) والصين (٦.٦%)، كما شهدت مصر في ذات العام نمو متميز ومتسارع في خمسة قطاعات اقتصادية هي قطاعات السياحة بنسبة (٢٠.١%)، والاتصالات بنسبة (١٦.٧%)، والأنشطة الاستخراجية وفي مقدمتها الغاز الطبيعي بنسبة (٩.٨%)، والتشييد والبناء بنسبة (٨.٨%)، وقناة السويس بنسبة (٧.٩%)، وقد ساهمت هذه القطاعات الخمسة بنحو (٥٠%) من النمو الاقتصادي[٢].

إلا أن أزمة كورونا وما فرضته من تحديات محلية ودولية أدت إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد المصري بشكل كبير ليصل إلى (٣.٦%) في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠[٣]، وبالرغم من ذلك، تعتبر مصر من الدول القلائل في العالم التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو إيجابية في عام ٢٠٢٠ في ظل التحديات الكبيرة التي فرضتها الجائحة[٤].

وقد أرجع بعض المحللين تمكن مصر من تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم التداعيات التي فرضتها الجائحة إلى حجم السوق الداخلي المصري، وكثرة عدد سكانها، ما يجعل كبر الاستهلاك بالسوق المحلية الدافع الأساسي لتحقيق معدلات نمو موجبة[٥]، إلا إن ذلك لا ينفي دور السياسات التي اتبعتها مصر في التعامل مع الأزمة[٦]، حيث إن هناك الكثير من الدول

---

(١)د/سحر عبود، د/أسماء المليجي:التداعيات المحتملة لجائحة كورونا،مرجع سابق،ص٨١

(٢) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، فبراير ٢٠٢٠، ص ٥-١٢

(٣) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٥٩

(٤) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية" ص ٧

(٥) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٦

(٦) البورصة المصرية: التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص ١٢

التي تملك أسواقاً محلية أوسع أفقياً ورأسياً من السوق المصري، ومع ذلك حققت معدلات نمو سالبة.

كما أشار بعض المحللين إلى إنه يجب توخي الحذر عند النظر لمؤشرات الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الجائحة – ومنها بالطبع مؤشر النمو الاقتصادي – ذلك لأن تلك المؤشرات تم حسابها بنهاية العام المالي في شهر يونيو ٢٠٢٠ وليس بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠، أي أن تأثير الجائحة لم يكن قد ظهر بوضوح على تلك المؤشرات[١]، فالجائحة بدأت تداعياتها تظهر على الاقتصاد المصري في الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ويوضح الشكل البياني التالي تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (٦) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لمصر بسعر السوق

المصدر: بيانات الحسابات القومية المتاحة على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادي www.mped.gov.eg

وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي ٥.٨ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٥.٣ تريليون جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ونحو ٤.٤ تريليون جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ويوضح الشكل البياني التالي تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية.

---

(١) د/ فاطمة خميس: سوق النفط وجائحة كورونا – الآثار المرتقبة والفرص المتاحة للاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠، ص٤٢٤

الشكل رقم (٧) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمصر

المصدر: بيانات الحسابات القومية المتاحة على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادي www.mped.gov.eg

ثانياً: تداعيات الجائحة على ميزان المدفوعات المصري

بحكم العلاقات التجارية القوية بين مصر وباقي دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين، فقد طالت تأثيرات جائحة كورونا قطاع التجارة الخارجية المصري، حيث شهدت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة العجز الكلي في ميزان المدفوعات بشكل كبير، إذ بلغت قيمة هذا العجز نحو ٨.٦ مليار دولار مقابل نحو ١٠٢.٥ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨[١]، ويوضح الشكل البياني التالي تطور قيمة العجز/الفائض في ميزان المدفوعات المصري.

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٧٠

الشكل البياني رقم (٨) تطور قيمة العجز /الفائض في ميزان المدفوعات المصري

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٠

ويرجع هذا الارتفاع الكبير في مستوى عجز ميزان المدفوعات بشكل أساسي إلى تراجع صافي التدفق للداخل للمعاملات الرأسمالية والمالية إلى نحو النصف تقريباً، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات نحو ٥.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل نحو ١٠.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، كما جاء تحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية من صافي تدفق للداخل خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى صافي تدفق للخارج في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ على رأس العوامل التي ساهمت سلبياً في ارتفاع العجز الكلي لميزان المدفوعات، يليه تراجع فائض ميزان السفر، ثم تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر[١]، ويوضح الجدول التالي مستوى التغير في المؤشرات الرئيسية لميزان المدفوعات المصري بسبب التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا، وذلك من خلال المقارنة بين هذه المؤشرات في عام الجائحة (٢٠١٩/٢٠٢٠) والعام السابق له (٢٠١٨/٢٠١٩).

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٠

جدول رقم (٦) أهم مؤشرات ميزان المدفوعات المصري بين عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠١٩/٢٠٢٠

البيان	(% من الناتج المحلي الإجمالي)	
	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠
الصادرات السلعية	٩.٤	٧.٣
الواردات السلعية	٢٢	١٧.٤
حجم التجارة الخارجية	٣١.٤	٢٤.٧
الميزان التجاري	١٢.٦	١٠.١
الميزان الخدمي	٤.٣	٢.٥
إجمالي المتحصلات الخدمية	٨.١	٥.٩
متحصلات قناة السويس	١.٩	١.٦
الإيرادات السياحية	٤.٢	٢.٧
تحويلات المصريين العاملين في الخارج	٨.٣	٧.٧
الميزان الجاري	٣.٦	٣.١
صافي الاستثمار الاجنبي المباشر	٢.٧	٢.١

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٢

وعلى صعيد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، فقد حقق حساب المعاملات الجارية عجزاً بلغ نحو ١١.٢ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقابل ١٠.٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩[١]، كما أن توقعات التعافي الاقتصادي العالمي المنخفضة ستظل مصدراً للضغوط على الحسابات الجارية في الدول المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، ومنها مصر، وستنشأ هذه الضغوط في البلدان المصدرة للنفط نتيجة تراجع أسعار النفط، وفي

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٠

البلدان المستوردة للنفط نتيجة ضعف التحويلات والسياحة والتجارة[١]، ويوضح الشكل البياني التالي تطور عجز حساب المعاملات الجارية في مصر.

الشكل البياني رقم (٩) تطور عجز حساب المعاملات الجارية المصري

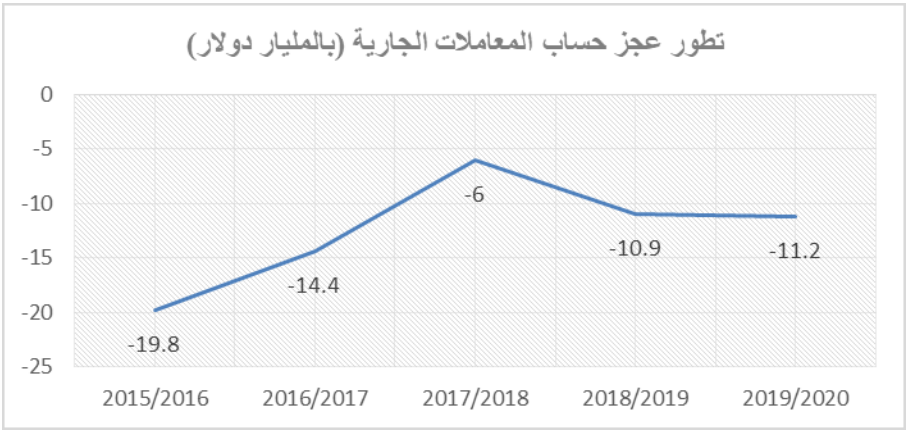

المصدر: البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٣

ويعود ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية للأسباب التالية[٢]:

١ – تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٣١.٢% ليسجل نحو ٩.٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١٣.٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢ – تسجيل عجز في الميزان التجاري البترولي بلغ ٤٢١ مليون دولار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقابل فائض بلغ ٨.١ مليون دولار في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، نتيجة لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣.١ مليار دولار، لتسجل نحو ٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بنحو ١١.٦ مليار دولار في العام السابق، وكذلك انخفاض المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ٢.٦ مليار دولار، لتسجل نحو ٨.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١١.٥ مليار دولار في العام السابق

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية" ص ٩

(٢) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧٠ – ٧١

٣ – ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمقدار ٣٤٤.٤ مليون دولار، ليسجل نحو ١١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل نحو ١١.٠ مليار دولار عام ٢٠١٩/٢٠١٨، كنتيجة أساسية لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار والتي سجلت نحو ١٢.٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ١٢ مليار دولار في العام السابق، وكذلك تراجع متحصلات دخل الاستثمار بمقدار ٧٢.٠ مليون دولار حيث سلجت في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٩٤٢.١ مليون دولار نتيجة انخفاض الفوائد على ودائع المصريين بالخارج وتحويلات أرباح فروع الشركات المصرية الواردة من الخارج.

وعلى الجانب الآخر فقد كانت هناك بعض العوامل الإيجابية التي حدت من تفاقم العجز في حساب المعاملات الجارية، من أهمها ما يلي[١]:

١ – تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٢.٠ مليار دولار، حيث سجل نحو ٣٦.٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ٣٨.٠ مليار دولار في العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ١.٠ مليار دولار، وفي نفس الوقت تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو ١.٠ مليار دولار، ويعزي تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي – وفقاً لرؤية بعض المحللين – إلى اعتماد مصر في هذه الأزمة على قدراتها الصناعية والزراعية لسد الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري، وذلك بإحلال الإنتاج المحلي محلي الواردات، والعمل في نفس الوقت على زيادة الصادرات[٢].

٢ – ارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل بنحو ٢.٦ مليار دولار لتسجل نحو ٢٧.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل نحو ٢٥.١ مليار دولار في العام السابق، كنتيجة أساسية لارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٠.٤%.

وفيما يتعلق بحساب المعاملات الرأسمالية والمالية فقد تضرر بشكل بالغ بسبب الجائحة، حيث انخفض صافي التدفق للداخل بمقدار النصف تقريباً، إذ اقتصر على نحو ٥.٤

---

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٧١

(٢) د/ منصور لطيف: المرجع السابق، ص ٦٨

مليار دولار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١٠.٩ مليار دولار في العام السابق، ويعزي ذلك للأسباب التالية[١]:

١ – انخفاض إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٣.٤%، حيث سجلت نحو ١٥.٨ مليار دولار في ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١٦.٤ مليار دولار في العام السابق، في حين ارتفع اجمالي التدفق للخارج بمعدل ٢.٨% ليسجل نحو ٨.٤ مليار دولار في ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٨.٢ مليار دولار في العام السابق، وقد أدى ذلك إلى تراجع صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٩.٥%، ليسجل نحو ٧.٥ مليار دولار في ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٨.٢ مليار دولار في العام السابق.

٢ – تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧.٣ مليار دولار، بينما كانت تلك الاستثمارات قد سجلت في العام السابق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤.٢ مليار دولار، وذلك بسبب التأثر بخروج استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المصرية في ضوء الصدمة التي تعرضت لها الأسواق المالية الناشئة بسبب الجائحة.

٣ – ارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل بنحو ٢.٤ مليار دولار ليسجل نحو ٦.٦ مليار دولار عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٤.٢ مليار دولار في العام السابق.

ثالثاً: تداعيات الجائحة على مؤشر الاستثمار في مصر

لقد توقعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في بداية أزمة كورونا أن تؤدي الأزمة إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بنسبة تصل إلى ٤٠% في عام ٢٠٢٠[٢]، وقد انعكست بالفعل تداعيات الجائحة على الاستثمار في الدول المختلفة ومن بينها مصر[٣]، حيث انخفضت الاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية بمعدل ١٦.٩% خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ لتصل إلى ٧٩٦.٤ مليار جنيه، مقابل ٩٥٧.٨ مليار جنيه خلال السنة

---

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٧١

(2) Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA): Annual Report 2020, P. 1

(٣) د/ سالي فريد: المرجع السابق، ص ١٦٩

المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، وقد استحوز قطاع الخدمات الاجتماعية[١] على ٢٤.٦% من الاستثمارات المنفذة، يليه قطاع الخدمات الإنتاجية[٢] بنسبة ٢٣.٣%، ثم قطاع الاستخراجات بنسبة ١١.٨%، ثم قطاع الأنشطة العقارية بنسبة ١١.٥%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٠.١%، ثم قطاع الكهرباء بنسبة ٨.٤%، ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٥.٢%، وقطاع الزراعة والري والصيد بنسبة ٥.١%[٣].

بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت مصر خروج تدفقات رأسمالية كبيرة تزيد على ١٥ مليار دولار خلال الفترة من مارس إلى إبريل ٢٠٢٠، بسبب انسحاب المستثمرين من الأسواق الصاعدة بحثاً عن الاستثمار المأمون[٤]، كما انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للداخل في الربع الثالث من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليصل إلى ٣,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٤,٩ مليار دولار في الربع الثاني من العام ذاته، كما تزايد في المقابل حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للخارج في الربع الثالث من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ لتصل إلى ٢,٦ مليار دولار مقابل ٢,٣ مليار دولار في الربع الثاني من العام ذاته، الأمر الذي أدى إلى تراجع صافي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ليصبح مليار دولار واحد في الربع الثالث من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٢,٦ مليار دولار في الربع الثاني من العام ذاته[٥]، وهو الأمر الذي أدى

---

(١) يشمل قطاع الخدمات الاجتماعية كل من: خدمات التعليم، الخدمات الصحية، المياه، الصرف الصحي، وخدمات أخرى.

(٢) يشمل قطاع الخدمات الإنتاجية كل من النقل والتخزين، الاتصالات، المعلومات، قناة السويس، تجارة الجملة والتجزئة، الوساطة المالية والأنشطة المساعدة، والسياحة.

(٣) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٦١

(٤) صندوق النقد الدولي: مقال بعنوان "مصر تتغلب على صدمة كوفيد وتواصل النمو، متاح بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١ على الموقع الرسمي للصندوق، www.imf.org

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد ١٠٣، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ١٥

إلى انخفاض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ٢.١% في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بعد أن كان ٢.٧% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨[١].

كما انخفض عدد الشركات التي تم تأسيسها في مصر في الفترة التالية لانتشار الفيروس في مصر على نطاق واسع[٢]، ويوضح الشكل البياني التالي التطور الشهري لعدد الشركات التي تم تأسيسها في مصر من يناير حتى أغسطس ٢٠٢٠.

الشكل رقم (١٠) تطور عدد الشركات التي تم تأسيسها في مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد ١٠٤، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٣

ويتضح من الشكل البياني السابق أن عدد الشركات التي تم تأسيسها في مصر بدأ في الانخفاض مع بداية انتشار الفيروس فس مصر، وتحديداً في مارس ٢٠٢٠ حيث تم تأسيس ١٦٢٤ شركة فقط مقارنة بـ ٢٣٩٨ شركة في فبراير من ذات العام، ومع توسع انتشار الفيروس في مصر في أبريل ٢٠٢٠ انخفض عدد الشركات التي تم تأسيسها بشكل كبير حيث بلغ ٢٤٦ شركة فقط، ثم عاود المعدل الارتفاع التدريجي مرة أخرى بداية من مايو ٢٠٢٠ حيث

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ب

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد (١٠٤)، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٣

ارتفع إلى ٦٦٧ شركة، ثم ١٦٧٥ شركة في يونيو، ثم ٢٢٠٩ شركة في يوليو، ثم ٢٢٢٩ شركة في يوليو.

وفي ضوء ذلك حرصت الحكومة المصرية على زيادة الاستثمارات الحكومية لكي يلعب الاستثمار العام دوراً في تعزيز الثقة للاستثمارات الخاصة وتعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص[١]، حيث بلغ الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) في الموازنة العامة المصرية نحو ٢٣١.٨ مليار جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن التوقع أن يبلغ نحو ٣٥٨.١ مليار جنيه في ٢٠٢٢/٢٠٢١[٢].

رابعاً : تداعيات الجائحة على سوق العمل في مصر

قبل جائحة كورونا كانت مصر قد استطاعت أن تحقق تقدماً ملحوظاً في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، حيث استمرت معدلات البطالة في الإنخفاض المتوالي في السنوات الخمس الأخيرة، فبعد أن كان معدل البطالة يبلغ ١٣.٢% في ٢٠١٣ انخفض ليصل إلى ٧.٩% في ٢٠١٩، إلا إن جائحة كورونا وما فرضته من تحديات قد أثرت سلباً على قطاع العمالة والتوظيف في مصر، حيث أشارت التقارير إلى انخفاض عدد المشتغلين في مصر بمعدل ٧.٢% في الربع الرابع (أبريل/ يونيو) من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليصل إلى نحو ٢٤.١ مليون مشتغل، وارتفع عدد المتعطلين بمعدل ٢٢.٩% ليصل إلى نحو ٢.٦ مليون متعطل، مما نتج عنه انخفاض حجم قوة العمل خلال الربع موضع العرض بمعدل ٤.٩% مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية السابقة، ليقتصر على نحو ٢٦.٧ مليون فرد، ولقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٩.٦% خلال الربع الرابع (أبريل/يونيو) من السنة

([1]) International Food Policy Research Institute and Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: COVID-19 and the Egyptian Economy, Op.Cit,P.٢

([٢]) وزارة المالية المصرية: البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٩٠

المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقابل ٧.٧% في الربع الثالث من ذات السنة، ومقابل ٧.٥% من الربع المناظر في السنة المالية السابقة[١].

الشكل رقم (١١) معدل البطالة على أساس ربع سنوي

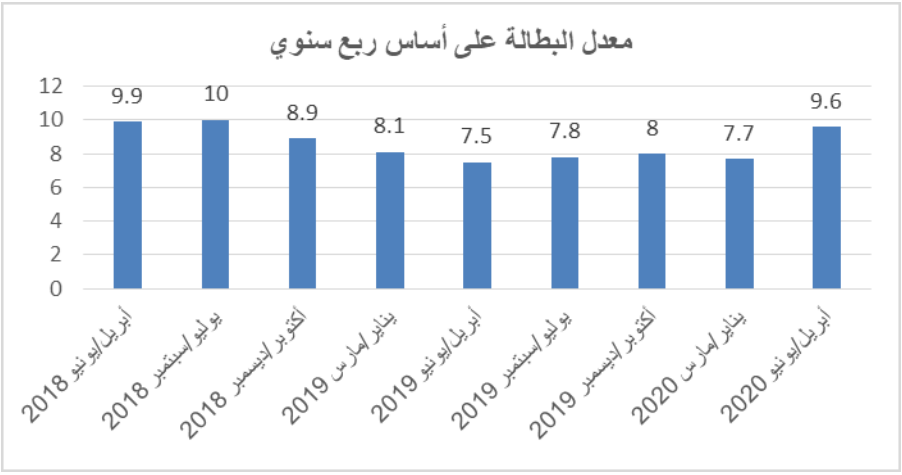

المصدر: البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٦١

ولكن سرعان ما استعاد سوق العمل المصري توازنة بنهاية عام ٢٠٢٠، حيث أشارت الإحصائيات إلى ثبات معدل البطالة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، ويوضح الشكل البياني التالي معدل البطالة على أساس سنوي.

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٦١ – ٦٢

الشكل رقم (١٢) معدل البطالة على أساس سنوي

المصدر: الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

.gov.egwww.capmas

الفصل الثالث

تداعيات جائحة كورونا على المالية العامة المصرية

لقد كان لجائحة كورونا، وما أسفرت عنه من تداعيات تأثير كبير على المالية العامة في الدول المختلفة[١]، فمن جانب أدت إلى تباطؤ معظم الأنشطة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة[٢]، ومن جانب آخر فقد فرضت على الحكومات زيادة الإنفاق على برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي وإجراءات الحماية الصحية وهو ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة.

وبالنسبة لمصر، فقد كانت مؤشرات المالية العامة قد بدأت في التحسن وجني ثمار خطة الإصلاح الاقتصادي التي شرعت مصر في تنفيذها منذ عام ٢٠١٦، حيث أشارت البيانات المالية إلى انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي في الموازنة العامة (قبل سداد الديون) بداية من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وانخفاض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي[٣]، إلا إن المالية العامة المصرية قد تعرضت لضغوط كبيرة بسبب تداعيات الجائحة[٤]، حيث عرقلت الجائحة استمرار تحسن مؤشرات المالية العامة المصرية بنفس الوتيرة التي كانت تسير عليها قبل الجائحة، وفي هذا الفصل سنحاول تحليل تداعيات تلك الجائحة على المالية العامة في مصر، وذلك من خلال المباحث التالية:

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية"، ص ٤

(٢) د/ حسن بوغشي: أزمة المالية العمومية في زمن كورونا، مجلة القانون والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول بالمغرب، عدد ٥٩، ٢٠٢٠، ص ٢١١

(٣) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠، ص٤ – ٥

(٤) صندوق النقد الدولي: مقال بعنوان "مصر تتغلب على صدمة كوفيد وتواصل النمو، متاح بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١ على الموقع الرسمي للصندوق: www.imf.org

المبحث الأول

تداعيات الجائحة على الإيرادات العامة المصرية

لقد تبين لنا ونحن بصدد تحليل التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، أن الجائحة تسببت في حدوث حالة من الركود الاقتصادي الكبير، ومن ثم أدت إلى تراجع أداء معظم الأنشطة الاقتصادية المحلية والدولية، وهو الأمر الذي كان له مردود سلبي على حجم الإيرادات العامة في الدول المختلفة[١].

وبالنسبة لمصر، فقد أكدت الحكومة المصرية عزمها على الاستمرار في تنفيذ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مستهدفات الموازنة العامة وبأقل قدر من الانحراف على الرغم من التداعيات الكبيرة والمؤثرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي وعلى إيرادات الموازنة العامة[٢]، ومع ذلك فإن التوقعات الأخيرة للحكومة تشير إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة بسبب التداعيات الاقتصادية للجائحة.

فوفقاً للموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ قدرت وزارة المالية المصرية الإيرادات العامة بنحو ١٢٨٨.٧ مليار جنيه بنسبة (١٨.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الوزارة عادت وخفضت من توقعاتها، إذ تتوقع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في تلك السنة نحو ١١١٧.١ مليار جنيه فقط بنسبة (١٧.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بررت الوزارة ذلك بأن الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ كان قد تم إعدادها قبل تفشي وباء فيروس كورونا في العالم ومصر، وكان من المستحيل تعديل تلك التقديرات وتخفيضها، وذلك لحتمية الالتزام بالميعاد الدستوري ٢٠٢٠/٣/٣١، لذلك تتوقع وزارة المالية أن يكون المتحصل الفعلي من الإيرادات العامة أقل من التقديرات بسبب تداعيات الجائحة[٣]، وهكذا تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها في ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٧١.٦

---

(١) د/ حسن بوغشي: المرجع السابق، ص ٢١١

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠، ص ٣٤

(٣) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٢٨

مليار جنيه وبنسبة (١٣.٣%) تقريباً، ويشير الجدول التالي إلى تطور الإيرادات العامة في الموازنة المصرية من العام المالي٢٠١٨/٢٠١٩.

الجدول رقم (٧) تطور الإيرادات العامة في الموازنة العامة المصرية(بالمليون جنيه مالم يذكر خلاف ذلك)

البيان	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠٢١ ٢٠٢٢
	فعلي		موازنة معدلة	متوقع	مشروع موازنة
إجمالي الإيرادات	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٢٩	١,٢٨٨,٧٥٣	١,١١٧,١٣٠	١,٣٦٥,١٥٩
الضرائب	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٩٦٤,٧٧٧	٨٣٠,٧٨٤	٩٨٣,٠١٠
المنح	٢.٦٠٩	٥,٢٦٣	٢,٢٠٩	٢,٢٠٩	١,٥٤١
الإيرادات الأخرى	٢٠٣,١٨١	٢٣٠,٥٣٤	٣٢١,٧٦٦	٢٨٤.١٣٧	٣٨٠,٦٠٨
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	%١٧.٧	%١٦.٨	%١٨.٨	%١٧.٥	%١٩.٢

المصدر: البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ١٢٥

ويتضح من الجدول السابق أن جائحة كورونا أجبرت الحكومة المصرية على تخفيض توقعاتها في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بشأن كل أنواع الإيرادات العامة، سواء أكان فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، أم بالإيرادات غير الضريبية، وهو ما سنوضحه من خلال النقاط التالية:

أولاً: تداعيات جائحة كورونا على الإيرادات الضريبية

تعد الإيرادات الضريبية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة المصرية، فضلاً عن كونها من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك فإن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر تعتبر منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم استبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزي وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، لذلك فقد وضعت الحكومة المصرية خطة طموحة تستهدف زيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، وميكنة الإجراءات الضريبية، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية[1]، ويوضح الشكل البياني التالي تطورات الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة المصرية بداية من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.

الشكل البياني رقم (١٣) تطور الإيرادات الضريبية في الموازنة المصرية

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢

ويتضح من تحليل بيانات الشكل البياني السابق أن حجم الإيرادات الضريبية قد بدأ يتأثر بتداعيات جائحة كورونا بداية من العام ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث لم تزد الإيرادات الضريبية

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ١٢٩

في ذلك العام إلا زيادة ضئيلة جداً بنحو ٣.٥ مليار جنيه فقط وبنسبة (٠.٤%)، مقارنة بزيادة قدرها ١٠٦.٨ مليار ونسبتها (١٦.٩%) تقريبا في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد استمر التأثير السلبي للجائحة على الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، فبعد أن قدرت وزارة المالية المصرية حصيلة الإيردات الضريبية في الموازنة المعدلة لتلك السنة بنحو ٩٦٤.٨ مليار جنيه، عادت وأكدت أن تلك الموازنة تم إعدادها قبل جائحة كورونا، وبالتالي لم تراع تداعيات الجائحة على حجم الإيرادات الضريبية، لذلك تتوقع الوزارة أن الجائحة ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية المحصلة فعلاً بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٣٤ مليار جنيه وبنسبة (١٣.٨%) تقريباً لتسجل نحو ٨٣٠.٨ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بتقدير الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، توقع الوزارة أن تبلغ نحو ٩٨٣ مليار جنيه، بزياده قدرها نحو ١٥٢.٢ مليار جنيه ونسبتها (١٨.٣%) عن المتوقع تحصيلة فعلاً بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، وهو ما يشير إلى إيجابية توقعات الحكومة حول فرص تعافي النشاط الاقتصادي من تداعيات الجائحة، ومن ثم زيادة حصيلة الضرائب في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وقد انعكس تأثير الجائحة على إجمالي الإيرادات الضريبية على حصيلة أنواع الضرائب المختلفة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٨) تطور أنواع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة المصرية (بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٢
	فعلي		موازنة معدلة	متوقع	مشروع
– الضرائب العامة	٣٥٠,٩٣٨	٣٨٢,٧٥٨	٤٦٠,٨٥٨	٤١٤,٩٤٧	٤٩٦,٩٦٥
– نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٦.٦	%٦.٦	%٦.٧	%٦.٥	%٧.٠
– الضريبة على القيمة المضافة	٣٠٨,٩٦٩	٢٩٤,٠١٣	٤٠١,١٢٠	٣٣٧,٢٦٨	٣٩٠,٩٥٠
– نسبتها من الناتج المحلي	%٥.٨	%٥.١	%٥.٩	%٥.٣	%٥.٥
– الضرائب الجمركية	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٤٤,٥٠٤	٣٧,٤٨٧	٤٢,٣٩٨
– نسبتها إلى الناتج المحلي	%٠.٨	%٠.٦	%٠.٧	%٠.٦	%٠.٦
– باقي الضرائب	٣٤,١٩٤	٣٠,٢٨٩	٥٨,٢٩٥	٤١,٠٨٢	٥٢,٦٩٧
– نسبتها إلى الناتج المحلي	%٠.٦	%٠.٥	%٠.٩	%٠.٦	%٠.٧
– الإجمالي	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٩٦٤,٧٧٧	٨٣٠,٧٨٤	٩٨٣,٠١٠
– نسبته إلى الناتج المحلي	%١٣.٨	%١٢.٧	%١٤.١	%١٣.٠	%١٣.٨
– نسبته إلى إجمالي الإيرادات	%٧٨.٢	%٧٥.٨	%٧٤.٩	%٧٤.٤	%٧٢.٠
– نسبته إلى إجمالي الموازنة	%٤٥.١	%٣٨.٧	%٤٢.٠	%٣٩.٠	%٣٩.٩

المصدر: البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٣١

ومن خلال تحليل بيانات الجدول السابق يمكن استنتاج تداعيات الجائحة على أنواع الإيرادات الضريبية المختلفة على النحو التالي:

١ – إيرادات الضرائب العامة:

لقد بلغت قيمة إيرادات الدولة من الضرائب العامة في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٣٥٠.٩ مليار جنيه بنسبة (٦.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم زادت في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتسجل نحو ٣٨٢.٨ مليار جنيه بنسبة (٦.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً، وهو ما يشير إلى أن تأثير جائحة كورونا على إيرادات الضرائب العامة قد بدأ في

الظهور في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، بالرغم أن الجائحة بدأت تنتشر في مصر في الربع الأخير من هذا العام، ويمكن تأكيد ذلك بمقارنة مقدار ونسبة الزيادة في ذلك العام بمقدار ونسبة الزيادة في العام السابق له (٢٠١٩/٢٠١٨)، فقد زادت إيرادات الضرائب العامة بمقدار ٣١.٨ مليار جنيه وبنسبة (٩.١%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بزيادة قدرها ٤٦.٦ مليار جنيه وبنسبة (١٥.٣%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، فضلاً عن أن نسبة إيرادات الضرائب العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تحقق أي زيادة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بل ثبتت عند مستوى (٦.٦%).

وفي العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ كانت الحكومة المصرية تتوقع قبل الجائحة زيادة إيرادات الضرائب العامة بنحو ٧٨.١ مليار جنيه وبنسبة (٢٠.٤%)، لتصل إلى نحو ٤٦٠.٩ مليار جنيه، إلا أنها عادت وأكدت أن من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى انخفاض حصيلة الضرائب العامة بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتسجل نحو ٤١٤.٩ مليار جنيه[١]، وبالتالي تكون حصيلة هذا النوع من الضرائب قد زادت في تلك السنة بنحو ٣٢.٢ مليار جنيه وبنسبة (٨.٤%) فقط.

وبالنسبة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ تتوقع الوزارة أن يبدأ الاقتصاد في التعافي من تداعيات الجائحة، وهو ما سينعكس على حصيلة الضرائب العامة، والتي تتوقع أن تبلغ نحو ٤٩٧ مليار جنيه، بزيادة بنحو ٨٢ مليار وبنسبة (١٩.٧%) عن المتوقع تحصيله بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويوضح الشكل البياني التالي تطور إيرادات الضرائب العامة في الموازنة المصرية.

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٣٢

الشكل البياني رقم (١٤) تطور إيرادات الضرائب العامة في الموازنة العامة المصرية

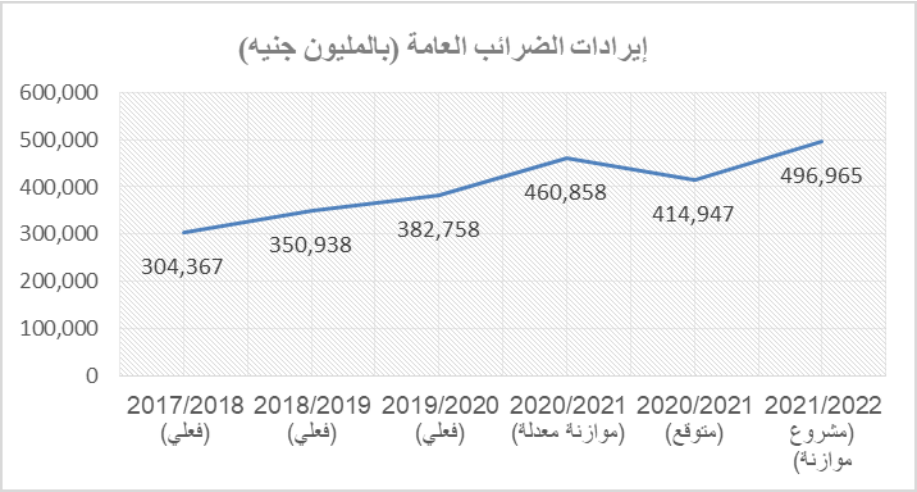

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الحساب المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢ – إيرادات الضريبة على القيمة المضافة:

بلغت حصيلة إيرادات الضريبة على القيمة المضافة في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٣٠٩ مليار جنيه بنسبة (٥.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن تداعيات جائحة كورونا قد ظهرت جلية على حصيلة تلك الضريبة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ – على الرغم من أن الجائحة بدأت الانتشار في مصر في الربع الأخير من هذا العام – حيث انخفضت حصيلتها بنحو ١٥ مليار جنيه و بنسبة (٤.٨%)، لتسجل نحو ٢٩٤ مليار جنيه بنسبة (٥.١%) من الناتج المحلي الإجمالي.

واستمر تأثير الجائحة على حصيلة مصر من الضريبة على القيمة المضافة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، فبعد أن قدرت وزارة المالية المتوقع تحصيله من هذه الضريبة في الموازنة المعدلة لهذا العام – والتي تم اعدادها قبل تفشي الجائحة – بنحو ٤٠١.١ مليار جنيه بنسبة (٥.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن تداعيات الجائحة دفعت الوزارة إلى تخفيض توقعاتها بشأن حصيلة هذه الضريبة، إذ تتوقع أن تكون الحصيلة الفعلية بنهاية السنة المالية

٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣٣٧.٣ مليار جنيه فقط بنسبة (٥.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي[١]، وبالتالي تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض المتوقع تحصيلة من هذه الضريبة بنحو ٦٣.٩ مليار جنيه، وبنسبة (١٦%) تقريباً في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وبالنسبة للعام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ من المتوقع أن تزيد الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة مع انحسار تداعيات الجائحة على النشاط الاقتصادي، حيث قدرت وزارة المالية الحصيلة المتوقعة في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٩٠.٩ مليار جنيه بنسبة (٥.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة تقدر بنحو ٥٣.٧ مليار جنيه وبنسبة (١٦%) عن المتوقع تحصيله بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويوضح الشكل البياني التالي تطور إيرادات الضريبة على القيمة المضافة في الموازنة العامة المصرية.

الشكل البياني رقم (١٥) تطور إيرادات الضريبة على القيمة المضافة في الموازنة العامة المصرية

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٣٢

٣ – إيرادات الضرائب الجمركية:

لقد حققت مصر إيرادات فعلية من الضرائب الجمركية في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ تقدر بنحو ٤٢ مليار جنيه وبنسبة (٠.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن حصيلة الضرائب الجمركية قد انخفضت عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٩.٤ مليار جنيه وبنسبة (٢٢.٥%) لتسجل نحو ٣٢.٦ مليار جنيه بنسبة (٠.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزي انخفاض تلك الحصيلة إلى بدأ ظهور آثار جائحة كورونا على قطاع التجارة العالمية – الذي يعد من أول وأكثر القطاعات تأثراً بالجائحة – في بداية عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب الإجراءات التقييدية التي وضعتها الدول على السفر والنقل والتجارة بهدف السيطرة على انتشار الوباء، وهو ما أعاق بشكل كبير حركة التجارة الدولية، ومن ثم أدى إلى انخفاض حصيلة الدول – ومنها مصر – من الضرائب الجمركية.

وبالنسبة لحصيلة الضرائب الجمركية في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، فقد أعدت مصر موازنة هذا العام قبل تفشي جائحة كورونا، لذلك فقد قدرت الإيرادات من الضرائب الجمركية في ذلك العام بنحو ٤٤.٥ مليار جنيه وبنسبة (٠.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا إنه مع تفشي الجائحة وزيادة تأثيراتها على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة خفضت الحكومة المصرية توقعاتها حول الحصيلة الفعلية من إيرادات الضرائب الجمركية في ذلك العام لنحو ٣٧.٥ مليار جنيه فقط، بنسبة (٠.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي[١]، وهكذا تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض إيرادات الضرائب الجمركية في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٧ مليار جنيه وبنسبة (١٩.٠%) تقريباً عن التقديرات الأولية لذات العام.

وفيما يتعلق بالعام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، فمع انحسار تداعيات الجائحة على النشاط الاقتصادي وعلى التجارة العالمية، تتوقع الحكومة المصرية ارتفاع حصيلة الضرائب الجمركية لتبلغ نحو ٤٢.٤ مليار جنيه بنسبة (٠.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها نحو ٤.٩ مليار جنيه ونسبتها (١٣.١%) عن المتوقع تحصيلة في نهاية عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، أي أنها ستعود تقريبا إلى مستوياتها في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ قبل انتشار

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ١٣٣

الجائحة، ويوضح الشكل البياني التالي تطور إيرادات الضرائب الجمركية في الموازنة العامة المصرية.

الشكل البياني رقم (١٦) تطور إيرادات الضرائب الجمركية في الموازنة العامة المصرية

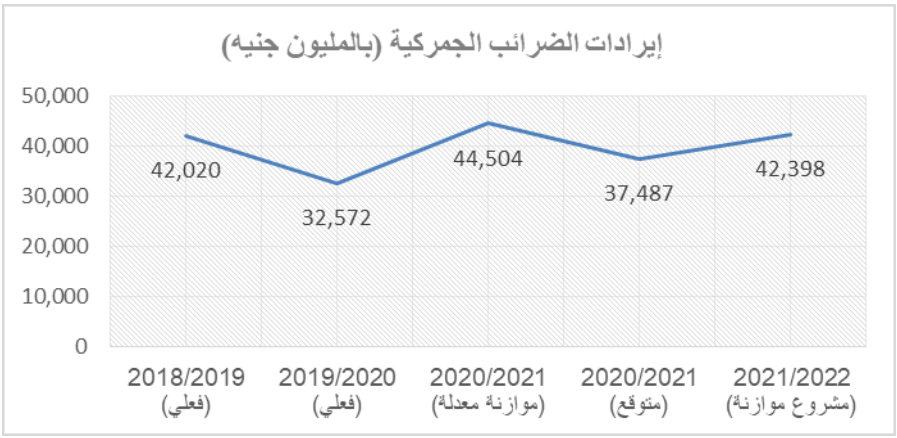

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٤ – الإيرادات من باقي الضرائب:

يشمل بند (باقي الضرائب) في الموازنة العامة المصرية العديد من أنواع الضرائب والرسوم كرسوم تنمية الموارد، وإتاوة قناة السويس، ورسوم الإجراءات القنصلية، وضريبة الأراضي، وضريبة المباني، وضريبة الملاهي، وغيرها[١].

وقد سجلت حصيلة هذا النوع من الإيرادات الضريبية نحو ٣٤.٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة (٠.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفضت إلى ٣٠.٣ مليار جنيه بنسبة (٠.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ويعود هذا الإنخفاض بشكل أساسي إلى تأثيرات جائحة كورونا والإجراءات التي اتخذتها الدول للحد من انتشارها في بداية عام ٢٠٢٠، فهذا النوع من الإيرادات يحصل جزء كبير منه من أنشطة

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٣٧

تأثرت بشكل سريع من تداعيات الجائحة، كإتاوة قناة السويس[١]، ورسوم الإجراءات القنصلية[٢]، ورسوم الموانئ والمنائر[٣].

وبالنسبة لحصيلة هذا النوع من الإيرادات في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، فقد كانت الحكومة المصرية تتوقع في الموازنة المعدلة لذلك العام – والتي تم إعدادها قبل تفشي الجائحة – أن تبلغ قيمة تلك الإيرادات نحو ٥٨.٣ مليار جنيه بنسبة (٠.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن جائحة كورونا وما نتج عنها من تداعيات فرض على الحكومة المصرية تخفيض توقعاتها لنحو ٤١.١ مليار جنيه بنسبة (٠.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض هذا النوع من الإيرادات بنحو ١٧.٢ مليار جنيه وبنسبة (٢٩.٥%) عن التوقعات الأولية لذات العام.

أما فيما يتعلق بالعام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، فتتوقع الحكومة أنه مع استمرار التعافي من تداعيات الجائحة ستصل قيمة هذه الإيرادات إلى نحو ٥٢.٧ مليار جنيه بنسبة (٠.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها نحو ١١.٦ مليار جنيه ونسبتها (٢٨,٠%) عن المتوقع تحصيله بنهاية عام ٢٠٢١، ويوضح الشكل البياني التالي تطور بند الإيرادات من باقي الضرائب في الموازنة العامة المصرية.

(١) انخفضت من ٥.٢ مليار في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٤.٦ مليار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

(٢) انخفضت من ٦.٢ مليار في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٣.٨ مليار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

(٣) انخفضت من ٣.٣ مليار في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٢.٦ مليار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

الشكل البياني رقم (١٧) تطور الإيرادات من باقي الضرائب في الموازنة العامة المصرية

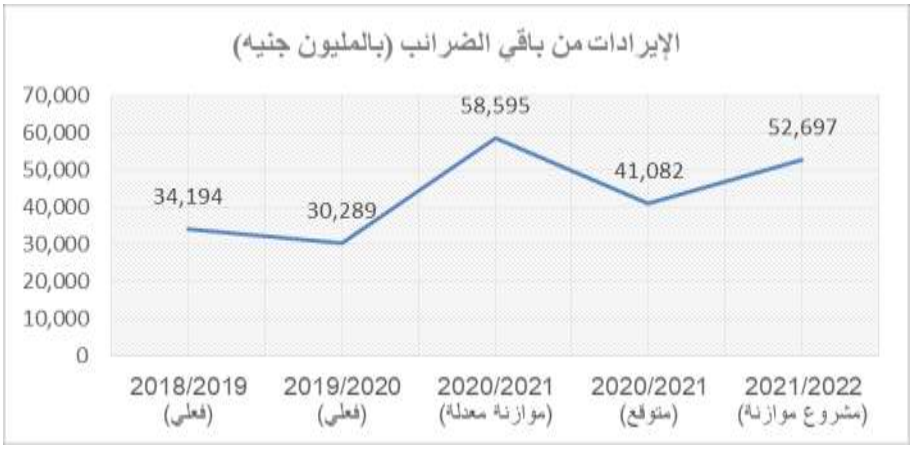

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على الإيرادات غير الضريبية

تشمل الإيرادات غير الضريبية في الموازنة العامة المصرية فائض البترول، وفائض قناة السويس، وفائض الهيئات الاقتصادية الأخرى، وأرباح الشركات وأرباح البنك المركزي، وموارد الصناديق والحسابات الخاصة، وإيرادات المناجم، ومقابل الخدمات الحكومية، وغير ذلك من الإيرادات التي لا تعد من قبيل الإيرادات الضريبية، ولا من قبيل المنح[١].

ولقد بلغت قيمة الإيرادات غير الضريبة في الموازنة العامة المصرية نحو ٢٠٣.٢ مليار جنيه بنسبة (٣.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم زادت إلى نحو ٢٣٠.٥ مليار جنيه بنسبة (٤.٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وقد كانت الحكومة المصرية تتوقع في الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ أن تزيد قيمة الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٣٢١.٨ مليار جنيه بنسبة (٤.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تفشي جائحة كورونا وظهور تداعياتها الاقتصادية

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٤٢

والمالية حدا بالحكومة المصرية إلى تخفيض توقعاتها حول تلك الإيرادات، حيث أكدت أنه يتوقع – بعد انتشار الجائحة – أن تبلغ حصيلة هذه الإيرادات نحو ٢٨٤.١ مليار جنيه فقط في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بما نسبته (٤.٤%) من الناتج المحلي الإجمالي[١]، وبذلك تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض قيمة الإيرادات غير الضريبية المصرية في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣٧.٦ مليار جنيه وبنسبة (١١.٧%) عن المتوقع قبل الجائحة في ذات السنة.

وفيما يتعلق بالسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، تتوقع الحكومة المصرية مع استمرار تعافي الاقتصاد من جائحة كورونا ارتفاع حصيلة الإيرادات غير الضريبية لتبلغ نحو ٣٨٠.٦ مليار جنيه بنسبة (٥.٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها نحو ٩٦.٥ مليار جنيه ونسبتها (٤٠%) عن المتوقع تحصيله بنهاية عام ٢٠٢١، ويوضح الشكل البياني التالي تطور قيمة الإيرادات غير الضريبية في الموازنة المصرية.

الشكل البياني رقم (١٨) تطور قيمة الإيرادات غير الضريبية في الموازنة العامة المصرية

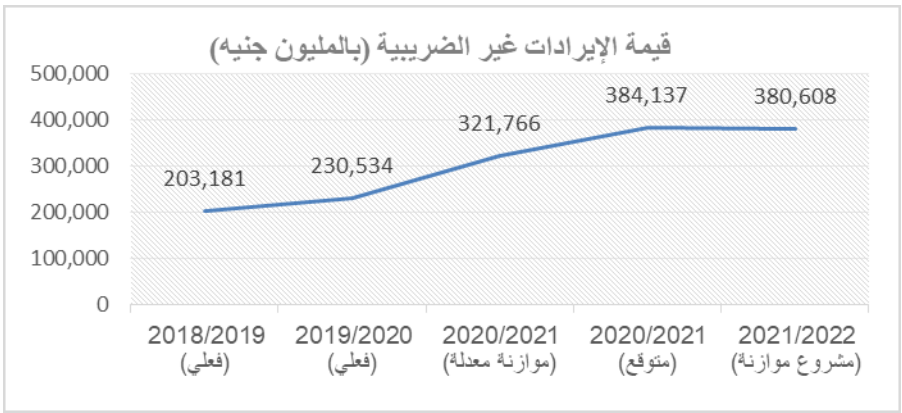

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٣٩

وفيما يلي عرض لأهم الإيرادات غير الضريبية التي انخفضت بسبب تداعيات الجائحة:

١ – الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول:

يعتبر فائض الهيئة المصرية العامة للبترول بنداً مهماً من بنود الإيرادات غير الضريبية لمصر في السنوات الأخيرة، حيث يؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها في السوق المحلي والخارجي، ولقد شهد فائض الهيئة انخفاضاً ملحوظاً في عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ و٢٠٢٠/٢٠١٩،ثم عاود الارتفاع لمستوياته الطبيعية في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ثم انخفض مرة أخرى في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو ما يشير إلى أن ذلك الفائض وإن كان لم يتأثر بالجائحة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، إلا إنه بدأ يتأثر بها في العام التالي (٢٠٢٢/٢٠٢١)، حيث انخفض هذا الفائض بمقدار ٧٩٢ مليون جنيه وبنسبة (٩.٢%) حيث سجل نحو ٧.٨ مليار جنيه مقابل ٨.٦ مليار جنيه متوقع تحصيلها بنهاية عام ٢٠٢١، ويرضح الشكل البياني التالي تطور هذا الفائض بداية من عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

الشكل البياني رقم (١٩) تطور الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول في الموازنة العامة المصرية

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢ – الفائض من هيئة قناة السويس:

يرتبط الفائض من هيئة قناة السويس بشكل مباشر بمستوى التجارة العالمية، ومن المعلوم أن قطاع التجارة العالمية من أول وأكثر القطاعات التي تضررت من جائحة كورونا، بسبب إجراءات الإغلاق والقيود على الانتقال التي وضعتها الدول للسيطرة على تفشي الوباء، وهو ما أدى إلى ظهور تداعيات الجائحة بشكل سريع على إيرادات هيئة قناة السويس بمجرد أن بدأ تفشيها عالمياً في نهاية عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠، حيث انخفض الفائض من الهيئة بنحو ١١.٩ مليار جنيه وبنسبة (٣٩.٥%) ليسجل نحو ١٨.٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ٣٠.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

كما أدت الجائحة إلى انخفاض الفائض المتوقع تحقيقه من هيئة قناة السويس في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، فبعد أن قدرت الحكومة قيمة هذا الفائض في الموازنة المعدلة لهذا العام – والتي تم إعدادها قبل انتشار الجائحة – بنحو ٣٣.٥ مليار جنيه، عادت وأكدت بعد انتشار الجائحة أنها تتوقع أن ينخفض الفائض المتوقع تحصيله فعلا بنهاية عام ٢٠٢١ بمقدار ٢.٥ مليار جنيه وبنسبة (٧.٥%) ليسجل ٣١ مليار جنيه، وفي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ يتوقع أن يعاود هذا الفائض الارتفاع مرة أخرى ليسجل نحو ٣٣.١ مليار جنيه، ويوضح الشكل البياني التالي تطور الفائض من هيئة قناة السويس.

الشكل البياني رقم (٢٠) تطور الفائض من هيئة قناة السويس في الموازنة العامة المصرية

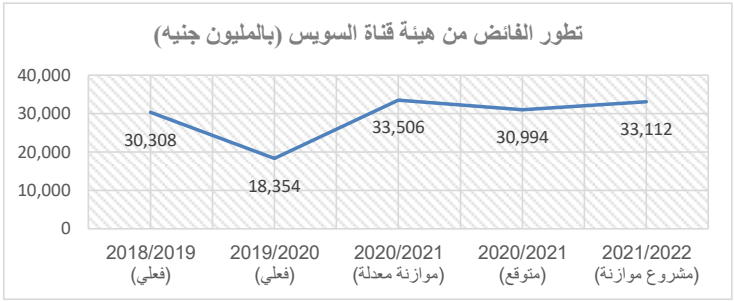

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٣ – فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى:

يشمل هذا البند فائض العديد من الهيئات الاقتصادية المصرية مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة ميناء الإسكندرية وهيئة ميناء دمياط، والهيئة العامة للموانئ البرية والجافة، والهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والهيئة العامة للتنمية السياحية[١].

ولقد كانت قيمة هذا الفائض في تصاعد مستمر قبل جائحة كورونا، إلا إن انتشار الجائحة على نطاق واسع في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ أدى إلى تخفيض الحكومة المصرية توقعاتها حول هذا الفائض، حيث كانت تتوقع في الموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ – والتي تم إعدادها قبل تفشي الجائحة – أن تبلغ قيمة هذا الفائض نحو ٢١.٩ مليار جنيه، إلا إنها عادت وخفضت توقعاتها بعد انتشار الجائحة لنحو ١٩.٧ مليار جنية، وبالتالي تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض قيمة هذا الفائض بنحو ٢.٢ مليار جنيه وبنسبة (١٠.٠%) عن ما كان

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٤٠

متوقع تحصيله قبل الجائحة، ويوضح الشكل البياني التالي تطور قيمة فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى في الموازنة المصرية.

الشكل البياني رقم (٢١) تطور الفائض من الهيئات الاقتصادية الأخرى في الموازنة العامة المصرية

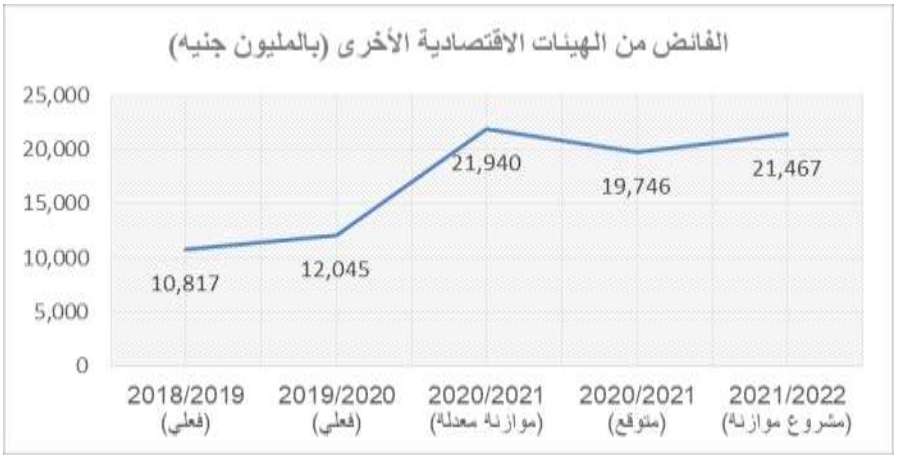

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٤ – أرباح الشركات:

يشمل هذا البند أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال بما في ذلك أرباح بنوك القطاع العام، وقد أدت جائحة كورونا إلى انخفاض الإيرادات من هذا البند بشكل كبير، حيث كانت الحكومة المصرية قد قدرت إيرادات هذا البند في الموازنة المعدلة لسنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ – والتي أعدتها قبل تفشي الجائحة – بنحو ١٦.٩ مليار جنيه، إلا أن انتشار الجائحة وتعاظم تداعياتها على النشاط الاقتصادي فرض على الحكومة المصرية تخفيض توقعاتها حول تلك الإيرادات، لنحو ١٠ مليار جنيه فقط، وبذلك تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة من أرباح الشركات بنحو ٦.٩ مليار جنيه وبنسبة (٤١.٠%) عن المتوقع تحصيله قبل الجائحة، ويوضح الشكل البياني التالي تطور إيرادات الدولة من أرباح الشركات.

الشكل البياني رقم (٢٢) تطور أرباح الشركات في الموازنة العامة المصرية

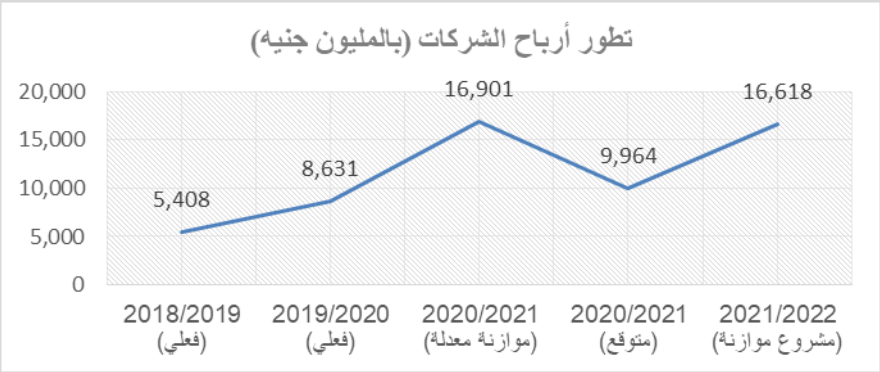

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

ثالثاً: تداعيات جائحة كورونا على الإيرادات من المنح

ربما لا يوجد تأثير مباشر لجائحة كورونا على حجم المنح التي يمكن أن تحصل عليها الدولة، لأن تأثير الجائحة المباشر ينصب بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بينما المنح ترتبط أكثر بالجوانب السياسية والالتزامات المعتادة بين الدول، إلا إنه مع ذلك يمكن للجائحة أن تؤثر على القدرات المالية والاقتصادية للجهات المانحة مما قد يؤثر بشكل غير مباشر على حجم ونوع المنح والمساعدات التي تقدمها للدول الأخرى.

وفي مصر، لم يكن لجائحة كورونا تأثير محسوس على حجم المنح والمساعدات التي حصلت عليها، حيث لم تشهد قيمة تلك المنح تغير في تقديراتها بعد الجائحة عما قبلها، وباستعراض تطور المنح في الموازنة العامة المصرية يتضح لنا أن قيمتها آخذة في الانخفاض بداية من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، فقد كانت قيمة المنح تقدر بنحو ٢.٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم زادت في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتسجل نحو ٥.٣ مليار جنيه، ثم ما لبثت وأن انخفضت مرة أخرى، حيث قدرت في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢.٢ مليار جنيه، وعلى عكس باقي الإيرادات لم تغير الحكومة توقعاتها حول قيمة المنح بعد انتشار جائحة كورونا، بل أبقت على مقدار المنح في الموازنة كما هو، وإن كانت توقعت أن يستمر

انخفاض قيمة المنح في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليسجل ١.٥ مليار جنيه[١]، ويوضح الشكل البياني التالي تطور قيمة المنح في الموازنة العامة المصرية.

الشكل البياني رقم (٢٣) تطور قيمة الإيرادات من المنح في الموازنة العامة المصرية

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ١٢٨

المبحث الثاني
تداعيات جائحة كورونا على النفقات العامة المصرية

بالرغم من أن مسألة تزايد حجم النفقات العامة تعد ظاهرة مالية أساسية في الدول المختلفة في الوقت الراهن، فمن المعهود في شتى الدول أن حجم الإنفاق العام يزيد باستمرار مع اتساع نشاط الدولة المالي[١]، إلا إن جائحة كورونا وما نتج عنها من تحديات فرضت على الدول المختلفة ضرورة زيادة الإنفاق العام بشكل طارئ على الخدمات الصحية، وبرامج الحماية الاجتماعية، وبرامج الإنقاذ الاقتصادي، وهو ما سبب لكثير منها عجزاً في الموازنة العامة أو عمق هذا العجز[٢]، وهو ما فرض تحد جديد أمام الدول في توفير التمويل الإضافي لسد العجز الكبير والمتزايد في الموازنات العامة، فضلاً عن تمويل الالتزامات المترتبة على الديون التي هي بصدد الحصول عليها[٣].

ومن جانب آخر فقد دفعت الجائحة بعض الحكومات إلى إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي، وتوجيه جزء أكبر للإنفاق العام الاجتماعي ودعم الاقتصاد، لذلك قامت بعض

---

(١) د/ عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٥٢

(٢) د/ عبد الله عويد محمد الرشيدي: الأموال المجنبة في البنوك الإسلامية حقيقتها وأحكامها وسبل الاستفادة منها في مواجهة جائحة كورونا، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٥١، سنة ٢٠٢٠، ص ٤٧٧

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري: تقرير بعنوان "تداعيات كوفيد–١٩ على القارة السمراء"، مرجع سابق، ص ٢٦

– صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية"، ص ٥

(٣) جواد الحمد: المرجع السابق، ص ٨٥

الحكومات بعملية نقل للاعتمادات بين بنود الإنفاق المختلفة، وتأجيل بعض البنود، وإلغاء أخرى، وتخفيض النفقات في بعض القطاعات[١].

وبالنسبة لمصر، فقد زادت النفقات العامة (الاستخدامات)[٢] في الموازنة العامة المصرية في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث سجلت نحو ١٩١١.٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٦٣١ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وبالتالي فقد زادت بنحو ٢٨٠.٣ مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ (١٧.٢%) تقريباً، مقارنة بمعدل نمو مقداره (٦.٥%) في العام السابق له (٢٠١٩/٢٠١٨)، وقد يبدو للوهلة الأولى أن السبب في ذلك يرجع لانتشار جائحة كورونا في مصر في الربع الأخير من ذلك العام، إلا أنه بالبحث في البيانات المالية للموازنة العامة المصرية تبين أن السبب الأساسي في زيادة معدل نمو الاستخدامات في ذلك العام يرجع للنمو الكبير لبند سداد أقساط الديون والذي سجل نحو ٤٥٥.٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ٢٤٢.٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل نمو بلغ (٨٧.٧%) تقريبا[٣].

وبالنسبة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠، فقد أكدت الحكومة المصرية على أن برنامج الإصلاح المالي الذي وضعته يستهدف الاستمرار تدريجياً في خفض معدلات نمو الإنفاق العام ليبلغ نحو ١٢.٥% في هذا العام كنتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الإنفاق والحد من زيادة أعباء فاتورة خدمة الدين[٤]، وهو ما سعت الحكومة المصرية جاهدة إلى تحقيقة، ونجحت في ذلك بالفعل، بالرغم من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد والمالية العامة في مصر والعالم، وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل

---

(١) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٣٢

(٢) يطلق مصطلح (الاستخدامات) في الموازنة العامة المصرية للدلالة على إجمالي النفقات التي تتحملها الدولة وتشمل:المصروفات العامة،وسداد أقساط القروض،وحيازة الأصول المالية

(٣) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٩٠

(٤) المرجع السابق مباشرة، ص٣٥

يضمن الاستخدام الأمثل للموارد[١]، حيث أشارت آخر تقديرات الحكومة إلى أن النفقات العامة من المتوقع أن تزيد في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٢١.٦ مليار جنيه وبنسبة (١١.٦%) تقريباً لتسجل نحو ٢١٣٢.٩ مليار جنيه، وبانخفاض قدره نحو ١٦٦.٦ مليار جنيه ونسبته (٧.٢%) عن التوقعات الأوليه لذات العام والتي بلغت في الموازنة المعدلة للعام المذكور نحو ٢٢٩٩.٥ مليار جنيه[٢].

كما تتوقع الحكومة المصرية أن يبلغ إجمالي الاستخدامات في مشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٤٦١ مليار جنيه[٣]، بزيادة مقدارها نحو ٣٢٨.١ مليار جنيه ونسبتها (١٥.٤%) تقريبا مقارنة بالمتوقع إنفاقه بنهاية ٢٠٢١/٢٠٢٠، وزيادة مقدارها ١٦١,٥١٨ مليون جنيه ونسبتها (٧.٠%) مقارنة بالتقديرات الأولية الواردة في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويوضح الشكل البياني التالي تطور النفقات العامة (الاستخدامات) في الموازنة العامة المصرية.

الشكل البياني رقم (٢٤) تطور الاستخدامات في الموازنة العامة المصرية

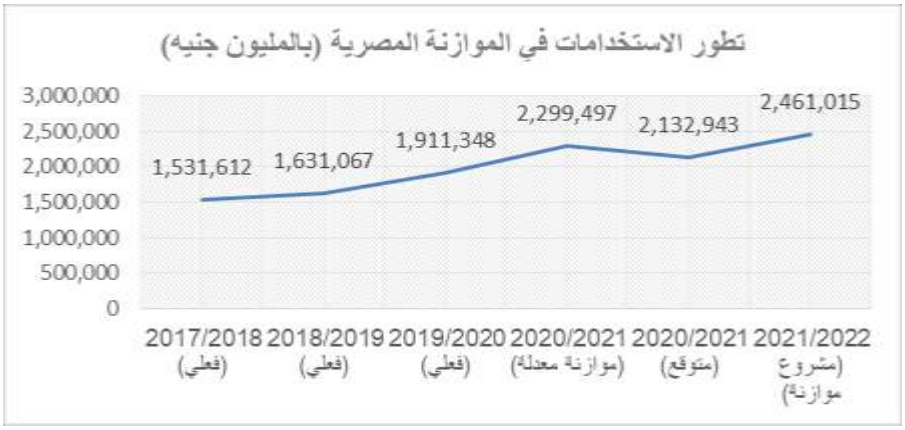

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ ص٥٤

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص ٩٠

(٣) المرجع السابق مباشرة، نفس الصفحة

وتجدر الإشارة إلى أن (الاستخدامات) تشمل في الموازنة العامة المصرية ثلاثة مكونات أساسية هي: المصروفات العامة، وسداد القروض، وحيازة الأصول المالية، وسنتعرض فيما يلي لتطور كل مكون من هذه المكونات الثلاث وتحليل تداعيات الجائحة علية.

أولاً: تطور المصروفات في الموازنة العامة المصرية وتداعيات الجائحة عليها

المصروفات هي المكون الأساسي للنفقات العامة (الاستخدامات) في الموازنة العامة المصرية، لذلك فقد أكدت الحكومة المصرية على أن سياستها المالية تستهدف معدلات نمو مستدامة للمصروفات العامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة، لتحقيق الضبط المالي المستهدف، وخفض معدلات الدين العام، وخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة في تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية[١].

وقد كانت الحكومة المصرية تتوقع زيادة إجمالي المصروفات في الموازنة العامة بشكل كبير في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث قدرت إجمالي المصروفات في الموازنة المعدلة لذلك العام بنحو ١٧١٣.٢ مليار جنيه بنسبة (٢٥.٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو ١٤٣٤.٧ مليار جنيه بنسبة (٢٤.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، بزيادة تقدر بنحو ٢٧٨.٥ مليار جنيه ونسبتها (١٩.٤%)، إلا إن الحكومة المصرية عادت وخفضت توقعاتها في التقديرات المالية الأخيرة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث توقعت أن يبلغ إجمالي المصروفات الفعلية في تلك السنة نحو ١٦١٤.٣ مليار جنيه بنسبة (٢٥.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا يكون الزيادة المتوقعة في المصروفات العامة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقدارها نحو ١٧٩.٦ مليار جنيه ونسبتها (١٢.٥%) فقط.

وفي إطار تحليلنا لأسباب تخفيض الحكومة المصرية لتوقعاتها حول إجمالي المصروفات في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ من ١٧١٣.٢ مليار جنيه إلى ١٦١٤.٣ مليار جنيه – أي تخفيضها بمقدار ١٠٠ مليار جنيه تقريباً، رغم أن المفترض –

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ ص٥٣

حسب السير الطبيعي للأمور – أن تؤدي الجائحة إلى زيادة إجمالي المصروفات العامة، تبين لنا أن الحكومة المصرية قد دأبت منذ فترة على توقع المصروفات في مشروع الموازنة بأكثر من المتوقع إنفاقه فعلا، فعلى سبيل المثال توقعت الحكومة أن تبلغ إجمالي المصروفات في موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٥٧٤.٦ مليار جنيه[١]، لكن ما تم إنفاقه فعلاً في تلك السنة نحو ١٤٣٤.٧ مليار جنيه فقط[٢]، وكذلك في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ توقعت الحكومة أن يبلغ إجمالي المصروفات نحو ١٤٢٤ مليار جنيه[٣]، ولكن ما تم إنفاقه فعلاً نحو ١٣٦٩.٩ مليار جنيه فقط[٤].

أما في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ تتوقع الحكومة استمرار الزيادة في المصروفات العامة، حيث بلغ تقدير المصروفات بمشروع الموازنة العامة لتلك السنة نحو ١٨٣٧.٧ مليار جنيه بنسبة (٢٥.٩%) من الناتج الملي الإجمالي[٥]، بزيادة قدرها نحو ٢٢٣.٤ مليار جنيه ونسبتها (١٣.٨%) عن المتوقع إنفاقه بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويبين الجدول التالي تطور المصروفات العامة في الموازنة المصرية بداية من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٢٤

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٩٣

(٣) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨، ص ٦٥

(٤) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٩٣

(٥) المرجع السابق مباشرة، ص ٩٠

الجدول رقم (٩) تطور المصروفات في الموازنة العامة المصرية (بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة معدلة	٢٠٢٠/ ٢٠٢١ متوقع	٢٠٢١/ ٢٠٢٢ مشروع موازنة
	فعلي				
إجمالي المصروفات	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٤٣٤,٧٢٣	١,٧١٣,١٧٨	١,٦١٤,٣١٢	١,٨٣٧,٧٢٣
نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٢٥.٧	%٢٤.٧	%٢٥.٠	%٢٥.٢	%٢٥.٩
مقدار الزيادة عن السنة السابقة	١٢٥,٤٦٢	٦٤,٨٥٣	٢٧٨,٤٥٥	١٧٩,٥٨٩	٢٢٣,٤١١
معدل الزيادة عن السنة السابقة	%١٠.١	%٤.٧	%١٩.٤	%١٢.٥	%١٣.٨

الجدول من إعداد الباحث، بالإعتماد على بيانات البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

وبتحليل الجدول السابق يتبين أن الحكومة المصرية قد نجحت نسبياً في تحقيق هدف تخفيض معدل زيادة حجم المصروفات العامة بداية من عام ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث زادت المصروفات العامة في ذلك العام بنسبة ١٠% تقريباً مقارنة بنحو ٢٠.٥% في العام المالي السابق (٢٠١٨/٢٠١٧)، كما استمر نجاح برنامج الحكومة في تخفيض معدل زيادة المصروفات العامة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث زادت النفقات العامة بنسبة ٤.٧% فقط في ذلك العام، إلا أن تداعيات جائحة كورونا قد حالت دون استمرار نجاح جهود خفض معدل زيادة المصروفات العامة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث زادت بنحو ١٢.٥% – حسب التوقعات الأخيرة للحكومة – مقارنة بنحو ٤.٧% فقط في العام السابق على الجائحة، ووفقاً لتقديرات الحكومة فإن المصروفات العامة ستزيد في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمعدل (١٣.٨%) عن المتوقع إنفاقه بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

أما فيما يتعلق بنسبة المصروفات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن نجحت الحكومة في تخفيضها إلى (٢٤.٧%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، أدت الجائحة إلى زيادتها

لتصل إلى (٢٥.٢%) حسب التوقعات الأخيرة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تزيد إلى (٢٥.٩%) في مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ويوضح الشكل البياني التالي تطور معدل الزيادة السنوية للمصروفات العامة وتطور نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل البياني رقم (٢٥) تطور المصروفات في الموازنة العامةالمصرية

من إعداد الباحث، بالإعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

وقد أعزت وزارة المالية المصرية تزايد معدل نمو المصروفات في الموازنة العامة المصرية في عامي ٢٠٢١/٢٠٢٠ و ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة والمدرسين وأعضاء المهن الطبية ومتطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي من سلع وخدمات وكذلك الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات والموجهة بالأساس لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل[١].

كما كان لجائحة كورونا كذلك دور كبير في زيادة المصروفات العامة، فقد زادت الدولة من نفقاتها في العديد من المجالات للتخفيف من تداعيات الجائحة على النشاط الاقتصادي وعلى صحة المصريين، وقدمت الحكومة المصرية – في إطار خطتها لمواجهة تداعيات

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ ص٦٧، ومشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ ص٩١

جائحة كورونا – حزمة تحفيز مالي بلغت قيمتها قرابة ١٠٠ مليار جنيه لدعم قطاعات اقتصادية مختلفة، ودعم الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل والفئات التي تضررت بشكل كبير من تداعيات الجائحة[١].

كما ارتفع الإنفاق على بعض الجوانب تحت تأثير الجائحة، فعلى سبيل المثال ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٢١% خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث سجلت – وفقاً لآخر التوقعات – نحو ٨٤.٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٦٩.٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتتوقع وزارة المالية أن ترتفع بمعدل ٢٣% في مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل إلى نحو ١٠٣.٩ مليار جنيه[٢]، ويرجع السبب الرئيس لنمو الإنفاق في هذا البند إلى رغبة الحكومة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية للحد من تداعيات الجائحة، وكذلك زيادة الإنفاق على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية لتلبية احتياجات المواطنين في التعامل مع تداعيات الجائحة[٣]، حيث أشارت بيانات وزارة المالية إلى ارتفاع الإنفاق على شراء الأدوية من ٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ١١ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يستمر زيادة الإنفاق على شراء الأدوية ليصل إلى نحو ١٣.١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما تم استحداث بند جديد خاص بشراء المستلزمات الطبية لم يكن موجوداً في موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩، أنفق فيه نحو ١.٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن المتوقع أن ينفق فيه نحو ٢.٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١[٤].

كما ارتفع الإنفاق العام في بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ليسجل نحو ٣٠٥.٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ومن المتوقع أن يصل إلى نحو ٣٢١.٣ مليار جنيه في

---

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ ص9

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص٩٧

(٣) المرجع السابق مباشرة، ص٣٥

(٤) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عنمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ ص٩٧

مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بنحو ٢٢٩.٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبذلك يكون هذا البند قد حقق معدل نمو بلغ نحو (٣٢%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومتوقع أن ينمو بمعدل (٥.٢%) في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بمعدل نمو سالب قبل الجائحة حيث بلغ نحو (-٢٠.٣%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ونحو (-١٢.٧%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨[١].

ثانياً: تطور الإنفاق على حيازة الأصول المالية في الموازنة المصرية وتداعيات الجائحة عليه

تمثل حيازة الأصول المالية في الموازنة العامة المصرية مساهمة الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة في إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة[٢].

ويبين الشكل البياني التالي تطور الإنفاق على حيازة الأصول المالية في الموازنة العامة المصرية.

الشكل البياني رقم (٢٦) الإنفاق على حيازة الأصول المالية في الموازنة العامة المصرية

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

---

(١) المرجع السابق مباشرة، ص١٠١

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص١٢٢

ويتضح من خلال الشكل البياني السابق أن الإنفاق على حيازة الأصول المالية بعد أن انخفض بمعدل (٥%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، زاد بمعدل (١٣.٦%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومن المتوقع أن يزيد بمعدل (٢٩%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، وبمعدل (١١%) في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وبالرغم من أن البيانات المالية لمشروعات الموازنة العامة الصادرة عن وزارة المالية المصرية لم توضح أسباب زيادة الإنفاق على هذا البند بداية من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وخصوصاً في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الذي شهد أعلى معدل نمو له، إلا إن طبيعة هذا البند وارتباطه بتمويل بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني من خلل في هياكلها التمويلية وإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، تنبئ بأن تداعيات جائحة كورونا كان لها دور كبير في زيادة الإنفاق المخصص له، فقد اضطرت الحكومة المصرية إلى طلب اعتماد إضافي بقيمة ٢.٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لزيادة الإنفاق على حيازة الأصول المالية نظراً لوجود العديد من الطلبات الإضافية الضرورية التي تخص هذا الإنفاق والتي لم تكن مدرجة بالموازنة[١].

ثالثاً: تطور الإنفاق على أقساط القروض في الموازنة ا المصرية وتداعيات الجائحة عليه

يمثل سداد القروض في الموازنة العامة المصرية قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية[٢]، ويوضح الشكل البياني التالي تطور الإنفاق على أقساط القروض في الموازنة العامة المصرية.

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٤

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص١٢٣

الشكل البياني رقم (٢٧) تطور الإنفاق على أقساط القروض في الموازنة العامة المصرية

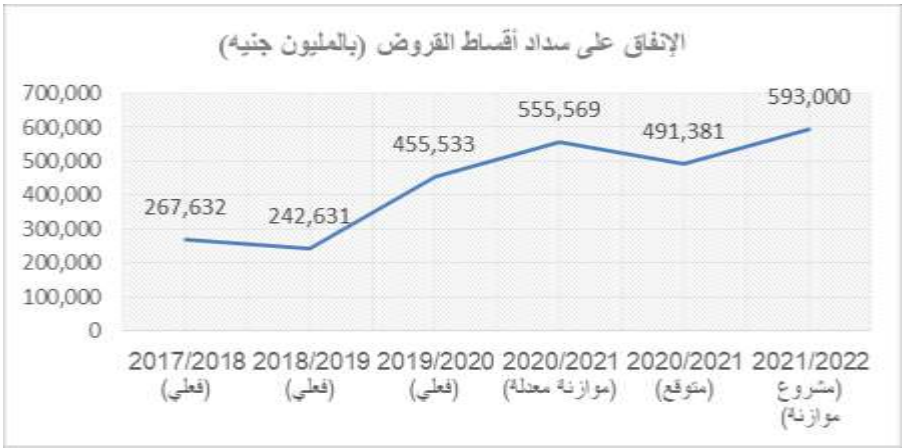

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

ويتضح من الشكل البياني السابق أن قيمة الإنفاق على أقساط القروض تزيد وتنقص حسب الالتزامات التي اتفقت عليها الحكومة المصرية مسبقاً عند الحصول على القروض العامة أو القواعد التي أقرتها عند إصدار أذون وسندات الخزانة، وبالتالي ليس من المتوقع أن يكون للجائحة تأثير قريب الأجل على تلك الأقساط التي تم الالتزام بسدادها مسبقاً، ولكن ذلك لا ينفي دور الجائحة في دفع الحكومة إلى زيادة الاقتراض للإنفاق على معالجة تداعيات الجائحة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على أقساط القروض مستقبلاً.

المبحث الثالث

تداعيات الجائحة على مؤشرات أداء الموازنة العامة المصرية

قبل جائحة كورونا، وبفضل السياسات الاقتصادية والمالية التي اتبعتها مصر في الآونة الأخيرة، شهدت مصر تحسناً واضحاً في مؤشرات أداء المالية العامة، حيث انخفض العجز الكلي للموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ حتى مارس ٢٠٢٠، ليصل إلى (٥.٥%) مقارنة بعجز بلغ (٩.٤%) خلال الفترة من يوليو ٢٠١٥ حتى مارس ٢٠١٦، وحققت الموازنة العامة المصرية فائض أولي (قبل سداد الفوائد) خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ حتى مارس ٢٠٢٠ قدره ٤٠.٤ مليار جنيه، مقابل فائض أولي قدره ٣٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، ومقابل عجز أولي قدره ٧٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، كما انخفضت نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى نحو (٨١.٣%) من الناتج المحلي في فبراير ٢٠٢٠ مقابل نحو (٩٠.٢%) في يونيو ٢٠١٩ ونحو (١٠٨%) من الناتج المحلي في يونيو ٢٠١٧[١].

إلا إن جائحة كورونا، وما أسفرت عنه من تداعيات سلبية على الاقتصاد والمالية العامة في مصر والعالم أعاق استمرار تحسن مؤشرات المالية العامة المصرية، رغم تأكيد الحكومة المصرية أنها استطاعات أن تتعامل مع الموقف بشكل مرن سمح لها بالحفاظ على استقرار أوضاع المالية العامة والمديونية الحكومية، وذلك دون الحاجة لتعديل الموازنة العامة أو لطلب اعتمادات إضافية، إلا اعتماد إضافي واحد بقيمة ٢.٠ مليار جنيه لزيادة الإنفاق على الباب السابع المتعلق بحيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية نظراً لوجود العديد من الطلبات الإضافية الضرورية التي تخص هذا الإنفاق والتي لم تكن مدرجة بالموازنة[٢]، وسنحاول في

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠، ص٤-٥

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٤

هذا المبحث إلقاء الضوء على تطور أهم مؤشرات الموازنة العامة المصرية وتحليل تداعيات جائحة كورونا عليها، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تطور مؤشر العجز الكلي للموازنة العامة المصرية وتداعيات الجائحة عليه

نظراً للصعوبات التي فرضتها جائحة كورونا على مستوى المالية العامة للدول المختلفة[١]، فقد أدت إلى حدوث عجز في الموازنات العامة لبعض الدول، وتعميق ذلك العجز في دول أخرى[٢]، ولتغطية العجز المالي انتهجت البلدان استراتيجيات مختلفة لتمويل الإنفاق العام، بما في ذلك إصدارات الدين الخارجي، واللجوء إلى الأسواق المحلية للحصول على التمويل، والتمويل النقدي، وتخفيض الهوامش الوقائية من خلال استخدام الاحتياطات وصناديق الثروة السيادية والودائع[٣].

وبالنسبة لمصر، فمنذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠١٥/٢٠١٦، بدأ مؤشر العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية في الانخفاض، فبعد أن سجل (١٢.٥%) من الناتج المحلي في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ انخفض في الأعوام التالية حتى وصل إلى (٨.١%) في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، ثم انخفض إلى (٧.٩%) في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠[٤]، وقد كانت الحكومة المصرية تستهدف تخفيض هذا العجز إلى (٦.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، ثم إلى (٥.٠%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢[٥]، إلا أن جائحة كورونا وما فرضته من تحديات على الاقتصاد والمالية العامة في مصر حالت دون نجاح

---

(١) سامح راشد: انكشاف العولمة .. عالم ما بعد كورونا، مرجع سابق، ص ٦٩

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): دراسة بعنوان "تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، مرجع سابق، ص٧

(٣) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية" ص ٨

(٤) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ٣٤

(٥) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١، ص ١٠

الحكومة المصرية في تحقيق تلك المستهدفات، رغم نجاحها بشكل عام في الحفاظ على استمرار الانخفاض المتوالي في مؤشر العجز، حيث انخفض العجز إلى (٧.٧%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ (بدلاً من ٦.٣% مستهدف قبل الجائحة)، وإلى (٦.٧%) في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (بدلاً من ٥.٠% مستهدف قبل الجائحة)[١]، ويوضح الشكل البياني التالي تطورات العجز الكلي للموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (٢٨) تطور العجز الكلي للموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

وبالرغم من أن مؤشر العجز الكلي في الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي استمر في الإنخفاض حتى في ظل المشكلات الاقتصادية والمالية التي سببتها الجائحة، إلا أن قيمة هذا العجز استمرت في الزيادة حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويوضح الشكل البياني التالي تطور قيمة العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية.

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٣٨

الشكل البياني رقم (٢٩) تطور قيمة العجز الكلي في الموازنة العامة (بالمليون جنيه)

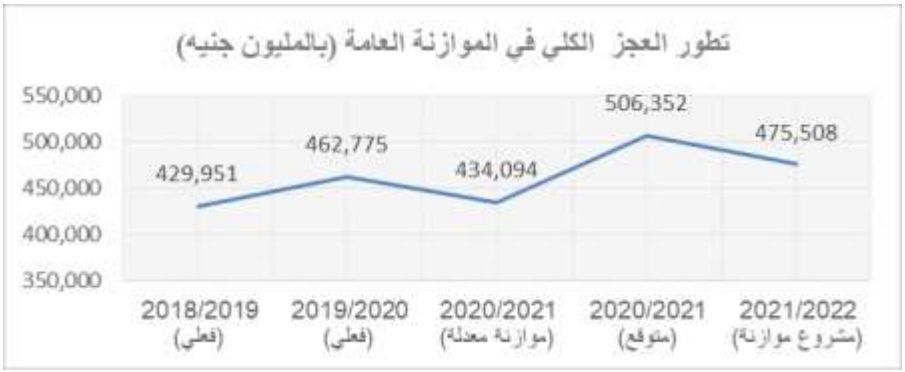

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ويتضح من الشكل البياني السابق أن التوقعات الأولية حول قيمة العجز الكلي للموازنة العامة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ – والتي تم إعدادها قبل تفشي الجائحة – كانت تشير إلى أن قيمة هذا العجز ستبلغ نحو ٤٣٤.١ مليار جنيه، ولكن بعد انتشار الجائحة ووضوح رؤية الحكومة بشأن تأثيراتها على الاقتصاد والمالية العامة اضطرت الحكومة إلى تغيير توقعاتها حول قيمة العجز الكلي للموازنة العامة، إذ تتوقع أن تصل قيمة هذا العجز إلى نحو ٥٠٦.٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، أي زيادته بنحو ٧٢.٣ مليار جنيه وبنسبة (١٦.٦%) تقريباً.

ولاشك أن زيادة قيمة العجز الكلي للموازنة العامة المصرية يضع على الحكومة المصرية تحديات إضافية فيما يتعلق بالبحث عن مصادر التمويل اللازمة لتغطية ذلك العجز المتزايد، لا سيما في ظل تحذير المؤسسات الدولية – وعلى رأسها صندوق النقد الدولي – من اللجوء إلى التمويل المباشر لعجز المالية العامة من جانب البنوك المركزية (الإصدار النقدي)،

نظراً لما قد يسببه ذلك من ضغوط تضخمية وآثار سلبية على مصداقية المؤسسات[١]، لذلك توصي المؤسسات الدولية بضرورة إدارة المالية العامة بحصافة للتمكن من الخروج الآمن من الأزمة، وذلك من خلال اللجوء بقدر الإمكان إلى اعتمادات الطوارئ في حدود الميزانية المعتمدة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، والاستفادة من الوفورات المحتملة من ميزانيات الوزارات والهيئات، والحصول على المنح الخارجية، وفي نهاية المطاف الاقتراض[٢].

ثانياً: تطور مؤشر الميزان الأولي للموازنة العامة المصرية وتداعيات الجائحة عليه

يقيس مؤشر الميزان الأولي مستوى العجز أو الفائض في الموازنة العامة المصرية قبل سداد فوائد الديون، أي أنه يقيس حالة الموازنة العامة عند مقابلة إجمالي الإيرادات العامة مع إجمالي النفقات العامة بعد استبعاد النفقات المتعلقة بسداد الديون العامة للدولة.

ولقد كانت الموازنة العامة المصرية تحقق عجزاً أولياً حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦، ثم حققت فائض أولى يقدر بنحو (٠.١%) من الناتج المحلي في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وزاد إلى نحو (١.٩%) من الناتج المحلي في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ومع ظهور بوادر جائحة كورونا في مصر في الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ انخفض الفائض الأولي بشكل طفيف ليسجل (١.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن التأثير السلبي للجائحة قد ظهر جلياً في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث انخفضت قيمة الفائض الأولي للموازنة العامة خلال الفترة يوليو/ مارس٢٠٢١/٢٠٢٠ ليسجل ٢٥.٣ مليار جنيه (٠.٤%) من التاتج المحلي الإجمالي، مقابل فائض أولي قدره ٤٠.٥ مليار جنيه (٠.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية" ص ٦

(٢) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص ٤١

الفترة من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠[١]، ويوضح الشكل البياني التالي تطور نسبة الفائض الأولي للموازنة العامة المصرية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل البياني رقم (٣٠) تطور نسبة الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي

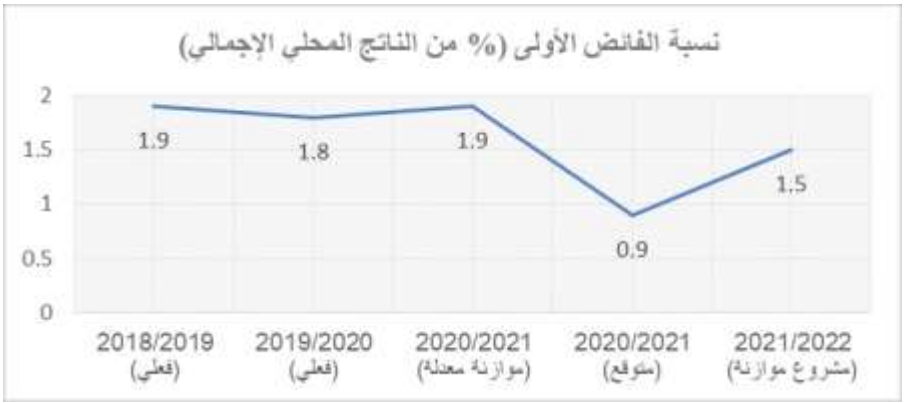

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

وبتحليل الشكل البياني السابق يتضح أن نسبة الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بشكل واضح في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، لتسجل نحو (٠.٩%) حسب التوقعات الأخيرة، ورغم أن الحكومة كانت تتوقع في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ – والتي تم إعدادها قبل تفشي الجائحة – أن يبلغ الفائض الأولي نحو (١.٩%)، ورغم أن الحكومة كانت تستهدف تسجيل فائض أولي (٢.٠%) في سنوات من ٢٠١٩/٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١[٢]. وبالنسبة لقيمة الفائض الأولي فيمكن توضيحها من خلال الشكل البياني التالي

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٥

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠، ص ١٠

الشكل البياني رقم (٣١) تطور قيمة الفائض الأولي في الموازنة العامة المصرية

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

ويلاحظ من الشكل البياني السابق أن قيمة الفائض الأولي قد انخفضت بشكل كبير بسبب تداعيات الجائحة، حيث كان من المتوقع في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ –التي تم إعدادها قبل تفشي الجائحة– أن تبلغ قيمة هذا الفائض نحو ١٣١.٩ مليار جنيه، ولكن بعد وضوح رؤية الحكومة حول التداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة إضطرت لتخفيض توقعاتها حول الفائض الأولي في تلك السنة إلى نحو ٥٩.٦ مليار جنيه، وهكذا تكون الجائحة قد أدت إلى انخفاض الفائض الأولى المتوقع بنحو ٧٢.٣ مليار جنيه وبنسبة (٥٤.٨%).

ثالثاً: تطور مؤشر الدين العام المصري وتداعيات الجائحة عليه

لقد أدت جائحة كورونا وما أسفرت عنه من تحديات إلى ظهور العديد من المشكلات حول الديون السيادية في الدول المختلفة، لاسيما الدول النامية[١]، حيث أدت الجائحة إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، وقد صحب ذلك زيادة متوقعة كبيرة في رصيد الدين السيادي، كما أن تخفيض التوقعات المتعلقة بالناتج الممكن يشير إلى انكماش القاعدة الضريبية على المدى المتوسط مقارنة بالمتصور سابقا، مما يفاقم المصاعب الناجمة

(١) البنك الدولي: التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص ٤٤

عن خدمة التزامات الديون[١]، وقد توقعت مجموعة البنك الدولي أن تكون التدابير المتخذة على صعيد الاقتصاد الكلي في مواجهة الصدمة الشاملة التي شكلتها الجائحة، باهظة التكلفة، مما يدفع البلدان التي تعاني من محدودية الحيز المتاح في المالية العامة إلى الاقتراض لتوفير التمويل اللازم لتغطية الإنفاق الإضافي على خطط التصدي للجائحة، لذلك من المتوقع أن ترتفع الديون السيادية المستحقة على البلدان ارتفاعاً كبيراً في الأجل المتوسط، وسيتطلب ذلك من البلدان إدارة قوية ومدروسة لتلك الديون[٢].

وفي مصر، تعتبر مشكلة الدين العام من أهم المشكلات التي تواجه الحكومة المصرية، نظراً للنمو الكبير والمتسارع لحجم هذا الدين وزيادة أعبائه، وقد عمقت جائحة كورونا من أزمة الدين العام المصري، إذ بلغ رصيد الدين العام المحلي[٣] نحو ٤٧٤٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل نحو ٤٢٨٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، مسجلاً زيادة قدرها ٤٦٠ مليار جنيه بمعدل ١٠.٧% خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨١.٥% بنهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٨٠.٥% في نهاية يونيو ٢٠١٩[٤].

وقد نما الدين العام المحلي بمقدار ١٦٨.٤ مليار جنيه وبمعدل (٤%) في الفترة من سبتمبر/ديسمبر ٢٠١٩، ثم نما بمقدار ١٤٥.١ مليار جنيه وبمعدل (٣.٣%) في الفترة من يناير حتى مارس ٢٠٢٠، أما في الفترة من أبريل حتي يونيو – والتي شهدت بداية تفشي

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق القتصاد العالمي ٢٠٢٠، ص س

(٢) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص١٤

(٣) يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الإقتصادية بعد استبعاد اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي،راجع بيانات الدين الحكومي وهيكل المديونية على الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية: www.mof.gov.eg

(٤) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٤٠

جائحة كورونا في مصر – فقد نما بمقدار ٢٤٠.١ مليار جنيه وبمعدل (٥.٣%)[١]، ويبين الشكل البياني التالي تطور قيمة الدين العام المحلي المصري.

الشكل البياني رقم (٣٢) تطور نمو الدين العام المحلي المصري

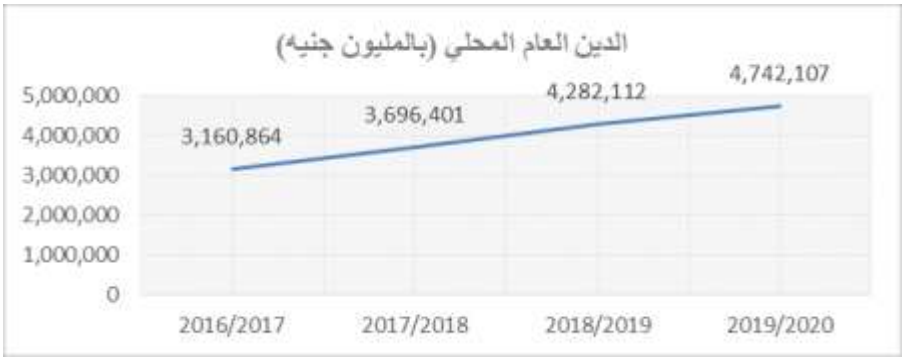

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد ٢٩٧، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٠٩-١١٠

وبالنسبة لرصيد الدين العام الخارجي فقد بلغ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ نحو ١٢٣.٥ مليار دولار أمريكي (٣٤.١% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١٠٨.٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ مسجلاً زيادة قدرها ١٤.٨ مليار دولار بمعدل (١٣.٦%) خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩[٢]، وقد سجل رصيد الدين العام الخارجي زيادة كبيرة في الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢/٢٠١٩، حيث زاد في الفترة من أبريل حتى يونيو ٢٠٢٠ – وهي الفترة التي شهدت بدء تفشي فيروس كورونا في مصر– بنحو ١٢.٢ مليار دولار وبمعدل (١١.٠%) تقريبا، مقارنة بمعدل زيادة سالب بلغ نحو (-١.٢%) في الربع الثالث ومعدل زيادة بلغ (٠.٨%) في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠/٢٠١٩[٣].

---

(١)البنك المركزي المصري:النشرة الإحصائية الشهرية،عدد٢٩٧،ديسمبر ٢٠٢١،ص١٠٩

(٢) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٤٣ و ٤٦

(٣) البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٢٩٧، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٩٥-٩٦

كما استمرت زيادة الدين العام الخارجي في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث بلغ بنهاية يونيو ٢٠٢١ نحو ١٣٧.٩ مليار دولار بزيادة بنحو ١٤.٤ مليار دولار وبمعدل (١١.٧%) مقارنة بالعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وقد نما بمعدل (١.٥%) في الربع الأول، وبمعدل (٣.٠%) في الربع الثاني، وبمعدل (٤.٤%) في الربع الثالث، وبمعدل (٢.٢%) في الربع الأخير من ذلك العام[١]، ويوضح الرسم البياني التالي تطور نمو الدين العام الخارجي المصري.

الشكل البياني رقم (٣٣) تطور الدين العام الخارجي المصري

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد ٢٩٧، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٠٩-١١٠

وبهدف التخفيف من وطأة أزمة الدين العام المصري أكدت الحكومة المصرية على أن خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة[٢] كنسبة من الناتج المحلي يعتبر الهدف الرئيس للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف الحكومة خفض نسبة هذا الدين والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي أقل من ٨٥% من الناتج المحلي مع نهاية

(١) البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٢٩٧، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٩٥-٩٦

(٢) يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإداري، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية) راجع بيانات الدين الحكومي وهيكل المديونية على الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية: www.mof.gov.eg

العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨% من الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار إصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادي مثل فاتورة خدمة الدين العام[١].

وقد كانت الحكومة المصرية تستهدف في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ خفض معدل دين أجهزة الموازنة العامة إلى (٨٣%) من الناتج المحلي الإجمالي[٢]، إلا إن تداعيات الجائحة فرضت عليها تغيير توقعاتها حول ذلك المعدل إلى نحو (٨٩.٨%) من الناتج المحلي في نفس السنة الفترة، ويوضح الشكل البياني التالي تطور نسبة دين أجهزة الموازنة العامة المصري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(١) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٣٣

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠، ص ١٠

الشكل البياني رقم (٣٤) تطور نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

ويتضح من الرسم البياني السابق أن خطة الحكومة المصرية في تخفيض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حققت نجاحاً متواصلاً قبل جائحة كورونا، حيث انخفضت هذه النسبة من (٩٧.٣%) في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى (٩٠.٢%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم إلى (٨٧.٥%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، إلا إن الجائحة وما لحق بها من تأثيرات اقتصادية ومالية حالت دون استمرار انخفاض هذه النسبة، حيث متوقع أن ترتفع إلى (٨٩.٨%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، وأن تسجل تلك النسبة (٨٩.٥%) في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، إي أنها ستبقى في مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة.

أما عن تطور مدفوعات فوائد الدين العام في الموازنة العامة المصرية فيمكن توضيحها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (٣٥) تطور قيمة فوائد الدين العام (بالمليون جنيه)

المصدر: البيان المالي لمشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ٣٨

ويتضح من الشكل البياني السابق أن قيمة فوائد الدين العام كانت قد شهدت إنخفاض طفيف في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نتيجة لسياسات الحكومة المصرية التي تستهدف تخفيض تلك الفوائد، حيث انخفضت إلى ٥٦٦ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٥٦٨.٤ مليار جنيه في العام المالي السابق (٢٠١٩/٢٠٢٠)، إلا إن تداعيات جائحة كورونا وما أسفرت عنه من آثار على الإيرادات والنفقات العامة أدت إلى عودة قيمة فوائد الدين العام للارتفاع مرة أخرى حيث سجلت ٥٧٩.٦ مليار جنيه حسب توقعات الحكومة في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢.

كما أثرت الجائحة على تطور نسبة فوائد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على النحو المبين في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (٣٦) تطور نسبة فوائد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

ويتضح من خلال بيانات الشكل البياني السابق أن نسبة فوائد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (١٠%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى (٩.٨%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وكانت الحكومة المصرية تتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى (٨.٣%) في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ – والتي تم إعدادها قبل تفشي الجائحة – إلا إن تداعيات الجائحة أجبرت الحكومة المصرية إلى تعديل توقعاتها حول هذه النسبة، حيث تتوقع أن تبلغ نحو (٨.٨%) بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، وإن كانت تتوقع أيضا أن تعاود الإنخفاض في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو (٨.٢%)

الفصل الرابع

السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها مصر لمواجهة جائحة كورونا

لقد تباينت سياسات الدول في التعامل مع الجائحة، فبينما اتبعت بعض الدول سياسة الإغلاق المشدد للنشاط الاقتصادي كمحاولة للحد من الانتشار الواسع والسريع للوباء، اتبعت دول أخرى سياسة مناعة القطيع والتي تقوم على السماح باستمرار النشاط الاقتصادي والتعايش مع الوباء[١]، بينما سلكت دول أخرى طريقاً وسطاً بين السياستين، من خلال اتباع سياسة الإغلاق الحذر، والذي يقوم على إغلاق الأنشطة التي يكون فيها اختلاط مباشر بين الجمهور، والسماح بممارسة باقي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بالإجراءات الوقائية.

وأما بالنسبة لمصر، فقد حرصت منذ بداية الأزمة على تبني مدخل متوازن يراعي كل من البشر والاقتصاد[٢]، لذلك فقد اتبعت سياسة الإغلاق الحذر، فلم تلجأ للإغلاق التام حتى لا يتدهور النشاط الاقتصادي، ولم تلجأ إلى سياسة مناعة القطيع حفاظاً على سلامة وصحة المواطنين[٣]، كما لجأت مصر لوضع خطة عاجلة للتعامل مع تداعيات الجائحة، ولقد شملت تلك الخطة إجراءات مالية واقتصادية ونقدية واسعة وسريعة لتجنب أكبر قدر من الخسائر الناتجة عنها، ولقد استطاعت مصر بفضل نجاعة تلك الخطة، أن تتجنب تدهور اقتصادها،

---

(١) من جدير بالذكر أن الدول التي اتبعت سياسة "مناعة القطيع" قد تعرضت لانتقادات شديدة من المؤسسات الصحية والحقوقية لإعطاء الأهمية الاقتصادية أولوية على حياة الناس وسلامتهم، كما أن الدول التي اتبعت اجراءات تقييدية مشددة واجهت حالة من الضجر من مواطنيها نتيجة طول فترة الإغلاق والحجر الصحي، فضلا عن التداعيات الاقتصادية لسياسات الاغلاق، للمزيد راجع: د/ أحمد فايز الهرش: أزمة فايروس كورونا: العولمة ودور جديد للدولة، مرجع سابق، ص ٢٣٣

(2)Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Juny 2020, P. ٢

(٣) د/ منصور لطيف: المرجع السابق، ص ٦٨

فبينما حققت غالبية دول العالم – المتقدمة والنامية – معدلات نمو سالبة بسبب تداعيات الجائحة، كانت مصر من الدول القليلة التي استطاعت أن تحافظ على معدلات نمو إيجابية[١]، صحيح أن معدلات النمو انخفضت عن تلك التي استطاعت تحقيقا قبل الجائحة، ولكنها في النهاية بقيت موجبة، وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على السياسات التي اتبعتها مصر لمواجهة الجائحة، ودورها في الحد من تداعياتها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول

الإطار العام لتعامل مصر اقتصادياً ومالياً مع الجائحة

لقد خلقت جائحة كورونا أوضاعاً مالية واقتصادية غير مسبوقة، سواء أكان على المستوى المحلي أم العالمي، لا سيما في ظل عدم وضوح أبعادها الصحية والاقتصادية، وعدم وجود تصور واضح لمداها الزمنى المتوقع، لذلك فقد تطلبت من الدول بذل جهود متوازية ومتزامنة لحماية الصحة والاقتصاد، وإنقاذ فرص العمل، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة، والفئات والقطاعات الاقتصادية الأشد تضرراً[٢]، كما تطلبت اتباع نهج منسق، تعمل فيه سلطة المالية العامة، والوزارات التنفيذية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، والتجارة والتبادل التجاري، والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية التنظيمية بشكل منسق[٣].

ومما زاد من صعوبة التعامل مع الجائحة أنها مازالت في تطور مستمر، وغير معلوم وقت انتهائها، أو حجم الآثار التي ستتركها على النشاط الاقتصادي، وهو ما يمثل إشكالية كبيرة لدى الحكومات في تحديد حجم الموارد المالية المطلوبة لمواجهتها، والمدى الزمني لإنفاذ سياسات مواجهتها، ومدى جدارة تلك السياسات في احتواء الأزمة والتخفيف من تداعياتها[٤].

---

(١) البورصة المصرية: التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص ١٢

(٢) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص٨

(٣) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٠

(٤) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٥

ولذلك فقد أثبتت تطورات الجائحة أن هناك دولاً كبيرة فشلت في التعامل معها رغم ما تملكه من الإمكانيات والخبرات، وهناك دول أبدت احترافية في طريقة إدارة الأزمة، وتعد مصر من بين الدول التي لاقت طريقة تعاملها مع الأزمة إشادة من المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية[١]، فقد وضعت الحكومة المصرية خطة شاملة للتعامل مع الجائحة، تسعى من خلالها إلى تجنيب الاقتصاد المصري حدوث أية اختلالات كبيرة تحد من قدرته وسرعته على معاودة النمو القوي والمستدام وخلق فرص عمل كافية ومنتجة، كما عملت تلك الخطة على تأمين المسار لتعافي الاقتصاد المصري فور تحسن الأوضاع العالمية وانحسار تداعيات الجائحة[٢]، وقد ساعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتبعته مصر منذ عام ٢٠١٦ في تعزيز قدرة مصر على مواجهة التكاليف البشرية والمالية الهائلة الناجمة عن الجائحة، حيث استطاعت مصر بفضل الإصلاحات الاقتصادية توفير مساحة مالية أكبر لتحمل الأثر السلبي للأزمة[٣].

وقد قامت الحكومة المصرية بوضع إطار عام للتعامل مع الجائحة يقوم على أربعة ركائز أساسية هي[٤]:

---

(١) د/ منصور لطيف: المرجع السابق، ص ٦٨

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٨

(3) International Food Policy Research Institute and Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: COVID-19 and the Egyptian Economy, Op.Cit,P.1

(٤) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٨-٩، و مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري: تقرير بعنوان "تداعيات كوفيد-١٩ على القارة السمراء"، مرجع سابق، صفحات ٢٦ و ٦٥

١ – التعامل مع الأزمة على مراحل، وبشكل سريع ومؤثر، مع الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية دون التأثير على المكتسبات المحققة، والإسراع بوتيرة الإصلاحات الهيكلية لتحقيق التقدم أثناء الأزمة وما بعدها.

٢ – استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخارج منها وتعديلها وفقاً للتطورات التي تطرأ على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال المراحل المختلفة للأزمة على المدى القصير والمتوسط.

٣ – الانتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من الحماية والمساندة للفئات الأولى بالرعاية والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً.

٤ – تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الرأي العام، والإعلان بشكل واضح عن حجم برامج المساندة وتطورها، فضلاً عن اتخاذ تدابير استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الأزمة.

ولقد راعت هذه الركائز توصيات المؤسسات الدولية ذات الصلة التي طالبت أن ينصب التركيز في المدى القصير في البلدان النامية على تدابير الاحتواء والتخفيف التي من شأنها إبطاء انتشار الفيروس وحماية الإنسان وعلى تدابير الإغاثة في حالات الطوارئ التي تحول دون حدوث أزمة صحية من جراء البطالة الجماعية والإفلاس، بحيث لا يمثل هدف توجيه سياسات الاقتصاد الكلي لحفز الاقتصاد الهدف الأوحد في المدى القريب، لاستحالة ذلك في ضوء تدابير الاحتواء المقيدة للعرض، بل في دعم المتضررين كذلك بالتزامن، وتقديم خدمات عامة فعالة، مع الحفاظ على نهج سليم يحقق استقرار الاقتصاد الكلي[١]، كما أوصت المؤسسات الدولية بأن تكون الإجراءات المالية موجهة على نحو أكثر دقة إلى الأسر الأكثر احتياجاً أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تصنيف المستفيدين إذا لزم الأمر

(١) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٠

حسب مستويات الدخل أو القطاعات أو الأوضاع المسبقة للشركات، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً له[١].

وقد ساعدت تلك الركائز في إنجاح خطة مصر في التعامل مع الجائحة حتى الآن، فنظراً لافتقار حكومات البلدان النامية – ومنها مصر – للموارد المالية الكافية، والقدرات المؤسسية المتاحة في الاقتصادات المتقدمة، فقد تعين عليها أن تحدد أولويات واضحة[٢]، وهو ما فعلته مصر، حيث اتسمت خطتها بالمرونة والوضوح والشفافية، وركزت على مبدأ أولوية مساندة غير القادرين وإنقاذ الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً.

المبحث الثاني

السياسات المالية التي اتبعتها مصر للحد من تداعيات الجائحة

لاشك أن السياسات المالية كانت من أهم الأدوات التي استخدمتها الدول في مواجهة جائحة كورونا، فنظراً للآثار الانكماشية التي سببتها الجائحة لجأت الحكومات إلى التدخل من خلال السياسات المالية لتنشيط الأسواق، وتشجيع الإنتاج والاستهلاك، والمحافظة على استقرار الدخول، ودعم الفقراء، والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي[٣]، حيث قامت معظم دول العالم بتقديم حوافز إنقاذ اقتصادية للتخفيف من تداعيات الجائحة[٤]، وإن كان مقدار ما تم تقديمه من سياسات وإجراءات يختلف بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة وقدراتها المالية[٥]،

---

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية" ص ٦

(٢) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤١

(٣) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص ١٤

(٤) د/ عثمان محمد عثمان: المرجع السابق، ص١٩

(٥) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص ٢٢٧

إذ عانت بعض الدول الفقيرة في التعامل مالياً مع الأزمة نظراً لمحدودية حزم التحفيز المالي بسبب انخفاض متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي[١].

وقد شملت الإجراءات المالية التي اتخذتها الدول جانبي الإيرادات والنفقات معاً، ففيما يتعلق بجانب الإيرادات تضمنت تلك الإجراءات الإعفاء من دفع الإيجارات وضرائب العقارات والأراضي، وتأجيل إقرارات ومدفوعات ضرائب الأفراد والشركات أو الإعفاء منها، وتعليق الرسوم والغرامات الحكومية أو تخفيضها[٢]، وذلك بهدف إتاحة السيولة المتوفرة لدى الشركات والأفراد في السوق، وعدم سحب ما يتوفر لدى الشركات من أموال نقدية في هذا الوقت الحساس[٣].

أما إجراءات الإنفاق فقد ركزت على زيادة إعانات البطالة والتحويلات النقدية إلى الأسر منخفضة الدخل، والدعم المالي المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدعم المالي على رسوم المرافق، وتقديم قروض مدعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات العاملة في القطاعات الأكثر تضرراً والأسر منخفضة الدخل[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات والتسهيلات المالية التي اتبعتها الدول لمواجهة جائحة كورونا تتشابه إلى حد بعيد مع الإجراءات التي تم اتخاذها إبان الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وبالرغم من أن تلك الإجراءات قد نجحت حينها في اجتياز المرحلة الخطرة من الأزمة وامتصاص الصدمة الاقتصادية، إلا إنها أورثت الاقتصاد العالمي ديوناً قياسية لم يعد يحتمل

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): تقرير بعنوان "تداعيات كوفيد-١٩ على القارة السمراء"، مرجع سابق، ص ٣٤

(٢) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية"، ص ٥

(٣) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٣٠

(٤) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية"، ص ٥

المزيد منها، كما أنها استنفدت كل الإجراءات النقدية، لذلك من المحتمل أن تكون تكلفة اللجوء إلى تلك الإجراءات في ظل الأزمة الحالية قاسية جداً على المدى البعيد[١].

وبالنسبة لمصر، فقد وضعت خطة مالية لمواجهة الجائحة تقوم على أربع مراحل متتالية هي[٢]:

١ – دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد المصري، بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة.

٢ – الإعلان عن وبدأ تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات المالية التي تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية.

٣ – تحديث الإطار الكلي للموازنة العامة للدولة وفقاً للتقديرات المحدثة الصادرة عن الجهات المعنية.

٤ – الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح ومشاركة الإجراءات والأهداف المالية المحدثة مع المعنيين.

كما قدمت الحكومة المصرية في إطار خطتها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا حزمة تحفيز مالي بلغت قيمتها قرابة ١٠٠ مليار جنيه لقطاعات اقتصادية مختلفة، كما خصص جزء كبير لدعم الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل والفئات التي تضررت بشكل كبير من تداعيات الجائحة[٣]، وقد أكدت الحكومة على أن هذا المبلغ تم توفيره من احتياطي الظروف الاستثنائية دون تعديل في الموازنة، ويوضح الجدول التالي توزيع حزمة التحفيز المالي التي قدمتها الحكومة المصرية لمواجهة الجائحة.

---

(١) د/ صقر حمد الجيباني: المرجع السابق، ص ١١٤

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص٨ – ٩

(٣) المرجع السابق مباشرة، ص9

الجدول رقم (١٠) توزيع حزمة التحفيز المالي لمواجهة جائحة كورونا (بالمليون جنيه)

بنود الإنفاق المالي التحفيزي	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	الإجمالي
١ . إنفاق إضافي على قطاع الصحة	٨,٢٢٣	٨,٢١١	١٦,٤٣٤
٢ . الدعم الموجه للقطاعات المتضررة	٣٠,٣٠٦	٣٤,٢٢٦	٦٤,٥٣٢
– دعم عام	٣,٠٠٠	٠	٣,٠٠٠
– دعم الصناعة	٧,٦٨٥	٩,٨٣٥	١٧,٥٢٠
– دعم المصدرين	٣,٠٠٠	١٨,١٠٨	٢١,١٠٨
– دعم السياحة	٢٠٠	٣,٢٠٠	٣.٤٠٠
– دعم الطيران	٢,٤٢١	٣,٠٨٣	٥,٥٠٤
– دعم شركات المقاولات	١٤,٠٠٠	٠	١٤,٠٠٠
٣ – دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	٤٣٩	٢٩٢	٧٣١
٤ – دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف المالي	٩,٠٠٠	٤,٢٦٠	١٣,٢٦٠
٥ – الدعم المقدم للقطاعات الأخرى	٦٤٠	٣,٥٣٠	٤.٠٧٠
الإجمالي	٤٨,٦٠٨	٥٠,٥١٩	٩٩,١٢٧

المصدر: البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٩

كما قامت الحكومة المصرية بوضع عدة برامج حكومية تهدف إلى تقليل الخسائر المالية للشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، كما اتخذت عدة إجراءات شملت: خفض أسعار الغاز الطبيعي وأسعار الكهرباء للمصانع، وتثبيت أسعار الكهرباء للاستخدامات الصناعية لفترة

تتراوح من ٣ – ٥ سنوات قادمة، بالإضافة إلى تأجيل تحصيل الضريبة العقارية المفروضة على المصانع والنشآت السياحية[١].

ولا شك أن تلك الإجراءات تعد ضرورية للحد من تداعيات الجائحة وتخفيف آثارها على الاقتصاد، حيث أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة أن تعمل الدول على ضمان كفاية الموارد المتاحة للنظم الصحية، وتوجيه برامج الدعم بدقة نحو الفئات المستحقة من الأولويات العاجلة، كما يتعين على الحكومة وصناع السياسات مواصلة العمل بحسم لتأمين الوظائف وتوفير السيولة للشركات والأسر وحماية الفقراء، واتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة مواطن الضعف الملحة في البلدان التي تعاني من ضيق الحيز المالي لضمان سلامة التعافي والحفاظ في الوقت نفسه على استدامة الأوضاع الاقتصادية الكلية[٢].

المبحث الثالث

السياسات النقدية والمصرفية التي اتبعتها مصر للحد من تداعيات الجائحة

لقد استدعت جائحة كورونا تكاتف كل الجهود، وتطلبت استخدام شتى السياسات الحكومية لمواجهتها والحد من تداعياتها، ومن أهم هذه السياسات التي استخدمتها الدول في مواجهة تلك الجائحة السياسات النقدية والمصرفية، حيث لجأت البنوك المركزية إلى استخدام كافة أدوات السياسة النقدية والمالية، بما في ذلك الأدوات غير التقليدية، بهدف ضمان القدر الكافي من السيولة مع الإبقاء على معدلات التضخم منخفضة ومستقرة[٣]، فوسط تداعيات الجائحة وما نتج عنها من تباطؤ حاد للاقتصاد العالمي، اتجهت العديد من البنوك المركزية في

---

(١) الهيئة العامة للرقابة المالية، والمركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة: تقرير بعنوان "رسم ملامح الاستدامة المالية في زمن كورونا"، مرجع سابق، ص ٢

(٢) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول "التطورات والآفاق الإقليمية"، ص ١

(٣) مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد " استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص ١٤

الدول المختلفة لاتباع سياسات نقدية توسعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة والتوسع في شراء الأصول والسندات لدعم السيولة في أسواق المال ولمحاولة تنشيط الاقتصاد[١]، وضخ سيولة إضافية في الأسواق بهدف تحريك الطلب وتعزيز حركة الأسواق[٢]، واستخدمت أدوات عديدة لزيادة الإقراض، بما في ذلك تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتشجيع على تأجيل سداد مدفوعات القروض، وتخفيض تكلفة إعادة التمويل[٣].

كما قامت العديد من البنوك المركزية كذلك بتيسير السياسة المالية الكلية، من خلال إرخاء المتطلبات الرأسمالية المضادة للاتجاهات الدورية، مع تخفيض متطلبات نسب السيولة وكفاية رأس المال في الوقت نفسه، إلى جانب إرخاء قواعد تصنيف القروض ورصد المخصصات، كما تم استخدام سعر الصرف كهامش وقائي في البلدان ذات العملات المرنة، حيث تم تنفيذ تدخلات في سوق النقد الأجنبي للحيلولة دون اضطراب الأوضاع السوقية والتصدي لضغوط التخفيضات المفرطة[٤].

وفي مصر، فقد اتخذ البنك المركزي المصري – باعتباره المسئول عن وضع وإدارة السياسة النقدية – العديد من الإجراءات التي استهدف من خلالها الحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري، ودعم الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية الأخرى التي اتخذتها الحكومة المصرية، وتتمثل أهم تلك الإجراءات فيما يلي:

---

(١) صندوق النقد الدولي: أزمة كوفيد – ١٩ تهديد للاستقرار المالي العالمي، متاح بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠٢٠ على الموقع الرسمي للصندوق: www.imf.org

– وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، ص ٢٠

(٢) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٧

(٣) أحمد فاروق غنيم: المرجع السابق، ص٢٢٧

(٤) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل الأول " التطورات والآفاق الإقليمية"، ص ٥ – ٦

أولاً: تخفيض أسعار العائد لتحفيز الاقتصاد على النمو

لقد أدت حالة الإغلاق التي فرضتها الدول للحد من انتشار الجائحة إلى إحداث آثار انكماشية كبيرة في الاقتصادات المختلفة، حيث انخفض الطلب الكلي، وتعثر العمل والإنتاج، وهو ما استدعى من السلطات النقدية المختلفة تخفيض أسعار الفائدة، بهدف توفير السيولة اللازمة لتشجيع الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم إنعاش الاقتصاد والخروج من حالة الركود التي سببتها الجائحة[١]، فمن المعلوم أن سياسة تعديل سعر الفائدة من السياسات النقدية التي تستخدم لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود، وفي حالة كورونا كانت الأسواق بحاجة إلى ضخ مزيد من السيولة، وهذا لا يمكن تحقيقه مع أسعار فائدة مرتفعة[٢].

لذلك فقد قررت البنوك المركزية الرئيسية كالبنك الفيدرالي الأمريكي، وبنك إنجلترا، والبنك المركزي الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو قريبة جداً من الصفر، والحفاظ على برامج شراء الأصول وأهمها السندات الحكومية لضمان توافر سيولة إضافية بالأسواق[٣]، وعلى وجه التحديد فقد خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساسي خمس مرات خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بإجمالي قدره (٢.٢٥) نقطة مئوية ليصل نطاقة إلى (- ٠.٢٥ %)، وذلك لدعم التوظيف والمحافظة على استقرار الأسعار، وبالمثل خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة على الإيداع لليلة واحدة بمقدار ١٠ نقاط أساس لتبلغ (- ٠.٥٠ %) في سبتمبر ٢٠١٩ وهو الخفض الأول منذ مارس ٢٠١٦، كما قرر بنك إنجلترا خفض أسعار الفائدة مرتين خلال شهر مارس ٢٠٢٠ بإجمالي قدره ٦٥ نقطة أساس لتصل إلى مستوى قياسي منخفض قوامه (٠.١ %)، وفي الاقتصادات الناشئة خفض بنك الشعب الصيني نسبة الاحتياطي الإلزامي ثلاث مرات لجميع البنوك بمقدار ٢.٥ نقطة مئوية (في سبتمبر ٢٠١٩، ويناير ومايو ٢٠٢٠)، لتبلغ (١١.٠%) في البنوك الكبرى، وفي

([1]) World Bank Group: Global Economic Prospects Report, JUNE 2020, P.3

([٢]) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٨

([٣]) وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١، ص ٢٠

السياق ذاته قرر بنك الاحتياطي الهندي خفض سعر الفائدة أربع مرات بواقع ١٧٥ نقطة أساس في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليبلغ (٤.٠%)، كما خفض بنك البرازيل المركزي سعر الفائدة الأساسي ثمان مرات بواقع ٤٢٥ نقطة أساس في ذات السنة المالية ليصل إلى (٢.٢٥%)، وخفض بنك روسيا المركزي سعر الفائدة سبع مرات بواقع ٣٠٠ نقطة أساس في ذات السنة المالية كذلك ليصل إلى (٤.٥%)[١].

وتماشياً مع اتجاه البنوك المركزية في دول العالم المختلفة قرر البنك المركزي المصري في بداية الأزمة خفض أسعار العائد الأساسية لديه بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسة عند مستوى (٩.٢٥%) و(١٠.٢٥%) و(٩.٧٥%) على الترتيب، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى (٩.٧٥%)، وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، ثم قام بعد ذلك مع اشتداد تداعيات الأزمة بخفض تلك الأسعار مرتين أخرتين على التوالي في سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢٠، ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى (٨.٢٥%) و(٩.٢٥%) و(٨.٧٥%) على الترتيب، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى (٨.٧٥%)[٢].

ثانياً: تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والشركات والأفراد

لقد أثرت جائحة كورونا على قدرة الأفراد على الوفاء بالالتزامات الائتمانية، حيث انخفضت دخول الأفراد والشركات بسبب إجراءات الإغلاق وانكماش الطلب التي أسفرت عنها الجائحة[٣]، لذلك فقد أوصت المؤسسات الدولية بضرورة أن تضع الدول المختلفة برامج لتمديد

---

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ١

(٢) البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان " تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، مايو ٢٠٢١، ص ١، النشرة متاحة على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

(٣) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٢٦

آجال سداد القروض الفردية كتدبير جوهري لمواجهة الأزمة[١]، وفي ضوء خشية الدول من تكرار ما حدث في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وظهور أزمة ديون نتيجة تعثر المقترضين في الوفاء، بادرت باتخاذ إجراءات سريعة في هذا الأمر، حيث أصدرت البنوك المركزية توجيهات للبنوك بتأجيل ديون الأفراد والمؤسسات لعدة أشهر، كما طالبت بجدولة الديون ما أمكن للشركات المتعثرة بسبب الأزمة[٢].

وفي هذا السياق قام البنك المركزي المصري بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وكذلك الشركات المتوسطة والصغيرة، وذلك لمدة ستة أشهر تنتهي في سبتمبر ٢٠٢٠[٣]، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد، على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل[٤]، كما قام البنك المركزي المصري بإلزام البنوك بعدة إجراءات بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية، وذلك بهدف استمرار دعم العملاء الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية بسبب الجائحة، ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي[٥]:

١ – تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع كافة العملاء وفقاً للتدفقات النقدية المستقبلية لهم على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد.

---

(١) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا): نشرة بعنوان "فيروس كورونا: استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء"، ص ٤، متاحة على الموقع الرسمي لمنظمة الإسكوا: www.unescwa.org

(٢) د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير، مرجع سابق، ص ١٣٠

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري: تقرير "تداعيات كوفيد–١٩ على القارة السمراء"، مرجع سابق، ص ٢٦

(٤) البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان " تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، مرجع سابق، ص ١

(٥) المرجع السابق مباشرة، ص ١

٢ – إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول إلى هيكل جديد للتسهيلات الإئتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية على السداد، مع إيلاء عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خلال الفترة السابقة.

٣ – في حالة إعادة هيكلة المديونية والانتظام في السداد – دون وجود صعوبات مالية لدى العميل – فلا يعد ذلك مؤشراً من مؤشرات الزيادة الجوهرية للمخاطر الإئتمانية.

٤ – دراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة، وإجراء اختبارات تحمل لتحديد تأثير الأزمة على المحفظة الإئتمانية، ووضع خطط للتعامل مع أي خسائر محتملة.

ثالثاً: دعم القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة.

رغبة في دعم القطاعات المتضررة بشدة من جراء الجائحة قام البنك المركزي المصري بتوجيه البنوك بدراسة ومتابعة هذه القطاعات ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها، كما قام بتقديم العديد من المبادرات التي تساعد في توفير التمويل اللازم لهذه القطاعات، وقد تمثلت أهم تلك المبادرات فيما يلي[١]:

١ – مبادرات دعم القطاع السياحي:

يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات التي تضررت بسبب الجائحة، لذلك قدم البنك المركزي عدة مبادرات لدعم هذا القطاع، ومن أهم تلك المبادرات ما يلي:

– مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، حيث قرر البنك المركزي زيادة المبلغ المخصص للمبادرة ليصل إلى ٥٠ مليار جنيه بدلاً من ٥ مليار جنيه، بسعر عائد ٨% بدلاً من ١٠% (يحسب على أساس متناقص)، لمدة حدها الأقصى ١٥ سنة.

– مبادرة تمويل رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بضمان وزارة المالية، حيث قام البنك المركزي بتخصيص شريحة بمبلغ ٣ مليار جنيه

(١) البنك المركزي المصري: تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، مرجع سابق، ص ٢ – ٤

من مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي بسعر عائد ٥% (يحسب على أساس متناقص) لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية، بحيث يكون الحد الأقصى للتمويل في ظل المبادرة مبلغ ٣٠ مليون جنيه للعميل الواحد و ٤٠ مليون جنيه للعميل والأطراف المرتبطة به.

– مبادرة تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في مجال السياحة: حيث قرر البنك المركزي مد فترة سريان مبادرة دعم القطاع السياحي لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، يتم خلالها قبول أي طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك لمدة أقصاها ٣ سنوات، بحيث يتم ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة، فضلاً عن رسملة عائد التسهيلات على أصل الدين وعدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة لمدة ثلاث سنوات بحد أقصى.

٢ – مبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات:

تتضمن تلك المبادرة إتاحة مبلغ ١٠٠ مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد سنوي ٨% (يحسب على أساس متناقص) لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي، والشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي بما يشمل محطات تصدير وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات وغيرها، وكذلك الثروة السمكية والداجنة والحيوانية، والشركات العاملة في قطاع المقاولات التي يبلغ حجم أعمالها/إيراداتها السنوي ٥٠ مليون جنيه فأكثر، على أن يتم الاعتداد بحجم الأعمال/الإيرادات السنوية للعميل والأطراف المرتبطة به بصورة مجمعة، وتستخدم المبادرة في منح تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء الخامات مستلزمات الإنتاج، وكذلك الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج، إلى جانب رواتب وأجور العاملين ومصروفات أخرى.

وقد أوصت بعض المؤسسات الدولية بضرورة تقديم دعم إئتماني وقروض معفاة من الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة[1]، لذلك فقد أبقى البنك المركزي على سريان مبادرته

(1) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا): نشرة بعنوان "فيروس كورونا: استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء"، مرجع سابق، ص ٤

لتمويل الشركات الصغيرة ذات حجم أعمال/إيرادات سنوي من مليون جنيه حتى أقل من ٥٠ مليون جنيه بسعر عائد ٥%.

٣ – مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل:

وفقاً لهذه المبادرة تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد ٨% (يحسب على أساس متناقص) لمدة حدها الأقصى ٢٠ سنة بشروط محددة، يتم توجيهها لعملاء التمويل العقاري من متوسطي الدخل الذين لا يتجاوز الحد الأقصى لدخلهم الشهري عن ٤٠ ألف جنيه للفرد، و٥٠ ألف جنيه للأسرة.

رابعاً: إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية:

للمحافظة على توافر السلع الأساسية المستوردة قام البنك المركزي المصري بتوجيه البنوك للقيام بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية – وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية – لتغطية احتياجات السوق[١].

خامساً: تنفيذ عدة إجراءات لتقليل الاحتكاك وتشجيع المعاملات المصرفية الإلكترونية:

ينتقل فيروس كورونا من خلال الاحتكاك المباشر بين الناس ولمس الأسطح، لذا فقد اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات التي تعمل على الحد من الاحتكاك المباشر بين العملاء في البنوك والأسواق وتجنب لمس النقود بقدر الإمكان، ومن أهم تلك الاجراءات ما يلي[٢]:

١ – إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الالكترونية لمدة ستة أشهر انتهت في سبتمبر ٢٠٢٠، وتم مد فترة الإعفاء على عمليات السحب النقدي من الصرافات الآلية حتى نهاية يونيو ٢٠٢١

---

(١) البنك المركزي المصري: تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، مرجع سابق، ص ٢

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص ٢ – ٥

٢ – إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة ثلاثة أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها، ثم تم مد تلك الفترة حتى نهاية يونيو ٢٠٢١، وذلك للحد من التعاملات النقدية.

٣ – إقرار بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل وأدوات الدفع الالكتروني بهدف التيسير على المواطنين، مثل: تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما، وإصدار المحافظ الالكترونية، وإلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول، وكذلك إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين أي حساب هاتف محمول وأي حساب مصرفي، بالإضافة إلى إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً للمواطنين مجاناً، وذلك كله حتى نهاية يونيو ٢٠٢١.

٤ – وضع حد أقصى يومي لعمليات السحب والإيداع بفروع البنك بمبلغ ٥٠ ألف جنيه للأفراد، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه لعمليات السحب والإيداع من ماكينات الصراف الآلي لفترة مؤقتة بهدف دفع الأفراد نحو العمليات الإلكترونية التي لا تتضمن لمس النقود.

٥ – إطلاق مبادرة البنك المركزي للسداد الالكتروني، والتي تستهدف زيادة أعداد وسائل القبول الالكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية لتدعيم المعاملات اللاتلامسية، ويستفيد من هذه المبادرة الشركات والتجار الذين ليس لديهم نقاط بيع الكترونية أو رمز الاستجابة السريع، وقد كان من المستهدف نشر عدد ١٠٠,٠٠٠ نقطة بيع الكترونية يتحمل تكلفتها البنك المركزي المصري، وذلك لتحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الالكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها أعداد كافية، وقد استجابت البنوك لمبادرة البنك المركزي وقامت بنشر ما يقرب من ١٥٦,٠٠٠ نقطة بيع الكترونية في فترة وجيزة، لذا فقد قرر البنك المركزي تحمل قيمة حافز نشر العدد سالف الذكر من نقاط البيع، فضلاً عن تحمل حافز نشر عدد ١٠٠,٠٠٠ نقطة بيع الكترونية جديدة سيتم نشرها من قبل البنوك في عدد من المحافظات المحددة، أما فيما يتعلق برمز الاستجابة السريع، فيستهدف البنك المركزي نشر عدد

٢٠٠,٠٠٠ رمز استجابة سريع لدى التجار والشركات مع تخصيص برامج تحفيزية للبنوك، كما ستقوم البنوك المصدرة بتقديم حوافز للعملاء لتشجيعهم على استخدامها.

٦ – مبادرة نشر ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي، ففي ضوء رصد البنك المركزي لبعض الصعوبات التي تواجه المواطنين في عمليات السحب والإيداع النقدي في مصر بسبب نقص أعداد ماكينات الصراف الآلي والحاجة إلى تحسين توزيعها الجغرافي، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة تستهدف نشر ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي كمرحلة أولى، مقسمة على عدد من البنوك بناءً على عدد عملاء كل بنك، ليصل بذلك إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ ماكينة موزعة على كافة المحافظات.

٧ – السماح بالمشاركة في اجتماعات مجالس إدارات البنوك دون التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف، وعدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً حتى نهاية يونيو ٢٠٢١.

ولا شك أن كل تلك الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل البنك المركزي المصري قد ساهمت في الحد من تداعيات الجائحة، وساعدت في إنجاح خطة الحكومة المصرية في التعامل مع الجائحة والخروج منها بأقل قدر من الخسائر.

الخاتمة

تختلف الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا عن كثير من الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة لها، فهذه الأزمة لا ترجع في الأساس لأسباب اقتصادية كمعظم الأزمات السابقة، وإنما هي أزمة مستوردة من القطاع الصحي، إذ ظهرت تجلياتها نظراً للتدابير الصحية التي اتخذتها الدول لكبح الانتشار السريع للوباء، والأعباء المالية التي تحملتها الحكومات لتقديم الرعاية الصحية للمصابين وتقديم برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي.

وبالرغم من أن هناك العديد من الأمراض والأوبئة التي انتشرت قبل جائحة كورونا، إلا إن جائحة كورونا تسببت في حدوث حالة من الذعر والقلق بين السكان والمسؤولين في مختلف أنحاء العالم، وفرضت على شتى دول العالم سرعة اتخاذ تدابير احترازية للسيطرة على الوباء والحد من انتشاره، وهو ما أثر بالسلب على النشاط الاقتصادي، حيث أدت تلك التدابير إلى انخفاض الإنتاج، وتدني الدخول، وارتفاع نسب البطالة، وهو ما أدي إلى انخفاض الاستهلاك، الأمر الذي كاد أن يدخل الاقتصادات المختلفة في حلقة مفرغة لولا تدخل الحكومات بحزم إنقاذ مالية واقتصادية لإنعاش الاقتصاد وتنشيط العمل والإنتاج.

لذلك فقد حاولنا في البحث تحليل تداعيات تلك الجائحة على الاقتصاد العالمي، وكذلك تحليل تداعياتها على الاقتصاد والمالية العامة في مصر، ودراسة السياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها مصر للتعامل معها، وتقييم مدى نجاعة تلك السياسات في الحد من تداعيات الجائحة، ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، وعدة توصيات، نعرضهما فيما يلي:

أولاً: النتائج

١ – لقد ألحقت جائحة كورونا أضراراً بالغة بالاقتصاد العالمي، وأدخلته في ركود اقتصادي كبير لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، أفضى إلى انخفاض معدل نمو الناتج العالمي إلى نحو (–٣.٣%) في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنحو (٢.٨%) في عام ٢٠١٩ ونحو (٣.٦%) في عام ٢٠١٨، ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي العالمي بنحو

(٥.١%)، كما أدت إلى زيادة أعداد الفقراء المدقعين بنحو ٨٨ مليون شخص، وزيادة عدد من يعانون من سوء التغذية بنحو ٩٦ مليون شخص، وفقدان نحو ١٤٤ مليون وظيفة، وانخفاض التجارة العالمية بنحو (٨.٥%)، ناهيك عن التأثير السلبي على معظم القطاعات الاقتصادية في شتى دول العالم.

٢ – كذلك فقد ألحقت الجائحة أضراراً بالغة بالاقتصاد المصري، وأعاقت استمرار تحسن مؤشراته الاقتصادية الذي بدا واضحاً في الآونة الأخيرة، حيث أدت الجائحة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى (٣.٦%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو (٥.٦%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وأدت إلى زيادة قيمة العجز الكلي في ميزان المدفوعات المصري بشكل كبير بلغ نحو ٨.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ١٠٢.٥ مليون دولار فقط في ٢٠١٩/٢٠١٨، وأدت إلى ارتفاع معدل البطالة إلى (٩.٦%) في الفترة أبريل/يونيو ٢٠٢٠ مقابل (٧.٥%) في نفس الفترة من عام ٢٠١٩، كما أدت كذلك إلى انخفاض معدل الاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية في مصر بمعدل (١٦.٩%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وإلى خروج تدفقات رأسمالية ضخمة من مصر تزيد عن ١٥ مليار دولار في الفترة مارس/أبريل ٢٠٢٠ بسبب انسحاب المستثمرين من الأسواق الصاعدة بحثاً عن الاستثمار الآمن، وأثرت الجائحة كذلك على معظم القطاعات الاقتصادية المصرية، وعلى رأسها قطاع السياحة الذي شهد توقف كامل في الفترة أبريل/يونيو ٢٠٢٠ أفضى إلى تراجع متحصلات إيرادات السياحة في ميزان المدفوعات المصري بنحو (٢١.٦%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٣ – كما كان لجائحة كورونا تأثير سلبي على المالية العامة المصرية كذلك، إذ أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٧١.٦ مليار جنيه وبنسبة (١٣.٣%) لتبلغ نحو ١١١٧.١ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٢٨٨.٧ مليار جنيه كانت الحكومة المصرية تتوقع تحصيلها قبل الجائحة، وقد شمل الانخفاض المتوقع كلاً من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وعلى الجانب الآخر أدت الجائحة إلى زيادة النفقات العامة (الاستخدامات) المتوقع إنفاقها في نفس العام بنحو ٢٢١.٦ مليار جنيه وبنسبة

(١١.٦%) لتسجل نحو ٢١٣٢.٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٩١١.٣ مليار جنيه تم إنفاقها في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية بنحو ٧٢.٣ مليار جنيه ليسجل نحو ٥٠٦.٤ مليار جنيه مقارنة بعجز يقدر بنحو ٤٣٤.١ مليار حنيه كانت الحكومة المصرية تتوقع قبل تفشي الجائحة أن تحققه في نفس العام.

٤ – بالرغم من تأثير الجائحة السلبي على الاقتصاد والمالية العامة المصريين إلا أن الاقتصاد المصري يعد من الاقتصادات القليلة التي استطاعت تحقيق معدلات نمو إيجابية في عام ٢٠٢٠ بالرغم من تداعيات الجائحة، ويرجع ذلك إلى أمرين: الأمر الأول مرتبط ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنت مصر تطبيقه بداية من عام ٢٠١٦، والذي كان له دور كبير في رفع كفاءة الاقتصاد المصري، على النحو الذي جعله يقف صامداً في وجه التحديات التي فرضتها الجائحة، والأمر الثاني مرتبط بالسياسات الاقتصادية والمالية التي وضعتها مصر لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة، حيث لعبت تلك السياسات دور مهم في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته على الخروج من الجائحة بأقل قدر من الخسائر.

ثانياً: التوصيات

١ – نوصي الحكومة المصرية بعدم الاستعجال في تعليق أو إلغاء التدابير الصحية، وكذلك السياسات المالية والاقتصادية التي وضعتها للحد من تداعيات الجائحة، حتى لا يعاود الفيروس الانتشار بشكل أوسع، مما يعرقل قدرة الاقتصاد المصري على الخروج من الأزمة، لاسيما وأن الآثار الاقتصادية والمالية للجائحة لن تكون قاصرة على المدى القريب فقط – وفقاً لتقديرات العديد من المؤسسات الدولية – بل ستترك جروحاً غائرة في الاقتصادات المختلفة، الأمر الذي يتطلب استمرار برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي التى وضعتها الدولة لفترة أطول من الزمن، بل وربما زيادة الدعم المقدم بقدر المستطاع، حتى تتمكن القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من استرداد عافيتها بشكل كامل لتتمكن من مواصلة الإنطلاق.

٢ – نوصي وزارة المالية المصرية بإنشاء صندوق مالي احتياطي يودع فيه سنوياً جزء من الإيرادات العامة، ويتم استثمار أمواله لصالحه، حتى يوفر احتياطي مالي للحكومة يمكن اللجوء إليه في فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، والتي يبدو أنها ستتكرر في الفترة المقبلة نظراً للنزاعات الاقتصادية والعسكرية والاضطرابات الاقتصادية العالمية التي تلوح في الأفق، ناهيك عن الانتشار المتكرر للأوبئة والأمراض في الفترة الأخيرة.

٣ – نوصي المسئولين وواضعي السياسات الاقتصادية في مصر بالعمل بقدر الإمكان على تحويل المحنة إلى منحة، واستغلال الأزمة لزيادة قوة الاقتصاد المصري ودفع النمو الاقتصادي قدماً، فقد أثبتت الأزمة أن القطاع الزراعي المصري قادر على تلبية احتياجات مصر من المنتجات الزراعية إذا تم استغلاله على النحو الأمثل، حيث لم يظهر في خضم الأزمة أي مشكلات متعلقة بنقص المنتجات الغذائية رغم توقف سلاسل الإمداد الدولية لبعض الوقت، كما أثبتت الأزمة أن القطاع الصناعي المصري قادر على تعويض احتياجات السوق المصري من كثير من السلع الصناعية المستوردة، وهكذا باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى التي أبدت كفاءة كبيره وقدرة عالية على التحمل في ظل الأزمة، وهو ما ينبئ بمستقبل مزدهر لتلك القطاعات وللاقتصاد المصري ككل إذا ما تم صياغة سياسات سليمة تستغل القدرات والإمكانتيات الاقتصادية المصرية الاستغلال الأمثل.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١ – الكتب والمعاجم

– المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية: فيروس كورونا المستجد(covid–19)، سلسلة الثقافة الصحية (١٣٤)، الكويت، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٢٠م.

– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،٢٠٠٤.

– د/ الوليد أحمد طلحة: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، أبريل ٢٠٢٠.

– د/ عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.

– د/ عبلة عبد اللطيف وآخرون: تحليل قطاعي لتداعيات كوفيد – ١٩ على الاقتصاد المصري، الجزء الأول، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، أبريل ٢٠٢٠.

٢ – الأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية

– أحمد فاروق غنيم: كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مجلد ٣٦، عدد ٢، يوليو ٢٠٢٠.

– د/ أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد – ١٩، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٠.

– د/ أحمد فايز الهرش: أزمة فيروس كورونا: العولمة ودور جديد للدولة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلووم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، عدد ٢، مجلد ٣، جوان/يونيو ٢٠٢٠.

– د/ أحمد مهدي بلوافي: تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد ١٣، أغسطس ٢٠٢٠.
– د/ البشير البونجي: الأبعاد السسيو اقتصادية لفيروس كورونا على النظام العالمي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد ٢٠، يوليو ٢٠٢٠.
– د/ السيد على أبو فرحة: السياسة الأفريقية تحت وطأة جائحة كورونا نحو مزيد من الارتباك والتعقيد، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد٤٥، يوليو٢٠٢٠.
– أيمن نور الدين عمر: كورونا وأزمات الاقتصادات الدولية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣، العدد ٤٩٩، سبتمبر ٢٠٢٠.
– جواد الحمد: أزمة كورونا والعالم العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٢٤، عدد ٩٢، الأردن، صيف ٢٠٢٠.
– د/ حسن بوغشي: أزمة المالية العمومية في زمن كورونا، مجلة القانون والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول بالمغرب، عدد ٥٩، ٢٠٢٠.
– د/ سالي فريد: تداعيات جائحة كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد ٢،العدد ،الصيف والخريف ٢٠٢٠.
– سامح راشد: انكشاف العولمة .. عالم ما بعد كورونا، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠.
– د/ سحر عبود، د/ أسماء المليجي: التداعيات المحتملة لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢١.
– د/ سحر عبود، د/ أسماء المليجي: دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، يصدرها المعهد القومي للتخطيط بجمهورية مصر العربية، المجلد ٢٨، العدد ٢، الصيف والخريف، ٢٠٢٠.
– د/ سلوى مرسي، د/ زينب الصادي: تداعيات جائحة كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠.

– د/ سماح سيد أحمد المرسي: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأفريقي، مجلة قراءات تنموية، يصدرها المندى الإسلامي، العدد ٤٥، يوليو ٢٠٢٠.

– د/ سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠.

– د/ صقر حمد الجيباني: تأثير تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد(covid-19) على الاقتصاد العالمي، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد رقم٣٢، أبريل ٢٠٢٠.

– د/ عبد الله عويد محمد الرشيدي: الأموال المجنبة في البنوك الإسلامية حقيقتها وأحكامها وسبل الاستفادة منها في مواجهة جائحة كورونا، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٥١، سنة ٢٠٢٠.

– د/ عثمان محمد عثمان: وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مجلد ٢٨، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠.

– د/ علي زين العابدين: سلسلة التوريد المحلية والتجارة الداخلية في مصر في ظل جائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد١، الصيف والخريف ٢٠٢٠.

– غازي دحمان: النظام الدولي ما بعد كورونا هل تعاد هندسته، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠.

– د/ فادية عبد السلام: تداعيات جائحة كورونا على تحويلات العاملين المصريين في الخارج، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد ٢٨،العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠.

– د/ فاطمة خميس: سوق النفط وجائحة كورونا – الآثار المرتقبة والفرص المتاحة للاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠.

– لونا أبو سويرح: العرب وكورنا: إدارة أزمة أم أزمة إدارة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٩٦، مجلد ٤٣، يونيو ٢٠٢٠.

– د/ مغاوري شلبي على: تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، يصدرها المعهد القومي للتخطيط بجمهورة مصر العربية، مجلد ٢٨، العدد ١، الصيف والخريف ٢٠٢٠.

– د/ مصطفى عبد العزيز مرسي: العالم العربي في زمن الكورونا: التحديات ومدى الاستجابات، مجلة شؤون عربية، تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠.

– معمر بو نوار: التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩: الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد ٢، عدد ٢ (عدد خاص)، ٢٠٢٠.

– ميلود بن خيرة، سعيدة طيب: أثر جائحة فيروس كورونا (covid –19) على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد ٢، عدد ٢، (عدد خاص ٢٠٢٠).

– نافذ أبو حسنة: كورونا والنظام الدولي: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣، عدد ٤٩٩، سبتمبر ٢٠٢٠.

– د/ هبة الباز: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالي في مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط بجمهورية مصر العربية، المجلد ٢٩، العدد ١، الشتاء والربيع ٢٠٢١.

٣ – الدراسات والمقالات المؤسسية:

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دراسة بعنوان "فيروس كورونا في مصر (دراسة استكشافية)"، سبتمبر ٢٠٢٠.

– المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): دراسة بعنوان "متابعة آثار كوفيد–١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع الصحة)"، سلسلة رأي في خبر، العدد ٢٨، بتاريخ ٢٠٢١/١/٦.

– المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): دراسة بعنوان "الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري"، سلسلة بارومتر الأعمال، العدد ٥٥، يونيو ٢٠٢٠.
– المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES): دراسة بعنوان "رأي في أزمة قطاع النقل"، سلسلة رأي في خبر، العدد ١٩، بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٤.
– المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES): دراسة بعنوان "متابعة آثار كوفيد ١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع السياحة)"، سلسلة رأي في خبر، العدد ٢٥، بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦.
– الهيئة العامة للرقابة المالية، والمركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة: دراسة بعنوان "رسم ملامح الاستدامة المالية في زمن كورونا: ملاحظات عملية للشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي المصري"، متاحة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ على الموقع السمي لبصيرة: www.baseera.com.eg
– توبياس أدريان، وفابينيو ناتالوتشي: أزمة كوفيد–١٩ تهديد للاستقرار المالي، مقال متاح بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٠ على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: www.imf.org
– صندوق النقد الدولي: مقال بعنوان "مصر تتغلب على صدمة كوفيد وتواصل النمو، متاح بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١ على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: www.imf.org
– صندوق النقد الدولي: أزمة كوفيد – ١٩ تهديد للاستقرار المالي العالمي، مقال متاح بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠٢٠ على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: www.imf.org
– غيتا غوبيناث (مدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي): الإغلاق العام الكبير بعدسة عالمية، مقال متاح بتاريخ ١٦ يونيو٢٠٢٠ على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي www.imf.org
– مجموعة البنك الدولي: الاستجابة لارتفاع صارخ في انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأشد فقراً، مقال متاح بتاريخ ٢٠٢١/٢/١١ على الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: www.blogs.worldbank.org

– مجموعة البنك الدولي: انعدام الأمن الغذائي ... كيف يدعم البنك الدولي الأشخاص المعرضين للخطر اليوم وفي المستقبل، مقال متاح بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥ على الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.blogs.worldbank.org

– مجموعة البنك الدولي: دراسة بعنوان "حماية الإنسان والاقتصاد – استجابة كاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد"، ٢٠٢٠، متاح بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٠ على: www.blogs.worldbank.org

– مجموعة البنك الدولي: مقال بعنوان "استعراض حصاد عام ٢٠٢٠"، متاح بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٠ على: www.blogs.worldbank.org

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): دراسة بعنوان "تداعيات كوفيد–١٩ على القارة السمراء"، أبريل ٢٠٢٠.

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (التابع لمجلس الوزراء المصري): دراسة بعنوان "تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، ٢٠٢٠.

– منظمة الأغذية والزراعة(FAO): دراسة بعنوان "مرض فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟"، القاهرة، ٢٠٢٠.

– منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة المصرية: دراسة بعنوان "مؤشر تأثير جائحة كورونا على قطاع الصناعة في مصر"، سلسة مؤشرات قطاع الصناعة، الإصدار الأول، أغسطس ٢٠٢٠، متاحة في مارس ٢٠٢١ على الموقع الرسمي لمنظمة الأونيدو: www.unido.org

– لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا): دراسة بعنوان "أثر جائحة كوفيد–١٩ على النقل في المنطقة العربية"، ديسمبر ٢٠٢٠، متاحة على الموقع الرسمي للاسكوا: www.unescwa.org

– لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا): دراسة بعنوان "فيروس كورونا: استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء"، متاحة على الموقع الرسمي لمنظمة الإسكوا: www.unescwa.org

٤ – التقارير والنشرات الدورية:

– البنك الدولي: التقرير السنوي ٢٠٢٠.

– البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

– البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان " تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، مايو ٢٠٢١.

– البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (٢٩٦)، نوفمبر ٢٠٢١.

– البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، عدد٢٩٧، ديسمبر ٢٠٢١.

– البورصة المصرية: التقرير السنوي ٢٠٢٠.

–الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد ١٠١، يوليو ٢٠٢٠.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد١٠٣، سبتمبر ٢٠٢٠.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة المعلوماتية، العدد١٠٤، أكتوبر ٢٠٢٠.

– صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل ٢٠٢٠.

– صندوق التقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠.

– صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢١.

– صندوق النقد الدولي: تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو٢٠٢١.

– صندوق النقد الدولي: ملخص واف لتقرير الاستقرار المالي العالمي، إبريل ٢٠٢٠.

– صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطي"، أكتوبر ٢٠٢٠.

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): تقرير استعراض النقل البحري،٢٠٢١.

- منظمة الصحة العالمية: نشرة بعنوان "الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) للعاملين في المجال التوعوي في المجتمع، بدون تاريخ
- منظمة العمل الدولية: الدليل الإرشادي للسلامة والصحة المهنيتين وتأمين بيئة العمل بخصوص الوقاية والتعايش مع فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) في بيئة العمل، مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، الطبعة الأولى باللغة العربية، ٢٠٢٠.
- منظمة العمل الدولية: تقرير بعنوان "لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية، اتجاهات عام ٢٠٢١".
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية: تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، فبراير ٢٠٢٠.
- وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- وزارة المالية المصرية: البيان المالي عن مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- وزارة المالية المصرية: البيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- وزارة المالية المصرية: التقرير المالي الشهري، يوليو ٢٠٢١، مجلد ١٦، عدد ٩.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- International Air Transport Association: Annual Review 2021, Boston, USA, October 2021.

- International Food Policy Research Institute and Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: COVID-19 and the Egyptian Economy, From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households, November 2020

- International Labour Organization (ILO): Report entitled "COVID-19 and the world of work. Fifth edition, Updated estimates and analysis", ILO Monitor, June 30, 2020

- Ministry of Planning and Economic Development of the Government of the Arab Republic of Egypt: Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Juny 2020

- Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA): Annual Report 2020.

- Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro: Economics in the Time of COVID-19, Centre for Economic Policy Research, London, 2020.

- World Bank Group: Global Economic Prospects Report, JUNE 2020.

- World Bank group: poverty and shared prosperity Report, 2020.

- World Economic Forum (WEF): Impact of COVID-19 on the Global Financial System, Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems, Switzerland, May 8th, 2020.

- World Tourism Organization (UNWTO): Report Entitled "Tourism Back to 1990 Levels as Arrivals Fall by More than 70%", Madrid, Spain, 17 December 2020.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية: www.who.int

- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: www.imf.org

- الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org

- الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: www.blogs.worldbank.org
- الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية: www.ilo.org
- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg
- الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية: www.mof.gov.eg
- الموقع الرسمي الخاص بجائحة كورونا في مصر: www.care.gov.eg
- موقع الإحصائيات العالمي: www.worldometers.info
- الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للنقل الجوي: www.unwto.org
- الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: www.unido.org
- الموقع السمي للجهار المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: www.capmas.gov.eg
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية: www.mped.gov.eg
- الموقع الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد) : www.unctad.org
- موقع المركز المصري لبحوث الرأي العام(بصيرة): www.baseera.com.eg
-الموقع الرسمي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES) www.eces.org.eg
- الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: www.idsc.gov.eg
- الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا): www.unescwa.org